المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية:

للفترة من (1980-2010)

Economic Aid One of the Tools of Kuwaiti Foreign Policy:

for the period from (1980-2010)

إعداد الطالب

مبارك سعيد عوض العجمي

إشراف

الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

– قسم العلوم السياسية – كلية الآداب والعلوم– جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني 2011

تفويض

أنا مبارك سعيد عوض العجمي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: مبارك سعيد عوض العجمي

التاريخ: ٢٦/ ١١/ ٢٠١١

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: 1980-2010 " وأجيزت بتاريخ 10 / 1 / 2011

أعضاء لجنة المناقشة

1. الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة: رئيساً ومشرفاً

جهة العمل: جامعة الشرق الأوسط التوقيع:..................

2. الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان: عضواً

جهة العمل: جامعة الشرق الأوسط التوقيع:..................

3. الدكتور علي عواد الشرعه: ممتحناً خارجياً

جهة العمل: جامعة آل البيت التوقيع:..................

الشكر

بعد الشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى، لعونه وتوفيقه لي بإنجاز هذا العمل المتواضع، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي والمشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة الذي كان لحسن إشرافه وما قدمه لي من علم ونصيحة ووقت بالغ الأثر في إتمام هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور أحمد البرصان رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، وإلى السادة أعضاء هيئة التدريس في القسم وعلى وجه الخصوص أستاذي الدكتور سعد السعد، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وتطويرها من خلال إرشاداتهم وتوجيهاتهم وتعليقاتهم القيمة.

والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور عبد الله الشايجي رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت على تشجيعه ودعمه المتواصل لي، وتوجيهاته الأخوية.

الإهداء

إلى والدي حفظه الله ...

إلى والدتي أدام الله دفء حنانها ...

إلى أخي الحبيب ...

أهدي هذا العمل المتواضع

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

المساعدات الاقتصادية أداةً من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من (1980-2010)

إعداد الطالب

مبارك سعيد العجمي

إشراف

الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات تمثل الإشكالية الرئيسية في الدراسة وتتضمن بيان ملامح السياسة الخارجية الكويتية بشكل عام مع إبراز موقع المساعدات الاقتصادية في علاقات الكويت الخارجية. والتعرف على اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية مع إبراز أسباب ضعف التوظيف السياسي للمساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية، وأخيراً بيان الاحتمالات المستقبلية لنجاح الكويت في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسية الخارجية. وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية قوامها إن السياسة الخارجية الكويتية لم تنجح في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة تحقق أهداف وغايات سياسية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1) حرصت الكويت منذ حصولها على استقلالها على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي شكل الذراع الاقتصادي الكويتي خلال أكثر من نصف قرن حتى الآن، وأصبح من أهم صناديق العون الاقتصادي العالمية.

2) انتهجت الكويت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ما عرف بـ "دبلوماسية الدينار" وهو ما يعني توظيف الثروة الكويتية الهائلة في خدمة أهداف السياسة الخارجية الكويتية.

3) أظهرت أزمة الخليج والعدوان العراقي على الكويت واحتلاله عام 1990، بعض الضعف في التوظيف الخارجي للمساعدات الاقتصادية الكويتية خلال الفترة السابقة لهذه الأزمة، وهو ما ظهر من خلال مواقف العديد من الدول العربية والإسلامية التي ساندت العدوان العراقي أو اتخذت موقف الحياد تجاهه رغم أنها كانت من أكثر الدول المتلقية للمساعدات الاقتصادية الكويتية قبل الأزمة.

4) كان للنهج الخيري الذي انتهجته الكويت في سياستها الاقتصادية الخارجية دوراً في إضعاف الدور السياسي لهذه المساعدات، حيث غاب التخطيط الاستراتيجي عن عملية تقديم هذه المساعدات وتوزيعها عبر الأقاليم والقارات المختلفة.

5) بدأت الكويت في مرحلة ما بعد الاحتلال العراقي للكويت، بمحاولة استخدام المساعدات الاقتصادية الكويتية كوسيلة للمكافأة والمعاقبة تجاه بعض الدول العربية والإسلامية وذلك استناداً على مواقفها من قضية الكويت إبان الاحتلال.

وأخيراً أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

1) العمل على ربط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بوزارة الخارجية الكويتية بشكل مباشر، وإتباع سياسة التقييم المستمر لسياسات الصندوق.

2) العمل على مراجعة سياسة التوظيف في الصندوق، إذ أنه على الدوام يستعين بخبراء ومتخصصين غير كويتيين كما أنه لم يكن يجري أي دراسة جدوى سياسية لأي مشروع يريد أن يقدم له مساعدات.

3) ضرورة أن توجه المساعدات الاقتصادية الكويتية إلى الشعوب مباشرة وليس إلى الحكومات، من خلال تعامل الصندوق مباشرة مع المؤسسات الأهلية قبل التعامل مع المؤسسات الحكومية.

Abstract

This study aimed to answer a series of questions represents the main problem in the study and containing the main features of Kuwait's foreign policy in general, highlighting the location of economic aid in Kuwait's foreign relations. And to identify trends of Kuwait's economic aid, highlighting the causes of the political weakness of employment for economic aid in the Kuwaiti foreign policy and, finally, discussing the future prospects for the Kuwaiti success in the recruitment of economic aid as a tool of foreign policy. This study has been started from the hypothesis that the Kuwait's foreign policy did not succeed in the recruitment of economic aid as a tool to achieve the objectives and political goals. The study found a set of results, including:

1) since gaining its independence, Kuwait had establishment the Kuwait Fund for Arab Economic Development, which form the economic arm of Kuwait during more than half a century until now, and has become a leading global economic aid funds.

2) during the sixties and seventies of the last century, Kuwait adopted what was known as "dinar diplomacy," which means the employment of Kuwaiti enormous wealth in the service of foreign policy goals of Kuwait.

3) the Gulf crisis and the Iraqi aggression and occupation of Kuwait in 1990, showed some weakness in employment of the economic aid of Kuwait during the period prior to this crisis, which is demonstrated by the

positions of many Arab and Muslim countries that supported the Iraqi aggression or taken a neutral position towards it, even though it was one of the countries receiving economic aid Kuwait before the crisis.

4) The philanthropy approach which employed by Kuwait in its external economic policy had a role in the weakening the political role of such aid, which missed the strategic planning process to provide such aid and distribution across regions and continents.

5) at some point, after the Iraqi occupation of Kuwait, Kuwait began trying to use economic aid as a means of Kuwait reward and punishment to some Arab and Islamic countries on the basis of their positions on the issue of Kuwait during the occupation.

Finally the study recommended a series of recommendations including:

1) Working on linking the Kuwaiti Fund for Arab Economic Development, with the Ministry of Foreign Affairs of Kuwait directly, and follow the policy of continuous evaluation of the policies of the Fund.

2) Working to review the recruitment policy of the Fund, as it always seek the help of non-Kuwaitis experts and specialists, it was not going to have any political feasibility study for any project that wants to give him aid.

3) the need to direct Kuwaiti economic aid to the people directly and not to governments, through the Fund to deal directly with NGOs before dealing with government institutions.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تشكل المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الأمنية أو الدبلوماسية أحد أهم الأدوات التي كانت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وكان مفهوم المساعدات الخارجية أكثر وضوحاً في النظام الدولي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي أي في عهد الثنائية القطبية، حيث كانت القوتان الأعظم آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي تتسابقان على تقديم المساعدات الخارجية سواء على شكل قروض أو على شكل دعم سياسي دبلوماسي لهذه الدولة أو تلك وذلك لضمان انحياز هذه الدول الصغيرة لأحد المعسكرين وإبعادها عن المعسكر الآخر.

وتعتبر المساعدات الاقتصادية من أهم أشكال هذه المساعدات الخارجية، حيث تتخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة، ويمكن أن تشمل مساعدات نقدية كما هو الحال في الهبات المالية والقروض التنموية، أو يمكن أن تأتي بشكل عيني كتقديم السلع والخدمات مقابل شروط أيسر للحصول عليها بالصور التجارية الاعتيادية، وقد تقدم المساعدات الاقتصادية بأشكال أقل وضوحا مثل إزالة العوائق أمام صادرات بلدان معينة إلى أسواق البلد المقدمة للمساعدات.

وقد احتلت المساعدات الاقتصادية الخارجية موقعاً متقدماً في العلاقات الإقليمية والدولية لدولة الكويت بحكم تمتعها بثروات مالية ضخمة من عائداتها النفطية، حيث دأبت الكويت على تقديم مختلف أنواع المساعدات المالية والإنسانية للعديد من الدول، من خلال برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية، وكذلك تقديم العون للدول التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية سواء بشكل مباشر أو من خلال مساهماتها في برامج ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية ذات الصلة. وقد أنشأت الكويت مؤسسة خاصة للاضطلاع بهذا الدور الإنساني، وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في توضيح مدى ما تلعبه المساعدات الاقتصادية من دور في السياسة الخارجية الكويتية.

واستناداً إلى هذه الإشكالية تحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات هي:

أولاً: ما أهم ملامح السياسية الخارجية الكويتية؟

ثانياً: ما موقع المساعدات الاقتصادية في علاقات الكويت الخارجية وما هي اتجاهاتها؟

ثالثاً: ما أسباب ضعف التوظيف السياسي للمساعدات الاقتصادية الكويتية؟

رابعاً: ما الاحتمالات المستقبلية لنجاح الكويت في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية قوامها إن السياسة الخارجية الكويتية لم تنجح في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة تحقق أهداف وغايات سياسية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1) بيان ملامح السياسة الخارجية الكويتية.
2) إبراز موقع المساعدات الاقتصادية في علاقات الكويت الخارجية.
3) التعرف على اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية.
4) إبرازا أسباب ضعف التوظيف السياسي للمساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية.
5) بيان الاحتمالات المستقبلية لنجاح الكويت في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسية الخارجية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة للمساعدات الاقتصادية كأحد أدوات السياسة الخارجية للدول، فقد أضحت هذه المساعدات بمثابة أداة لبناء النفوذ وترسيخ العلاقات بين الدول لضمان الدعم السياسي من قبل الدول المتلقية لهذه المساعدات تجاه الدول المانحة. كما تأتي أهمية الدراسة من كونها تحاول تقديم طرح أكاديمي وموضوعي لعملية إدارة السياسة الخارجية الكويتية في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتبيان مظاهر القوة والضعف في هذه السياسة، وتحاول أيضاً تقييم النماذج الدولية في هذا المجال والاستفادة منها للوصول إلى قواعد وآليات يمكن أن تساعد في تطوير آليات السياسة الخارجية الكويتية فيما يتعلق بتعاملها مع مسألة المساعدات الاقتصادية، وتحديد العوائق التي تحول دون التوظيف الفعال لهذه الأداة وكيفية مواجهتها، بما يسمح بالخروج بنتائج وتوصيات تساعد الحكومة الكويتية وبالأخص وزارة الخارجية في تفعيل موقع المساعدات الاقتصادية في العلاقات الدولية لدولة الكويت.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تتحدد هذه الدراسة من الناحية المكانية في دولة الكويت من جهة وفي الدول المتلقية للمنح والمساعدات الكويتية من جهة أخرى.

- الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام 1980 وحتى عام 2010.

مصطلحات الدراسة

- المساعدات الاقتصادية:

هي أحد أشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة التي عادة تكــون دولاً غنية أو دولاً ذات قدرات اقتصادية قوية إلى الدول المتلقية التي هي عادة ما تكون دول فقيرة أو ذات اقتصاديات ضعيفة، وتعرف بأنها الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخــدمات إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية (والتــرز، 1974، 10-11).

ويمكن تعريف المساعدات الاقتصادية إجرائياً وبما يتناسب مع أغراض هــذه الدراســة بأنها "مجمل أشكال الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الدول المانحة إلى الدول النامية والــذي يــتم توجيهه لخدمة قطاعات اقتصادية معينة داخل الدولة وبهدف الارتقاء بهذه القطاعات وتنميتهــا والتغلب على المشاكل التي تواجهها".

- السياسة الخارجية:

تعرّف السياسة الخارجية بأنها "السياسة التي تدير نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها، أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام" (غالي وعيسى، 1989، 309).

وبناءً على هذه التعريفات، يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائياً وبما يتناسب مع أغراض هذه الدراسة بأنها "مجمل القرارات والإجراءات والتدابير، التي تتبناها الدولة في إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها وغاياتها وحماية أمنها الوطني ومصالحها الإستراتيجية".

أدوات السياسة الخارجية:

تعرف الأداة بأنها الوسيلة التي تستخدم لتحقيق هدف معين. وتتعدد أدوات السياسة الخارجية وتتنوع حسب طبيعة العلاقات بين الدول وسياساتها المتبادلة تجاه بعضها البعض، إضافة لطبيعة المكانة الدولية للدولة وإمكانياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية. ويمكن تحديد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول بصفة عامة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ومصالحها في أربع أدوات: الأداة الدبلوماسية، الأداة العسكرية، الأداة الاقتصادية، الأداة الدعائية. (الهياجنة، 2000، 401). وبالطبع هناك أدوات أخرى أقل أهمية من الأدوات السابقة ولكنها قد تكون فعالة جداً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية ومن هذه الأدوات، الأداة الرمزية، الأداة الإستخباراتية، الأداة التكنولوجية، وكذلك الموارد الطبيعية.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف أدوات السياسة الخارجية إجرائياً وبما يتناسب مع أغراض هذه الدراسة بأنها "الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لتنفيذ سياستها الخارجية والتي تتناسب بطبيعة الحال مع إمكانياتها، مما يفسح المجال لاختلاف هذه الوسائل والتباين في مدى فعاليتها بين دولة وأخرى".

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

تمثل الأداة الاقتصادية إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية. وتأتي المساعدات الاقتصادية كأحد أهم أوجه تطبيق هذه الأداة في العلاقات بين الدول، بهدف التأثير على الدول المتلقية وقراراتها السياسية وتوجيهها بما يخدم أهداف ومصالح الدول المانحة، وتأتي المساعدات الاقتصادية عادة من الدول التي تمتلك إمكانيات مادية كبيرة، وتتوجه إلى الدول النامية والأقل نمواً والتي تفتقد إلى هذه القدرات (شريم، 1996، 22).

وتتخذ هذه المساعدات الاقتصادية أشكالاً متعددة مثل المساعدات المخصصة لدعم الميزانية ومواجهة العجز في الميزان التجاري، والمساعدات المخصصة لدعم المشاريع الاقتصادية كتطوير البنية التحتية والصناعية، وتطوير القطاع الزراعي والمشاريع السياحية، والخدمات الاجتماعية والتكنولوجية وتطوير القطاع التعليمي (مهيدات، 2005، 6).

وتسعى الدول المانحة عادة إلى تسييس المساعدات الاقتصادية والربط بين تقديم هذا الدعم وبين أهداف سياستها الخارجية، من خلال ممارسة نفوذها على الدول المتلقية، ومن هنا تركز الدول على توجيه هذه المساعدات باتجاه الدول ذات الأهمية الإستراتيجية، والدول الأقل أهمية لا تحصل عادة على المساعدات اللازمة لاحتياجاتها التنموية (شريم، 1996، 22). ومن هنا لا يمكن اعتبار هذه المساعدات بمثابة حالة من الكرم الدولي بعيداً عن أي غايات أو أهداف سياسية بل هي أقرب إلى كونها سلاح سياسي يهدف إلى تحقيق السيطرة والنفوذ، وأفضل تعبير عن ذلك، ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي عام 1960 لتوضيح أهمية المساعدات في السياسة الخارجية، عندما قال: "إن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة على وضع النفوذ والسيطرة حول العالم" (غيلان، 1987، 67).

والمساعدات الاقتصادية ليست أداة تهدف لتحقيق المصالح السياسية للدول المانحة وحسب، بل والمصالح الاقتصادية أيضاً، حيث يمكن ملاحظة مجموعة من الشروط التي تترتب على تقديم المساعدات الاقتصادية والتي تفرضها الدول المانحة أحياناً مثل (مهيدات، 2005، 18-19، والترز، 1974، 210-213):

1- استخدام هذه المساعدات في شراء بضائع وخدمات الدول المانحة وبأسعار مرتفعة عادة.

2- فرض استخدام وسائل النقل التابعة للدولة المانحة في نقل وشحن هذه البضائع.

3- فرض شروط على الدول المتلقية تضمن أن تكون السياسة الداخلية ومعاملة الاستثمار الأجنبي، والسياسة التصديرية لها مرغوباً فيها لدى الدولة المانحة.

4- يفرض على الدول المتلقية أن تقوم الشركات التابعة للدولة المانحة بتنفيذ المشروعات الممولة من قبلها، والتي قد تكون مصممة لملائمة احتياجات ومصالح الدولة المانحة.

الدراسات السابقة

قام الباحث برصد الدراسات السابقة التـي تناولـت موضـوع توظيـف المـساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، من خلال الإطلاع علـى محتويـات المكتبـات الجامعية والعامة في كل من الأردن والكويت، وكذلك من خلال الإطلاع على الدراسات باللغـة الإنجليزية عبر استخدام قواعد البيانات المتوفرة في هذه المكتبات، حيث انتهى إلى نتيجة مفادها عدم وجود أي دراسة سابقة تناولت موضوع الدراسة الحالية وهو "المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية" وكذلك بالنسبة لأي دراسة تناولت هذا الموضـوع علـى صعيد الدول العربية كافة، كما حصل الباحث على مجموعة من الدراسات العربيـة والأجنبيـة التي تناولت بعض الحالات الدراسية لبعض دول العالم باللغتين العربية والإنجليزية، وفيما يلـي استعراض لهذه الدراسات مرتبة من الأقدم إلى الأحدث:

- **دراسة هوني Hoeane (1981) بعنوان "المساعدات كأداة من أدوات السياسة الخارجيـة السوفييتية: حالـة غانـا 1957-1966: Economic Aid As An Instrument Of Soviet Foreign Policy: The Case Of Ghana 1957-1966"**. هدفت هذه الدراسـة إلى إلقاء الضوء على دور المساعدات في السياسة الخارجية السوفييتية تجاه غانـا، حيـث تـم استخدام المساعدات كوسيلة لمواجهة التأثير الغربي والتأثير الصيني في هذا البلد الإفريقي، كما هدفت الدراسة إلى تحديد مدى نجاح السياسة الخارجية السوفييتية في تحقيق أهدافها فـي دولـة غانا.

وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات السوفييتية قد تم استخدامها لمواجهة التأثير الغربي وكذلك الطموحات الصينية في القارة الأفريقية، إلا أن محاولة الاتحاد السوفييتي توظيف هذه الأداة لاقى

العديد من الصعوبات في مواجهة المعسكر الغربي خصوصاً، إلا أنها نجحت في التأثير النسبي على موقف غانا من التنافس السوفييتي الأمريكي في القارة الأفريقية من حيث أنها اتخذت موقف متوسط بين الدولتين العظميتين آنذاك.

- **دراسة شريم، (1996) بعنوان "المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية: 1970-1992"**. تناولت هذه الدراسة موضوع المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية خلال الفترة من 1970 إلى 1992 بهدف إظهار تاريخ المساعدات وتطورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 بعد هزيمة اليابان وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحولها من دولة متلقية للمساعدات إلى دولة مانحة لها، ومن ثم تطورها كقوة اقتصادية كبرى لها دور هام في الاقتصاد العالمي لا سيما أنها تمتلك التكنولوجيا المتطورة.

وقد تم اعتماد التطور التاريخي للمساعدات اليابانية، مع توضيح الأهداف والمبادئ وفلسفة المساعدات وكذلك الأولويات كما جاءت في ميثاق المساعدات الخارجية اليابانية ، إضافة إلى المؤسسات الرسمية المسؤولة عن التنفيذ، باعتبار المساعدات أداة اقتصادية هامة في السياسة الخارجية تساعد اليابان على ممارسة دورها في السياسة الدولية وبخاصة مع الدول النامية التي يعاني اقتصادها من مشاكل عديدة مثل تراكم الديون، وضعف ميزان المدفوعات.

- **دراسة العمرو، (2004) بعنوان "المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985 - 1995"**. هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وأهدافها وخاصة في علاقاته مع الأردن، حيث انطلقت الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن هناك علاقة إيجابية (طردية) بين تقديم المساعدات الأمريكية وبين مستوى التحول الديمقراطي في الأردن.

كما تهتم الدراسة بإلقاء الضوء على طبيعة التغيرات الدولية التي طرأت على سياسات القوى العظمى وارتباطها بمفهوم التحول الديمقراطي، فانتهاء الحرب الباردة ساعد على تراجع أهمية الدول النامية الإستراتيجية من الناحية العسكرية وبالتالي لم يعد التنافس الحاد حول الدول النامية قائماً. ويعني ذلك أن المساعدات التي كانت الولايات المتحدة تستخدمها قبل وأثناء الحرب الباردة، أضحت في حاجة ماسة إلى إعادة مراجعة وتقويم، فبدأت السياسة الخارجية الأمريكية في بلورة مفهوم تعزيز الديمقراطية في العالم عن طريق التركيز على المساعدات كأداة لتشجيع ونشر المبادئ الديمقراطية.

- **دراسة مهيدات (2005) بعنوان "أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط: دراسة حالة (الأردن، مصر والمغرب) 1989-2005"**. هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الأردن ومصر والمغرب، وتوضيح أهداف المساعدات الأمريكية، وتحديد الأساليب والأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة في تقديم المساعدات، بما يضمن تحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية ذات الأولوية في منطقة الشرق الأوسط، بما يؤثر على التغير في توجهات هذه الدول وبما يخدم أهداف ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة قد حققت نجاحاً ملحوظاً في توظيف المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، من خلال التأثير الواضح لهذه المساعدات في صناعة القرار السياسي في هذه الدول التي تحتاج للمساعدات، مما يدفعها للتجاوب مع السياسات والتوجهات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لأن الولايات المتحدة تربط تقديم المساعدات لهذه الدول بالشروط السياسية والاقتصادية والعسكرية وكذلك الشروط الإنسانية أيضاً.

- دراسة ويديل (2005) بعنوان "المساعدات الخارجية الأمريكية والسياسة الخارجية: بنـــاء علاقات قوية مـــن خـــلال الاســـتخدام الـــصحيح: U.S. Foreign Aid and Foreign Policy Building Strong Relationships by Doing It Right". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تؤكد الدراسة أن سياسات المساعدات الخارجية لا يمكن أن تنجح إلا من خلال التوظيف الصحيح لهـــا، والتـــي تتضمن عنصرين: المواطنين والمؤسسات.

وقد اهتمت الولايات المتحدة بهذين العنصرين في سياستها نحـــو دول وســـط وشـــرق أوروبا حيث اهتمت بتوظيف المساعدات الأمريكية لهذه الدول بشكل فعال من خـــلال التركيـــز على مكافحة الأنظمة التسلطية ودعم الشعوب الخاضعة لها اقتصادياً وتنموياً وضـــمان عمليـــة التغيير السياسي والاجتماعي في هذه الدول، وهو ما تحقق فعلياً مع انهيار المنظومة الـــشيوعية في دول أوروبا الشرقية وتحرر شعوب هذه الدول من الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة فيها.

- دراسة بريمو Bermeo (2008) بعنوان "المساعدات الخارجيـــة، الـــسياسة الخارجيـــة، والتنميـــة الإســـتراتيجية: Foreign Aid, Foreign Policy, And Strategic Development". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسية الجديدة للمـــساعدات الخارجيـــة التـــي يـــتم تخصيصها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الألفية الجديـــدة. فخـــلال الحـــرب الباردة، كانت هذه المساعدات في كثير من الأحيان غير فعالة في تعزيز التنميـــة فـــي الـــدول المتلقية لأنها لم تمنح لأغراض التنمية. إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت سياسة جديدة للمنظمة لضمان نجاح عمليات التنمية في الدول النامية من خلال التركيز على سياسة المعونة، وتحقيـــق المزيد من احتياجات المستفيدين وتوظيف المساعدات بشكل فعال.

وخلصت الدراسة إلى أنه خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2005 حققت المنظمة نجاحاً لافتاً في تعميم المساعدات الاقتصادية لتشمل العديد من الـدول الناميـة، إلا أن المنظمة واجهت صعوبة مع بعض الدول نتيجة لأسباب سياسية، حيث إن هناك بعـض الـدول تحكمها أنظمة سياسية دكتاتورية تسيء استخدام المساعدات ولا تعمل على توظيفها في عمليـة التنمية بشكل صحيح.

- **دراسة علي (2009) بعنوان "الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية: دراسة حالة للمساعدات الأمريكية منذ عام 1990"**. هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الشروط السياسية للـدول المانحة لتقديم المساعدات للدول المتلقية وكذلك تحديد العوامل السياسية المؤثرة في صناعة قرار المساعدات الخارجية الأمريكية، وأثر المصالح السياسية والاقتصادية في توزيـع المـساعدات الأمريكية بين الدول الأفريقية، إضافة إلى تحديد أثر المصالح السياسية والاقتصادية الأمريكيـة على دور المساعدات الأمريكية في دعم التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن توزيع المساعدات الأمريكية يتحدد بمحددين رئيسيين، محدد داخلي ومحدد خارجي، المحدد الداخلي هو عبارة عن تفاعل مؤسسات الدولـة التنفيذية والتشريعية في صناعة قرار المساعدات، غير أن السيطرة الحزبية داخل الكـونجرس تظل المحدد الرئيسي المؤثر في توزيع المساعدات الأمريكية، وأشارت نتائج تحليل المساعدات الأمريكية الكلية إلى وجود علاقة ارتباط بين نصيب الدولـة المتلقيـة للمـساعدات الأمريكيـة والأهمية الإستراتيجية والسياسية لهذه الدولة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بكونها أحد الدراسات القليلة التي تناولت توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية من قبل أحد الدول العربية وهي دولة الكويت، حيث لم يسبق أن تم طرح هذا الموضوع في الأدبيات العربية – على حد علم الباحث حسب ما تبين له من خلال رصد الدراسات السابقة حول الموضوع–.

كما أن هذه الدراسة تعتبر أحد الدراسات القليلة التي تحاول تقديم طرح أكاديمي وموضوعي لعملية إدارة السياسة الخارجية الكويتية في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتبيان مظاهر القوة والضعف في هذه السياسة، وتحاول أيضاً تقييم النماذج الدولية في هذا المجال والاستفادة منها للوصول إلى قواعد وآليات يمكن أن تساعد في تطوير آليات السياسة الخارجية الكويتية فيما يتعلق بتعاملها مع مسألة المساعدات الاقتصادية.

منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي**، الذي يساعد في تحليل واقع الظاهرة مكان البحث والمعطيات المتعلقة بها، من خلال استخدام أدوات البحث والتحليل مثل الاستنباط والاستقراء

الفصل الثاني

المساعدات الاقتصادية والسياسية الخارجية

تعتبر المساعدات الخارجية إحدى أدوات السياسة الخارجية للدولة وتتخذ عدة أشكال، فهناك المساعدات الاقتصادية، وهناك المساعدات العسكرية والأمنية، وهناك المساعدات الإنسانية، وغيرها من أشكال المساعدات، التي تعبر بالنهاية عن رغبة دولة ما في دعم دولة أخرى ومساعدتها على النهوض بأعبائها الاقتصادية وتطوير قدراتها العسكرية أو مواجهة الكوارث الإنسانية التي تصيبها.

وتعتبر المساعدات الاقتصادية من أهم أشكال هذه المساعدات الخارجية، حيث تتخذ أشكالا مختلفة ومتعددة، ويمكن أن تشمل مساعدات مالية كما هو الحال في الهبات المالية والقروض التنموية، أو يمكن أن تأتي بشكل عيني كتقديم السلع والخدمات مقابل شروط أيسر للحصول عليها بالصور التجارية الاعتيادية، وقد تقدم المساعدات الاقتصادية بأشكال أقل وضوحا مثل إزالة العوائق أمام صادرات بلدان معينة إلى أسواق البلد المقدمة للمساعدات.

وتقدم الدول الغنية المانحة المساعدات للدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية في إطار النظرة الشاملة لضرورة التعاون الدولي، الذي يعتمد على نوع العلاقة بين الدول، فالمساعدات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل، عن طريق زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري، ثم زيادة الدخل القومي المؤدي إلى التنمية الاقتصادية، حيث تظهر الخبرات التاريخية المختلفة صعوبة تحقيق معدلات النمو الاقتصادي لدى البلدان النامية دون اللجوء إلى المساعدات الاقتصادية التي عادة ما تساعد في معالجة أوجه القصور المختلفة في البنى الاقتصادية لهذه الدول النامية.

المبحث الأول

المساعدات الاقتصادية الخارجية: مفهومها، أشكالها، أهدافها

تعرف المساعدات الاقتصادية الخارجية بأنها "تحول المصادر من الحكومات أو المؤسسات الرسمية، إلى حكومات ومؤسسات الدول النامية، لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، وتمويل مشاريع محددة" (هايتر، 1989، 15).

ويعرف كل من (اكنوميديس) و (ويلسون) المساعدات الاقتصادية بأنها: " تحول المصادر من الوكالات الحكومية والخاصة لأحد الدول، أو مجموعة من الدول، إلى وكالات حكومية أو خاصة لدول أخرى وذلك لأي أغراض غير أغراض الوفاء بالالتزامات المتبادلة بين الدول (Economides, Spyros and Wilson, 2001, 123).

كما تعرف المساعدات الاقتصادية بأنها :"تقديم المنح، والقروض لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتلقية، وفقاً لشروط معينة" (مهيدات، 2005، 2). رغم أن عامل الشرط يعتبر محور اختلاف هنا حيث أن العديد من الدول المانحة تقدم المساعدات بدون شروط غالباً وخصوصاً في حالات الطوارئ والمساعدات التي ذات الطابع الإنساني.

ويرى كارول لانشيستر (Lancaster) أن مصطلح المساعدات الاقتصادية الخارجية يستخدم للإشارة إلى المعونات المتبادلة بين الدول والحكومات المستقلة، فهي لا تتضمن المعونات أو انتقال المصادر بين الدولة المُستعمِرة والأراضي التي تستعمرها، كما أن هذه المساعدات لا يجب أن تتضمن أي مساعدات ذات استخدام عسكري، كما يجب أن لا يتم توجيه هذه المساعدات إلى القطاع الخاص في الدول المتلقية، بل يجب أن توجه فقط إلى حكومات هذه الدول أو القطاع الحكومي فيها (Lancaster, 2007, 10).

كما تعرف المساعدات الاقتصادية الخارجية بأنها الانتقال العام للبضائع والخدمات من دولة إلى أخرى للمساهمة في أغراض التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي في الدولة المتلقية (Kil, 2001, 81).

وفي تعريف آخر هي "عملية نقل رؤوس الأموال والخبرات من بلد إلى آخر والتي تتم بشروط ميسرة (Mittal, 1979, 5).

وبناءً على هذه التعريفات السابقة يمكن تعريف المساعدات الاقتصادية الخارجية بأنها "مجمل أشكال الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الدول المانحة إلى الدول النامية والذي يتم توجيهه لخدمة قطاعات اقتصادية معينة داخل الدولة وبهدف الارتقاء بهذه القطاعات وتنميتها والتغلب على المشاكل التي تواجهها".

أسس ومبادئ المساعدات الاقتصادية الخارجية

ينظر إلى المساعدات الاقتصادية باعتبارها شكل من أشكال الكفاءة السياسية للدولة، فعادة ما يكون لهذه المساعدات أبعاداً سياسية أهم من الأبعاد الاقتصادية، حيث أن المساعدات هي وسيلة لتحقيق غاية، وهذه الغاية عادة ما تكون غاية سياسية، فالمساعدات هي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية كأداة تصمم للتأثير في السلوك الداخلي أو الخارجي للدول الأخرى وتحقيق غايات سياسية، وبخلاف الأدوات الاقتصادية الأخرى في السياسة الخارجية مثل العقوبات الاقتصادية أو المقاطعة الاقتصادية أو المصادرة، فإن المساعدات تهدف للتأثير في سلوك الدول الأخرى أو التعديل في هذا السلوك من خلال تقديم الإغراءات بدل فرض العقوبات.(Economides, Spyros and Wilson, 2001, 124) .

ويفهم من كلمة (مساعدات) أن طرفاً ما يحصل على عون من طرف آخر دون مقابل، والمساعدات الاقتصادية الخارجية بهذا المعنى يجب أن تكون على شكل هبات أو منح، حيث لا يُتوقع من الطرف المتلقي للمساعدة تقديم مقابل للطرف المقدم لها، وعليه فليست كل عملية تحويل للموارد من طرف لآخر تعتبر مساعدة، رغم أنها غالباً ما تندرج ضمن المساعدات الاقتصادية الخارجية، فعلى سبيل المثال، يجب أن تستثنى من المساعدات الاقتصادية الاستثمارات الخاصة في الدول الأجنبية، لأن هدفها الأول تحقيق الربح بنسبة تفوق النسبة الممكن الحصول عليها في الدولة الأم (دعيس، 1989، 98).

ويعتمد تقديم الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية للدول النامية على عدة مبادئ أهمها (مهيدات، 2005، 3) (هايتر، 1989، 25-28):

أولاً: أن يكون الهدف من تقديم هذه المساعدات تدعيم وتحقيق مصالح الدول والجهات المانحة خصوصاً على الصعيد السياسي.

ثانياً: أن يكون إنفاق الموارد بغرض تحقيق وجهة النظر الأخلاقية للمساعدات الاقتصادية الخارجية، والتي عادة من تتضمن الجانب المتعلق بمساعدة الدولة المتلقية على مواجهة الأعباء والمشاكل الاقتصادية التي تواجهها.

ثالثاً: القدرة على الامتصاص، ويتمثل بقدرة الاقتصاد القومي للدولة المتلقية على استغلال المساعدات الاقتصادية المقدمة لها من الدول المانحة في تطوير البنية الاقتصادية الداخلية وزيادة قدراتها.

رابعاً: الاستفادة من تقديم هذه المساعدات، بما يدعم البنيان الاقتصادي، ومع أن الطاقة الإنتاجية للدولة تتوقف على مجموعة من العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، فالاستقرار

السياسي مثلاً يتيح للمجتمع أن يتفرغ لبناء الاقتصاد القومي، كما تؤثر القيم الاجتماعية في قدرة المجتمع، على امتصاص الموارد الخارجية التي تحتاج له.

وبالرغم من أن أهداف تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المتلقية للعون كانت بارزة منذ نهاية الأربعينات من القرن العشرين، إلا أن تداعيات الحرب الباردة والتغيرات الكبرى التي شملت النظام الاقتصادي الدولي في فترة السبعينيات والثمانينيات أدت إلى تبدلات جوهرية في طبيعة هذه المساعدات وتركيبها وتوزيعها الجغرافي خاصة بعد انهيار نظام النقد الدولي عام 1971، إضافة للتطورات في سوق النفط وظهور مجموعة من الدول النفطية الغنية التي بدأت تعمل على إعادة دوران عائداتها النفطية من خلال تصديرها على شكل قروض وتسهيلات تجارية نحو العديد من الدول النامية (مكاوي، 2001، 120).

وقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية السبعينيات في إطار "الإستراتيجية الدولية للتنمية" في عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة أوصت الدول المتطورة بتقديم مساعدات للدول الفقيرة سنوياً في حدود 0.7% واستثمارات خاصة في حدود 0.3% من الناتج القومي الإجمالي، ورغم أن الدول الصناعية المتطورة لم تصل إلى هذه النسبة، باستثناء عدد قليل من الدول الصغيرة، فإن بعضها يسعى للوصول إلى ذلك للظهور أمام المجتمع الدولي بأنها تقوم بواجبها نحو تحقيق التنمية الدولية (دعيس، 1989، 98).

وقد ربطت العديد من الدول الصناعية المساعدات الاقتصادية الخارجية بشروط وقيود تعود بالنفع على اقتصادياتها وتجارتها، وقد جاء في تقرير اللجنة المستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة المستشار الألماني الأسبق (فيللي براندت) والذي يحمل عنوان "الشمال والجنوب" برنامج "من أجل البقاء" عام 1981، أن دول الجنوب لا تحقق النمو الكافي دون مساعدة دول الشمال، وكذلك فإن ازدهار دول الشمال مرتبط بتطور اكبر في الجنوب، وأن

الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية لها انعكاسات سلبية على اقتصاد الدول المتقدمة لذلك فإن من مصلحتها معالجة مشاكل الدول النامية من فقر وتخلف ومحاولة عدم حدوث أزمة اقتصادية دولية بل يجب تهيئة أجواء مناسبة للاستثمار والتجارة، وأن الاستقرار في دول الجنوب ضروري لتطوير دول الشمال (شريم، 1996، 22).

ورغم ذلك فإنه ووفقاً "لنظرية الاعتماد المتبادل" في العلاقات الدولية، فإن المساعدات الاقتصادية الخارجية لا تؤدي إلى إحداث تنمية حقيقية في الدول المتلقية، نتيجة لعدم اتفاق المانحين والمتلقين على هدف المساعدة، فالجهات المانحة ترى أن تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال الاستثمار برأس المال البشري أو الطبيعي، بينما ترى الدول المتلقية أن المساعدات مصدراً لمعالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية، وتؤدي إلى زيادة القدرة للوفاء بالديون الخارجية، كما أنها سياسة هامة في الدخل الحكومي للبلدان المتلقية، وهذا ما أدى إلى اختلاف وجهات النظر حول المساعدات الاقتصادية الخارجية (مهيدات، 2005، 3).

فالمساعدات التي تحتاجها الدول النامية ليست فقط اقتصادية ومالية، بل أيضاً بحاجة إلى مساعدات فنية وعلمية من أجل بناء نفسها تطويرها واستغلال الثروات الطبيعية وذلك عن طريق توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لها، وأن تكون على فترات انتقالية بحيث تستطيع الدول النامية فيما بعد من الاعتماد على نفسها. وهناك اعتقاد بأن سياسة المساعدات والتعاون ليست حيادية لدى الدول المانحة، فالعلاقة بين الدول المانحة والدول المتلقية هي علاقة غير متكافئة، فكثير من المساعدات ذات شروط صعبة، وتنفيذها قد يخدم الدول المانحة أكثر وتستفيد منها (شريم، 1996، 23-24).

كما أن دوافع المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المتلقية قد تكون متضاربة بشكل واضح، فغالبا ما تطلب الدول المتلقية هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص باستقدام الموارد

لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو لأغراض إنسانية كمحاربة الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية والحروب ومعالجة الأمراض. أما الدول المانحة، فهي غالبا ما تقدم المساعدات لاعتبارات سياسية واقتصادية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية والتي تقود إلى نتائج عكسية في غالب الأحيان، وخير شاهد على ذلك تجربة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لبعض الدول النامية مثل زائير وزامبيا واللتان تتمتعان بموارد معدنية غنية ، فضلا عن التنازلات السياسية التي تقدم من الدول المتلقية بما يتفق ومصالح الدول الرأسمالية المانحة للمساعدات (الهيتي، 2006، انترنت).

وتهدف المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى دعم القطاع الخاص المحلي للدول المتلقية إذ تؤثر المساعدات في هياكل الإنتاج والهياكل المؤسسية في اقتصاد البلدان المتلقية للمساعدات. وتهدف المساعدات أيضاً إلى إحداث تغيرات تشجع على بناء قوة اقتصادية اجتماعية مستقرة في إطار من التبعية للنظام الرأسمالي الدولي، وبالتالي، فإن تدفق رؤوس الأموال لدول العالم يتمثل بتبعية الاقتصاد الرأسمالي عبر الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (العمرو، 2004، 42).

ومن هنا فإن منطق المساعدات الاقتصادية الخارجية يمكن أن يندرج تحت ثلاثة محاور أساسية .(Economides, Spyros and Wilson, 2001, 125):

الأول: أن المساعدات الاقتصادية يتم تقديمها وفقاً لاعتبارات سياسية وإستراتيجية، فخلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، تم إنفاق المليارات من الدولارات لجذب دول العالم الأخرى لأحد المعسكرين المتنازعين ولبناء التحالفات مع هذه الدول وخصوصاً الدول النامية التي كانت هدفاً واضحاً لهذه المساعدات. رغم أن أول من تم استهدافه بهذه المساعدات كان دول أوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال الأمريكي الذي هدف إلى إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945. وفي مثال آخر يمكن الإشارة

إلى المساعدات الاقتصادية الهائلة التي قدمتها دول الخليج العربية إلى العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية 1981-1988 والتي هدفت دول الخليج من وراءها إلى دعم الصمود العراقي تجاه الخطر الإيراني الذي كانت تستشعر أنه سيتوجه ضدها في حال هزيمة العراق.

ثانياً: تم توظيف المساعدات الاقتصادية الخارجية للترويج للتنمية الاقتصادية الدولية، فبعد الحرب العالمية الثانية تم التوسع في استخدام المساعدات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة اندماج الدول في النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي، وبناء منظومة التجارة الحرة العالمية.

ثالثاً: يمثل الهدف الأخلاقي أحد أهم دوافع المساعدات الاقتصادية، فقد تم التوسع في عمليات الإغاثة الطارئة للدول التي تعاني من الكوارث الطبيعية والمجاعات، حيث تتم هذه المساعدات وفقاً لمبدأ المشاركة الإنسانية في مواجهة هذه الكوارث والمجاعات وخصوصاً في الدول النامية التي تفتقد للإمكانيات الاقتصادية التي تؤهلها للتعامل مع مثل هذه الكوارث.

أنواع المساعدات الاقتصادية

تنقسم المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى نوعين:

أولاً: المساعدات الثنائية:

وتكون المساعدات الثنائية بين الدول المانحة والدول المتلقية نتيجة للاتفاق الثنائي بينهما، وهذا النوع يعطي الدولة المانحة فرصاً واسعة للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المتلقية، وتحديد اتجاهات سياساتها الخارجية واتخاذ القرارات التي تتناسب مع مواقف الدولة المانحة نحو القضايا الإقليمية والعالمية. وتوسيع مناطق نفوذها. لذلك يلاحظ في الكثير من الأحيان أن المساعدات الثنائية تتركز في الدول ذات الأهمية الإستراتيجية وليس حسب واقعها الفعلي كدولة نامية تسعى لتلبية احتياجاتها من التنمية والتطور. وبهذا تكون المساعدات

أداة في يد الدولة المانحة ترتبط بتحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة المتلقية وتأثير ذلك على سياستها القومية والوطنية.

ثانياً: المساعدات متعددة الأطراف:

وهي المساعدات التي تتم بواسطة الهيئات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، حيث تساهم حكومات الدول في العالم في تمويل هذه الهيئات بنسب متفاوتة. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أكبر دولتين ممولتين لهذه الهيئات الدولية. وبذلك تتعرض السياسة العامة لتقديم المساعدات في هذه الهيئات الدولية إلى الضغط والتأثير من قبل الدولة صاحبة الحصة الكبرى في التمويل وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كما يظهر ذلك واضحاً في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة (شريم، 1996، 26).

أشكال المساعدات الاقتصادية

تصنف المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى ما يلي (درويش، 1995، 112) (مهيدات، 2005، 5-6):

1) مساعدات لدعم الميزانية، وقروض التنمية والعجز في الميزان التجاري، حيث تأتي هذه المساعدات على شكل قروض، ونسبة قليلة من هذه المساعدات التنموية تكون على شكل منح، وتقدم هذه المساعدات للدول المستفيدة للحصول على السلع والخدمات، التي تحتاج إليها في عمليات التنمية، وتصحيح الإختلالات الاقتصادية، ومساعدة اقتصاديات الدول المتلقية على النمو.

2) مساعدات لدعم المشاريع الاقتصادية وتشمل ما يلي:

- مساعدات لتطوير البنية التحتية والصناعية، حيث تحتاج عملية التطوير الصناعية إلى بنية تحتية قوية، لكي تتم عملية تخطي العقبات التي تحول دون البناء الصناعي، والمساعدات الاستثمارية، وإنشاء الطرق، وأنظمة الاتصالات، ومصانع الطاقة، وسكك الحديد، وتطوير مشاريع الكهرباء اللازمة للتطوير الصناعي وقطاع النقل، والطرق والموانئ.
- مساعدات لتطوير القطاع الزراعي، والمياه: تحتل الزراعة لدى البلدان المتلقية، جزءاً رئيسياً من عملية التطوير، وخاصة البلدان التي تساهم الزراعة بجزء كبير في اقتصادها القومي، حيث تتخذ المساعدات شكل إنشاء مستودعات المعيشة للعاملين في الزراعة، ومن أجل زيادة القوى العاملة المستخدمة في الزراعة، وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، والمساعدة في البحوث الزراعية التي تسهم في تطوير الإنتاج الزراعي، واستخدام أفضل الطرق الزراعية.
- مساعدات لتطوير المشاريع السياحية: حيث تعتبر المساعدات الخارجية المقدمة للدول المتلقية مصدراً من مصادر التمويل للقطاع السياحي، وحماية المواقع، والأماكن الأثرية من التآكل والتحلل البيئي.
- مساعدات لتطوير الخدمات الاجتماعية والتكنولوجية: تعتبر المساعدات الخارجية مصدر تمويل رئيسي لتطوير المصادر البشرية، لرفع نوعية الحياة للمجتمع، وذلك عن طريق دعم التخطيط الأسري بالتدريب، وإكساب المهارات في مختلف المجالات الصحية، والإنجابية، والإسكانية، ودعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة للأسر الفقيرة، لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وعملية نقل التكنولوجيا.

- مساعدات لتطوير القطاع التعليمي: تمثل المساعدات الخارجية دعامة رئيسية في قطاع التربية والتعليم، حيث التركيز على البنية التحتية التعليمية، ورفع مستوى الأداء التعليمي عن طريق تمويل برامج تهدف لرفع مستوى التدريب الإداري والتقني، وزيادة عدد المدارس والمعاهد وتقديم المنح التعليمية، والإنفاق لتطوير الأبحاث العلمية (Friedman, 1995, 1-15).

3) المساعدات الإنسانية:

ويتمثل هذا النوع في تقديم المساعدات الغذائية للدول المتلقية، في إطار النظر الشاملة لمشاكل الأمن الغذائي العالمي، كذلك رغبة الجهات المانحة في تجنب أي صدام مع الدول النامية، من خلال ما يسمى حوار الشمال والجنوب. ويشتمل هذا النوع من المساعدات على منح وقروض ميسرة السداد. ويتضمن هذا النوع، مساعدات الحالات الطارئة، وأعمال الإغاثة، التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية وإعادة التوطين، وجزء من هذه البرامج يتم تقديمه من خلال أجهزة منظمة الأمم المتحدة، مثل برنامج اليونسيف. وقد بدأ العمل بهذا البرنامج بعد الحرب الباردة، وأنصب التركيز على بعض الأهداف الإنسانية، مثل دعم حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية ودعم المنظمات غير الحكومية للعمل في مجال الخدمة الإنسانية، كمنظمتي الهلال والصليب الأحمر الدوليين(مهيدات، 2005، 9) (OECD, 2006, 37-38).

طرق تقديم المساعدات

تقدم المساعدات الاقتصادية الخارجية للدول المتلقية بطريقتين:

أولاً: تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية عن طريق اتفاقيات العون الثنائي، ويرتكز هذا النوع من المساعدات على أمرين (العمرو، 2004، 71–73):

- تقديم المساعدات من أجل تسهيل إصلاحات اقتصادية أساسية، مثل الحد من الديون، ومكافحة التضخم المالي، وإصلاح النظام الضرائبي، أو أي شيء آخر حسب الحالة الخاصة، وفي هذه الحالة يرتبط استعمال القرض بإنجاز تام لأعمال معينة، تتفق عليها الدولتان المانحة والمتلقية. وغالباً ما تضم الاتفاقية في مثل هذا النوع من المساعدات شروطاً تتضمن حق الدولة المانحة بالإشراف على البرامج كل فترة زمنية معينة، لمعرفة مدى التزام الدولة المستلمة ببنود الاتفاق، فإذا كان الأمر إيجابياً تدفع الدولة المانحة القسط التالي، وأن لم يكن تتوقف عن دفعه.
- المساعدات على أساس المشروع أو البرنامج، إذ يتم تقديم القرض أو الهبات المتعلقة بالمشاريع، لشراء القطع التي تستورد لبناء المشروع، أو المساهمة في بعض النفقات المحلية كدفع أجور العمال مثلاً.

ونادراً ما ترفض الجهات المانحة دفع أقساط الاتفاقية عندما تفشل الدولة المستلمة في إنجاز المشروع، لأنها تكتفي باعترافها بالحاجة لإصلاحات أساسية، وقد وقعت خطياً على ذلك ملتزمة به وبتنفيذه، وهذا ما تفضله الدول المانحة في علاقاتها الخارجية، لأنها تركز في الأغلب الأعم على القطاع الخاص في البلد المستلم، فعندما يقدم العون على أساس البرامج الثنائية، يكون لمشاريع القطاع العام جاذبية خاصة في البلاد المتلقية، لأن القطاع العام في الدولة المستلمة، هو أسهل قطاع يمكن للدول المتلقية التفاوض بشأنه والسيطرة عليه، فالتركيز على القطاع الخاص يعطي فرصة للشركات الأجنبية للاستثمار لدى البلدان المتلقية، كما أن النفقات الحكومية عليه قليلة إذا ما قورن بمشاريع القطاع العام (مهيدات، 2005، 11).

ويتميز برنامج المساعدات الثنائية بأن له إستراتيجية معينة، حيث يمزج بين كل من النوعين من القروض (قروض المشاريع، وقروض الإصلاحات الاقتصادية)، إذ أن سلبيات كل

نوع تظهر بصورة واضحة عند استعمال إحداها دون الأخرى، ولذلك يمكن جني فوائد الاثنين من خلال استعمالهما معاً (عليوة، 1998، 44-50).

ثانياً: تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية من خلال الاتفاقيات الجماعية الدولية، ويتم إبرام هذه الاتفاقيات لإنشاء منظمات دولية، من أجل تقديم المساعدات للدول النامية، وتتم المساهمة في إطار المشاركة الدولية الواسعة بين الأطراف المانحة والأطراف المتلقية عن طريق الأجهزة الفنية التابعة للمنظمات الدولية المنسقة لتقديم المساعدات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن نظرية التعاون الدولي تركز على زيادة التعاون المشترك بين الجهات المانحة في تقديم المساعدات الخارجية لتحقيق واحد من الأهداف على الأقل وهو الاستثمار التكنولوجي الجديد، من خلال التنسيق بين حاجات الدول المتلقية، ومتطلبات الجهات المانحة، لأن تطور النظام الاقتصادي العالمي بشكل سريع، وإعادة هيكلة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، قد أدى إلى عدم قدرة الجهات المانحة على العمل مع بعضها بشكل منظم، نتيجة لخفض حجم المساعدات، لذلك اضطرت الدول المانحة إلى اللجوء للتعاون متعدد الأطراف، حيث تتحقق في النهاية أهداف تقديم المساعدات، بالإضافة إلى التخفيف عن كاهل الدول المانحة، في الحد من الإنفاق الباهظ على الدول المتلقية، وتستهدف هذه المساعدات استكمال الدور الذي تقوم به المساعدات الثنائية، من خلال إشراك مؤسسات ومنظمات دولية، والإشراف عليها مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (مهيدات، 2005، 12).

وتتمتع الدول المانحة بإستراتيجية كبيرة في إدارة هذا النوع من المساعدات لأنها الممول الرئيسي للمؤسسات المالية الدولية، فعلى سبيل المثال، تمتلك الولايات المتحدة أكبر الحصص لأنها من أكثر الدول مساهمة في التمويل. وذلك يعني أن القرارات المتخذة داخل هذه المؤسسات تتأثر بسياسات الدول المانحة، وهذا في حقيقته ينطوي على أمرين، فمن الناحية

السياسية تستخدم الدول المانحة هذه المؤسسات كأداة لرسم السياسة الاقتصادية للدول المتلقية، على الرغم من أحد مبادئ هذه المؤسسات يقضي بعدم استخدامها لأية أغراض سياسية. ومن الناحية الاقتصادية الحصول على تأييد المؤسسات المالية الدولية لتوسيع نشاط الدول المانحة في إدارة النظام الرأسمالي العالمي (دويدار، 1997، 73-75).

الشروط المترتبة على تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية

تربط الدول المانحة تقديمها للمساعدات الاقتصادية عادة بمجموعة من الشروط التي تكون واضحة ومباشرة أحياناً وضمنية أحياناً أخرى، ومن أهم هذه الشروط:

1) استخدام هذه المساعدات في شراء بضائع وخدمات الدول المانحة، فقد أكدت تجارب الدول المتلقية للمساعدات، أن فرض الشروط على استخدام هذه المساعدات يؤدي إلى شراء البضائع والخدمات بأسعار مرتفعة، تتراوح بين 20-40% زيادة عن أسعارها الحقيقية.

2) عند شراء هذه البضائع والخدمات، فإنه يجب شحنها بالوسائل الملاحية التابعة للدول المانحة للمساعدات، وهذا يشكل ما نسبته 50% من السلع والبضائع والخدمات، يضاف إلى ذلك عدم تقديم المساعدات للدول التي تؤمم المصالح التي يمتلكها مواطنوها، إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للتصحيح خلال فترة زمنية معينة، وهذه سياسة البنك الدولي أيضاً، الذي لا يقدم المساعدة للبلدان التي تؤمم المصالح المملوكة للأجانب.

3) يجب أن تكون السياسة الداخلية، وانتماءات السياسة الخارجية، ومعاملة الاستثمار الأجنبي والسياسة التصديرية للدول المتلقية للمساعدات مرغوباً فيها (والترز، 1974، 10-11).

وأخيرا وفي محاولة لتقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية، يمكن الإشارة إلى ثلاثة أسباب تحفز الدول المتلقية لقبول المساعدات هي:

– **الأسباب الاقتصادية:** وهو السبب الأكثر أهمية لقبول المساعدات في الدول المتلقية، حيث التطور الاقتصادي لتحسين مناخ الاستثمار، وتطوير رأس المال البشري، وتطوير المشاريع ولدفع الفائدة للديون الخارجية.

– **الأسباب السياسية:** في بعض الحالات تعتبر المساعدات أداة ضرورية لتشكيل قاعدة قوة للدول المتلقية، لأنها تساعدها في تنظيم علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، وضبط شؤونها الداخلية، لا سيما أن نهاية الحرب الباردة، ساهمت في إلغاء كثير من المساعدات الرسمية للعديد من الدول.

– **الأسباب الأخلاقية:** فالعديد من الجهات المانحة، تعتبر أن لديها مسؤولية أخلاقية لتزويد المساعدة للدول المتلقية، وهذا يعود لأسباب بشرية، أو للشعور بأن القوى الدولية، لديها مسؤولية لإعادة توزيع المصادر بصورة عادلة.

في المقابل يرى اتجاه ثاني أن تلقي المساعدات الاقتصادية الخارجية يترك آثاراً سلبية تتمثل في:

- المساعدات الخارجية تخلق فساداً لدى العديد من الأفراد الذين يتمتعون بمراكز سلطوية في الدول المتلقية.
- إن المساعدات الخارجية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كلي ويعود ذلك لسببين:

أ) المساعدات قد تتحكم في تخطيط مسار اقتصاديات الدول المتلقية.

ب) إن المساعدات قد تعمل على دعم الأنظمة الديكتاتورية واستمرارها (مهيدات، 2005، 4)، (Economides, Spyros and Wilson, 2001, 130-135).

المبحث الثاني

نماذج دولية لتوظيف المساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر المساعدات الاقتصادية الخارجية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية، وباعتبارها أعظم القوى الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، سعت الولايات المتحدة جاهدة لبناء علاقات متعددة مع دول العالم كافة وتقديم المساعدات ضمن برامج مدروسة ومحددة تسعى في المحصلة النهائية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة (غيلان، 1987، 67-74) (والترز، 1974، 12).

وتعد دبلوماسية المساعدات عاملاً حيوياً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية من أجل المحافظة على مصالحها واستمراريتها لدى الدول التي تعد مصدراً للمواد الأولية وسوقاً نشطاً لمنتجاتها، بحيث تتفق المساعدات مع مصلحتها القومية وتكون أداة قوية وذات فاعلية في سياستها الخارجية. حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تقديم المساعدات وفقاً لسياستها الخاصة، كما تسعى إلى الربط بين هذه المساعدات وأهداف السياسة الخارجية، وتسعى كذلك إلى ممارسة نفوذها على الدول المتلقية، والتركيز على الدول ذات الأهمية الإستراتيجية (شريم، 1996، 20).

وقد أخذت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بتطوير عدد من الأجهزة للنهوض بسياسة المساعدات، مثل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID)، ووكالة الولايات المتحدة للمعلومات (USIA) التي تتولى مهام السياسة الخارجية تحت إدارة وزارة الخارجية والبيت الأبيض، وقد نالت المساعدات الخارجية والدول التي توجه لها هذه المساعدات جزءاً كبيراً من أعمالها. وتسعى هذه المساعدات لتكون هدفاً أساسياً لتعزيز الأمن

القومي للولايات المتحدة، وبالتالي فإن المساعدات الخارجية تعد أسلوباً تحافظ به الولايات المتحدة الأمريكية على هيمنتها ونفوذها وسيطرتها حول العالم (العمرو، 2004، 39) (Grant, 2000, 30).

وقد بدأت المساعدات الأمريكية تتدفق خارجياً خلال الحرب العالمية الثانية، عندما أقامت برنامجاً طارئاً للغوث بالطعام والملبس والملجأ للمناطق المدمرة في أوروبا نتيجة للحرب، ومباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الخارجية بشكل مؤسسي من خلال مساهمتها بالوكالات الدولية للأغراض الإنسانية من خلال منظمة الأمم المتحدة التي تأسست عام 1945 (Guess, 1987, 30-31).

وفي عام 1947 شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر مشروع للتنمية والمساعدات الاقتصادية الخارجية أطلق عليه مشروع مارشال (Marshall Plan)، وتضمن هذا المشروع تقديم الولايات المتحدة للمساعدات الاقتصادية لدول أوروبا الغربية للمساعدة على إعادة إعمار هذه الدول ومعالجة تداعيات الحرب العالمية الثانية عليها سواء على الصعيد الاقتصادي أو على صعيد البنية التحتية التي تضررت بشكل شبه كامل نتيجة للحرب (Bermeo, 2008, 13).

وقد استند هذا المشروع أساساً على ما عُرف بمبدأ ترومان (الرئيس الأمريكي آنذاك) عام 1947 الذي كان هدفه الأساسي تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لكل دولة تتعرض لخطر العدوان الشيوعي المباشر أو غير المباشر، وذلك إثر اندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت بداية تطبيق هذا المبدأ تجاه دولتين تقعان في أهم مناطق الصراع بين المعسكرين وهما اليونان وتركيا، حيث أرادت الولايات المتحدة الحيلولة دون وقوع هاتين الدولتين تحت سيطرة المعسكر الشيوعي. وبناء على مبادرة ترومان قامت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات لليونان وتركيا

حيث خصصت نحو 400 مليون دولار لمقاومة الشيوعية في الدولتين(Offner,2002, 185-212) وبفضل هذه المساعدات ظلت اليونان وتركيا يتبعان للمعسكر الغربي حتى الوقت الحالي.

وقد كان مبدأ ترومان مبدأ سياسياً بامتياز حيث يمثل أفضل توظيف للمساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية، حيث استند ترومان في مبدِئهِ على المقولة التي أطلقها: "نخدم أنفسنا بخدمتنا للآخرين" (الحسيني، 1987، 5).

وتجسيداً لهذا المبدأ جاء مشروع مارشال –كما ذكرنا–، الذي ينسب إلى الجنرال جورج مارشال الذي عينه ترومان وزيراً لخارجيته عام 1947، وقد بدأ المشروع كمنحة طوارئ مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا الغربية كمساهمة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وسرعان ما توسع هذا المشروع خلال السنوات الممتدة من عام 1947 وحتى عام 1951 ليبلغ مقدار ما قدمته الولايات المتحدة قرابة 13 مليار دولار ولتستفيد منه معظم دول أوروبا الغربية (Sorel, 2008, 120).

ومنذ ذلك الحين أضحت المساعدات والمعونات الاقتصادية هي أحد أهم أسلحة السياسة الخارجية الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي، وفي بداية الستينيات من القرن العشرين، بدأ يُنظر إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية الأمريكية كأداة لتشجيع نشر الديمقراطية والليبرالية في الدول النامية كوسيلة فعالة لمقاومة امتداد الشيوعية إلى هذه البلدان (Friedman, 1995, iv).

وفي عام 1961 وفي سعيها لتطوير سياستها في المساعدات الاقتصادية الخارجية، قامت الولايات المتحدة بسن قانون المعونات الخارجية (Foreign Assistance Act) الذي هدف إلى تنظيم برامج المساعدات الخارجية الأمريكية وإنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والتي تحدد هدفها الأساسي في دعم وتعزيز أهداف المعونات الخارجية الأمريكية وبالتالي دعم

الجهود الأمريكية لنشر وتعزيز الديمقراطية في الدول النامية (Callaway, and Matthews, 2008, 40).

وقد كان من الواضح أن أهداف المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة كانت تتمحور عموماً حول آليات توظيف هذه المساعدات كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية وخصوصاً في مواجهة الاتحاد السوفييتي وطموحاته بالتوسع عبر مناطق جديدة في غرب أوروبا، وقد تم تصميم برامج هذه المساعدات بهدف الترويج للتنمية الاقتصادية من خلال عمليات الإصلاح السياسي في الدول المستهدفة. وقد اعتقد صناع السياسة الأمريكيين ابتداءً من إدارة الرئيس ترومان وحتى إدارة الرئيس جورج بوش الأب أن التغييرات الاقتصادية والسياسية يمكن أن تخلق أنظمة سياسية مستقرة من الممكن أن تساهم بالتقليل من حدة الانجذاب إلى الأيديولوجية الشيوعية لدى الكثير من شعوب العالم وبالتالي الحيلولة دون انتشار هذه الايدولوجيا في غرب أوروبا وآسيا وباقي الدول النامية (وهو ما عرف بنظرية الدومينو)، ومن المعروف أن تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام كان بالأساس قد بدأ بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية قبل أن يمتد إلى التدخل العسكري المباشر (Picard, et al, 2007, 27-28).

وبعد انتهاء الحرب الباردة، قامت إدارة الرئيس كلينتون خلال التسعينيات من القرن العشرين بتعديل أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية من هدف احتواء الشيوعية السوفيتية إلى الترويج لمفهوم التنمية المستدامة والتطوير الاقتصادي للدول النامية وتعزيز الحريات والمفاهيم الديمقراطية. وقد حددت إدارة كلينتون ستة أهداف للسياسة الخارجية الأمريكية تتحقق من خلال المساعدات الاقتصادية، وهذه الأهداف هي: النمو الاقتصادي الواسع، الإدارة السياسية الديمقراطية، الاستقرار السياسي، حماية حقوق الإنسان، حماية البيئة، تحقيق الحاجات التربوية والتعليمية والتدريبية الإنسانية (Picard, et al, 2007, 29-31).

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، أصبحت المساعدات الاقتصادية سلاح رئيسي في محاربة ما أطلق عليه الرئيس جورج بوش الابن (الحرب الدولية على الإرهاب)، وحسب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) فقد تحددت أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية الأمريكية بعد عام 2006 بستة أهداف عملياتية هي:

- الترويج للتنمية التحويلية، وخصوصاً في مجالات الحوكمة، القدرات المؤسسية، وإعادة البناء الاقتصادي.
- تقوية الدول الضعيفة اقتصادياً، والحيلولة دون انهيارها ووقعها تحت سيطرة الجماعات الإرهابية.
- إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية.
- دعم المصالح الإستراتيجية الأمريكية، وخصوصاً في دول مثل العراق، أفغانستان، باكستان، الأردن، مصر، إسرائيل.
- مكافحة الأوبئة والأمراض العالمية الانتشار وخصوصاً مرض الايدز. (Bealinger, 2006, 5)

الأهداف العامة للمساعدات الاقتصادية الخارجية الأمريكية

سعت الولايات المتحدة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1) الأهداف السياسية: تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق العديد من الأهداف السياسية التي تتمثل في: تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة وتنمية دورها الدولي، وتأكيد مكانتها كقوة عظمى، والحفاظ على الدور القيادي للنظام العالمي الجديد، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان عام 1986 على أن للولايات المتحدة مصالح

أمنية في مختلف أنحاء العالم وخصوصاً في أوروبا ومنطقة المحيط الهادي والشرق الأوسط، وأن الحفاظ على تلك المصالح يتطلب قيادة أمريكية قوية وثابتة (العمرو، 2004، 41).

2) **الأهداف الاقتصادية:** سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية المتمثلة في السعي إلى الوصول إلى أسواق العالم الرئيسية، ومصادر الطاقة والمعادن الإستراتيجية، كما وتساهم في فتح وتطوير أسواق دولية جديدة أمام البضائع الأمريكية، والعمل على تشجيع الاستثمارات في الخارج، مما يتيح فرصاً كبيرة للنمو والتوسع أمام اقتصاد الدول المتلقية للمساعدات، كما أن تزويد الدول بالمساعدات يمكنها من شراء المنتجات الصناعية والزراعية من الدول المانحة، وبذلك تتمكن الدول المانحة من ضمان أسواق للصادرات الأمريكية. كما وتستخدم هذه المساعدات ضماناً لصدور تشريعات وقوانين تؤمن الاستثمارات الأجنبية (العمرو، 2004، 41).

3) **الأهداف الإنسانية:** بدأت برامج المساعدات الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة بالتركيز على الأهداف الإنسانية، والتي تتمثل بدعم حقوق الإنسان التي تعد من العوامل المهمة التي تسهم في تحطيم المجتمعات وإثارة العنف وذلك من خلال السعي إلى إيجاد مراكز لحقوق الإنسان، وإقامة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والهياكل الأساسية والوطنية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان في ظل القانون وحماية الأقليات في الدول النامية، وفي الوقت ذاته بدأ هناك توجه لكثير من الدول نحو التركيز على مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز وتنسيق الاستجابة الإنسانية الفاعلة بين مجموعة كبيرة من الأطراف المشاركة في الأنشطة الإنسانية للاستجابة لحالات الطوارئ (العمرو، 2004، 42).

شروط تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية

يلاحظ أن تقديم المساعدات الأمريكية كان مشروطاً بشروط تتحكم في استمرار تقـديم هذه المساعدات، بحيث تخدم مصالح الحكومات الأمريكية المقدمة هذه المساعدات، وتتمثل هـذه الشروط بأوجه الإنفاق. فتوجه المساعدات أولاً إلى المجالات التي تحل مشاكل قصيرة الأجـل، وبالتالي فهي مشروطة لإشباع الاحتياجات الأساسية، وتخفيف حدة الفقـر، وإصـلاح أحـوال المناطق والجماعات الفقيرة، وخاصة من خلال التنمية الريفية، ولا يمكـن لهـذه المـساعدات بطبيعتها أن تتصدى للمشكلات طويلة الأجل (البنية الـصناعية). ومـن شـروط المـساعدات ضرورة إنفاق المساعدات داخل الدول المانحة ذاتها وذلك من خلال شراء الـسلع والخـدمات منها، وتكييف طبيعة العلاقات للدول المتلقية للمساعدات مع توجه السياسة الخارجية الأمريكية، كما ارتبط تقديم المساعدات بقدرة الدولة المتلقية لها في التقرب مـن الإسـتراتيجية الأمريكيـة ضمن سياستها الخارجية، كذلك ربط العديد من المساعدات التي تقدمها إلى الدول بالعديـد مـن الاشتراكات بالبرامج والإصلاحات التي يطلبها البنك وصندوق النقد الدوليين (العمرو، 2004، 43) (Callaway and Matthews, 2008, 1-4).

كما تم التركيز في تقديم المساعدات بأن تتوجه نحو الأنظمة الديمقراطية التـي تحقـق العدالة وحماية حقوق الإنسان، وقد ركزت إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون على هذه المـسألة عندما ربطت بين المساعدات الاقتصادية الخارجية والتحول الديمقراطي في الدول المتلقية لهذه المساعدات، كما أعلنت إدارة كلينتون تخصيص جزء من المساعدات المالية لدعم الديمقراطيـة كجزء من مشروع الميزانية القومية الأمريكية، والعمل على ترويج الديمقراطية وتعزيز التوجه نحو القيم الليبرالية في الدول النامية، مع التركيز على الدول التي كانت ضمن المعسكر الشرقي سابقاً (Carothers, 1999, 42).

المساعدات الأمنية والتنموية كجزء من المساعدات الاقتصادية الأمريكية

تركز الولايات المتحدة في مساعداتها الاقتصادية الخارجية على جانبين مهمين هما الجانب التنموي والجانب الأمني، حيث يهدف الجانب التنموي من هذه المساعدات إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي في الدول المتلقية، وذلك من خلال إمدادها بالمعارف الفنية والقروض المالية التي تمكنها من تحقيق الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي تتمثل بالمساعدات المرتبطة بمشروعات محددة، إذ تتجه هذه المساعدات إلى أنشطة استثمارية مختلفة مثل تطوير وإصلاح المرافق العامة، كالاتصالات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والمدن الجديدة الصناعية، وما يرتبط بها من مشروعات الزراعة كالري والمياه والتعليم وقطاع الصحة، وبذلك فإن الدول المتلقية لهذه المساعدات تقوم بإنفاق المساعدات والقروض التي تحصل عليها بالكامل في شراء البضائع والخدمات من الولايات المتحدة، وتتخذ المساعدات التنموية شكلين رئيسيين هما: قروض حكومية ثنائية وأخرى متعددة الأطراف (العمرو، 2004، 45).

أما فيما يتعلق بالمساعدات الأمنية فإنها تسعى إلى إمداد الدول الموالية للولايات المتحدة بالمعدات العسكرية، والمعارف الفنية والمساعدات المالية، وذلك من أجل رفع الكفاءة القتالية والدفاعية لجيوشها، وبسبب اهتمام الولايات المتحدة بالاعتبارات الأمنية، أخذت برامج المعونة الأمنية تطغى على غيرها، وتستأثر في الوقت ذاته بنصيب الأسد من ميزانية برامج المساعدات الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما تم استخدام الاعتبارات الأمنية ذريعة لتبرير جميع مشاريع وبرامج المساعدات الاقتصادية الخارجية التي أصبحت تشمل بشكل رئيسي على برامج مبيعات الأسلحة للدول عن طريق تقديم القروض والمنح المالية من اجل شراء الأسلحة، كما ويشتمل على تقديم الخدمات الفنية والعسكرية (العمرو، 2004، 45-46).

ثانيا: النموذج الياباني في المساعدات الاقتصادية الخارجية

يعتبر الطابع الاقتصادي من أبرز الخصائص المميزة للسياسة الخارجية اليابانية إلى الدرجة التي يمكن وصف السياسة الخارجية اليابانية بأنها سياسة اقتصادية خارجية بالدرجة الأولى (درويش، 1993، 45).

ولعل أبرز سمات هذه السياسة الخارجية الاقتصادية هو المساعدات والمعونات الاقتصادية التي تعتبر نهجاً ومبدأً أساسياً في السياسة الخارجية اليابانية، حيث تعتبر اليابان واحدة من أهم الدول تقديماً للمساعدات الاقتصادية لدول العالم الثالث، كوسيلة فعالة لتحقيق أهداف سياسة اليابان الخارجية، والتي تقوم أساساً على ضرورة تعظيم الدور الياباني، ليكون عنصراً فاعلاً في العلاقات الدولية (درويش، 1990، 125).

ولا تنظر اليابان إلى المساعدات الاقتصادية كأداة للتنافس مع دول أخرى لتحقيق نفوذ سياسي كما كان عليه الحال في التنافس الأمريكي السوفييتي إبان الحرب الباردة، أو لبناء تحالفات عسكرية مع دول العالم ودعم هؤلاء الحلفاء كما تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية، فاليابان تستخدم المساعدات الاقتصادية الخارجية كوسيلة لبناء علاقات ودية مع دول العالم الأخرى، وتحسين الصورة العامة لليابان كدولة مانحة، فضلاً عن ضرورة الالتزام العام بقضايا الدول المتلقية للمساعدات. فقد سعت اليابان جاهدة منذ ما يزيد عن نصف قرن إلى ترجمة مكانتها الاقتصادية لممارسة سياسة فعالة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي في ذلك تستخدم دبلوماسية التجارة والمساعدات، تعبيراً عن هذا التدرج الطبيعي في أهداف سياستها الخارجية، للانتقال من دولة تابعة سياسياً واقتصادياً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى دولة عملاقة اقتصادياً، وتسعى إلى تحقيق نفوذ سياسي يتواءم مع قوتها الاقتصادية المتعاظمة (الظاهر، 2004، 192-195).

وبعد انتهاء الحرب الباردة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، ظهر جدل ونقاش واسع داخل اليابان، حول مستقبل دورها العالمي الجديد خصوصاً بعد خروجها من وطأة الحماية الأمريكية من خطر الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي، كما كان لحرب الخليج الثانية الناجمة عن غزو العراق للكويت في أغسطس عام 1990، الأثر الكبير في تفجير النقاش داخل اليابان، والتأكيد على ضرورة تعظيم المشاركة اليابانية في الشؤون العالمية، وفي عملية صنع القرار السياسي العالمي، وذلك في مقابل المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الحكومة اليابانية (عبد العاطي، 2000، 21-23).

فمنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، عملت اليابان على تعزيز دور المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات سياستها الخارجية في سعيها لتطوير وتنمية دول العالم الثالث انطلاقاً من مسؤوليتها الدولية تجاه هذه الدول، وخصوصاً بعد رفض البرلمان الياباني أكثر من مرة أي مساهمة يابانية في قوات حفظ السلام أو المساهمات الخارجية التي تتطلب تواجد قوات عسكرية يابانية خارج البلاد استناداً إلى نص الدستور الياباني الذي يمنع ذلك، وبالتالي كانت المساعدات الاقتصادية الخارجية هي الوسيلة الأفضل للممارسة اليابان لدور دولي تجاه الدول النامية (Rix, 1993, 163). ومن هنا استطاعت اليابان في بداية التسعينيات من القرن العشرين أن تصبح ثاني أكبر الدول المانحة للمؤسسات الاقتصادية الدولية (بعد ألمانيا)، كما أنها أعلنت عدة برامج للمساعدات الدولية التي ستقدمها لدول العالم الثالث والدول التي تعاني من أزمات اقتصادية وكوارث إنسانية (Lincoln, 1993, 115).

وقد أطلق على هذه السياسة اليابانية الجديدة "المساعدة الرسمية للتنمية" (Official Development Assistance) (ODA) والتي تعتبر أحد أهم أدوات السياسة الخارجية اليابانية كما يعلن المسؤولون اليابانيون دوماً، وتقدم هذه المساعدات من خلال وكالة التعاون الدولي

اليابانية (JICA) وصندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار (OECF)، وهناك نوعين من المساعدات الاقتصادية التي تقدم من خلال برنامج المساعدة الرسمية للتنمية هما: المساعدات التكنولوجية والمساعدات المالية. ومن خلال المساعدات التكنولوجية تعمل اليابان على تدريب وإعداد الخبراء من الدول المستهدفة بالمساعدات، كما تزود هذه الدول بالمعدات والدراسات والخبرات اللازمة لتطوير البيئة التكنولوجية فيها. أما المساعدات المالية فتتضمن المنح والمساعدات المالية غير المستردة، كما تتضمن القروض ذات الشروط الميسرة. كما يساهم البرنامج بتقديم المساعدات الجماعية من خلال الوكالات الدولية المتعددة مثل صندوق الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وكذلك من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك المؤسسات الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي (Inoguchi, 2000, 153).

سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط وتوظيف المساعدات الاقتصادية الخارجية

منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين انتقلت اليابان في تعاملها مع دول الشرق الأوسط من مجرد كونها أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية للولايات المتحدة خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، إلى أ أصبحت طرفاً فاعلاً في نطاق الإستراتيجية العامة للتعامل الغربي مع بلدان العالم الثالث في مرحلة السبعينيات وذلك من خلال تقديمها للمساعدات الاقتصادية للدول النامية (بستكي، 2004، 101).

وجاءت أزمة النفط العربي الأولى عام 1973 لتعجل من ذلك التوجه في السياسة الخارجية اليابانية بزيادة المساعدات الاقتصادية إلى دول العالم الثالث، فقد استعانت اليابان بدبلوماسية المساعدات كأداة لتقوية الروابط الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية (مصر، سوريا، العراق، الجزائر، الأردن، سوريا، المغرب)، وقد قدر ما قدمته اليابان من مساعدات

اقتصادية للمنطقة العربية بين عامي 1973–1974 بأكثر من ملياري يــن يابــاني (درويــش، 1990، 126).

وبعد انتهاء الحرب الباردة والشروع بعملية السلام في منطقة الشرق الأوســط، كانــت اليابان من أولى الدول المانحة التي تعهدت بدعم عملية السلام من خلال تقديم أكبــر كــم مــن المساعدات الاقتصادية لدول المنطقة، حيث اعتبرت هذه المساعدات أداة رئيسية للمساهمة فــي التسوية السلمية، وقد بلغ حجم المساعدات التي قدمتها اليابان للفلسطينيين من عام 1993–1998 حوالي 521 مليون دولار، وخلال الفترة من يناير 1999 وحتى مارس 2000 قدمت اليابــان 135 مليون دولار من أصل 200 مليون تعهدت بتقديمها للفلسطينيين. وبذلك كانت اليابان ثاني أكبر الدول المانحة للفلسطينيين بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة للدور الياباني في تدريب الكوادر الفلسطينية ومساعدتهم لتطوير المهارات الإدارية والموارد البشرية في مختلف المجالات (بستكي، 2004، 108).

كما أعطت اليابان أولوية كبيرة لبعض الدول العربية في المنطقة لتعزيز عملية السلام، وبالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية بين اليابان وتلك الدول، فقد ساهمت في المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عقدت في الرباط عام 1994، وعمــان 1995، والقــاهرة 1999، كما ساندت اليابان فكرة إنشاء بنك للتعاون الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشــمال أفريقيا، على أساس أن ذلك البنك سيشجع تدفق رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في المنطقة، ومن شأن هذا بدوره تعزيز جهود السلام في منطقة الشرق الأوســط (بــستكي، 2004، 109–110).

تظهر أهمية المساعدات الاقتصادية الخارجية كأداة من أدوات السياسية الخارجية للدول الغنية وكذلك الدول الكبرى من خلال ملاحظة توظيف هذه الدول للمساعدات التي تقدمها للدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الضعيفة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية تصب في النهاية في خدمة المصالح الإستراتيجية للدول المانحة لهذه المساعدات.

وتتفاوت آليات توظيف هذه المساعدات حسب حجم ومكانة الدول المانحة في النظام الدولي ففي حين نجد أن دولة مثل الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفييتي سابقاً قد عملت على توظيف هذه المساعدات الاقتصادية في بناء تحالفات سياسية واقتصادية لخدمة أهدافها الإستراتيجية وخصوصاً إبان الحرب الباردة والتنافس المستعر بين الدولتين لجذب الدول النامية والمحايدة إلى معسكريهما.

وفي المقابل عملت دول أخرى مثل اليابان ذات الاقتصاد القوي على توظيف هذه المساعدات الاقتصادية كوسيلة لخدمة أهدافها في لعب دور دولي يعوض عن غيابها عن الساحة الدولية بعد هزيمتها بالحرب العالمية الثانية مع تركيزها على الجانب الإنساني والمساعدات غير المشروطة والتي تتضمن فقط تعزيز المكانة الدولية لليابان في أقاليم متعددة عبر العالم وخصوصاً في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، بحيث أضحت اليابان حالياً من أبرز الدول المانحة على الصعيد العالمي.

وسنحاول من خلال الفصول القادمة تناول التوظيف الكويتي للمساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية في النماذج المقدمة للتعامل مع هذه المساعدات، وتوضيح آليات هذا التوظيف والعوائق التي تحول دون مساهمته الفاعلية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الكويتية والمصالح الإستراتيجية الكويتية.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الكويتية والمساعدات الاقتصادية

تعبر السياسة الخارجية للدولة عن التوجهات والوسائل التي توظفها هذه الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية بالشكل الذي ينسجم مع الإمكانيات التي تمتلكها، وهناك مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والعسكرية والثقافية التي تحدّد أهداف السياسة الخارجية للدولة، ويؤدي تفاعل هذه العوامل وتناغمها معاً إلى تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي بأن يتميز السلوك الخارجي للدولة بالتعاون والانسجام، أما في حالة تناقض هذه الأهداف فإن السلوك الخارجي للدولة يتسم بالصراع والتنافس.

وتختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى تبعاً لمصالح تلك الدولة وظروفها، فصانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة كانت لا يتحرك من فراغ ولا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات عديدة ليست نابعة من ظروف بلده فحسب بل هي استجابة لظروف خارجية لا يجد صانع القرار مناصاً من الاستجابة لها هذه المتغيرات تعرف بالبيئة العملية الخارجية التي تشمل النظامين الإقليمي والدولي (أبو دية، 1983، 13).

وترتبط السياسة الخارجية للدولة بعوامل عدة تختلف باختلاف الدول والأزمان والملابسات، ودراسة هذه العوامل وأخذها بالحسبان، هي عامل أساسي في عملية صنع السياسة الخارجية، إذ أن ذلك يساعد في معرفة الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية، كما تحدد الوسائل التي توظفها الدولة في حماية مصالحها الوطنية، وتحقيق تلك الأهداف، كما يساعد ذلك على تحديد الثغرات والعيوب التي تحول بين الدولة وبين تحقيق أهداف سياستها الخارجية (غالي، 1989، 309).

وتعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية كما أنها محاولة الدولة لتحقق على المستوى العملي قيما وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، فالعلاقات الدولية تحدث في مناخ تسوده الاختلافات وعدم الاتفاق إذ أن الدولة تصطدم مع الدول الأخرى التي تسعى في الوقت ذاته إلى إنجاز مهمة مماثلة ولهذا فإن نجاح دولة في سياستها الخارجية يكون عادة على حساب فشل سياسة دولة أخرى (فضة، 1980، 5).

كما يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، ويعد التخطيط للسياسة الخارجية أمرا ضرورياً بالنسبة لأي دولة مع غيرها من الدول، فهي أولا: عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه وثانياً: لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي هي قوة ليست بالمركزية بل هي قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج (زكي، 1972، 30).

كما تشير عملية صنع السياسية الخارجية إلى الخيارات التي يمتلكها الأفراد أو المجموعات والتي تؤثر على أفعال الدولة على المستوى الدولي، وتتميز عملية صنع السياسة الخارجية برهانات كبيرة وبنتائج غير مؤكدة، إضافة بالطبع إلى المخاطر المترتبة على اتجاهات هذه السياسة الخارجية في بعض الأحيان (Mintz and DeRouen, 2010, 3).

وتمتلك الكويت كأحد الوحدات السياسية الدولية سمات وخصائص مميزة تميز سياستها الخارجية، فهي تمتلك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سواءً على الصعيد الإقليمي أو الدولي، كما أنها تتأثر بالعوامل والمحددات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية.

المبحث الأول

تطور السياسة الخارجية الكويتية وأهدافها وأدواتها

ترتبط سياسة الكويت الخارجية المعاصرة باستقلال البلاد في 19 يونيو 1961، عندما تم إلغاء اتفاقية الحماية الموقعة مع بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر (23 يناير 1899)، وفي تلك الحقبة هيمنت الحكومة البريطانية عل إدارة شؤون البلاد الخارجية بالرغم من أن الحكومة البريطانية أصبحت مسؤولة عن إدارة مصالح الكويت الخارجية وحماية سيادة وأمن البلاد في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن حكومة الكويت أصبحت مع الوقت شبه مستقلة في إدارة شؤون البلاد الخارجية، وهيأت نفسها للمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة قبل حصولها على الاستقلال الفعلي، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي (أسيري، 2010، 251).

وسعت الكويت منذ استقلالها إلى انتهاج سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة، آخذة بالانفتاح والتواصل البناء طريقاً وبالإيمان بالصداقة والسلام مبدأً، وبالتنمية البشرية والرخاء الاقتصادي هدفا، في إطار التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ودعم جهودها وتطلعاتها نحو أمن واستقرار المعمورة ورفاه ورقي شعوبها (وزارة الخارجية الكويتية، 19 ابريل 2006: http://www.mofa.gov.kw/MOFA/index.php/a--28).

وعند التدقيق في الأسس التي تقوم عليها سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال، يلاحظ أنها جاءت واضحة المعالم، حيث استندت هذه السياسة بجميع توجهاتها على أسس أخلاقية نابعة من العقيدة الإسلامية والقيم الروحية الخالدة والتراث الإسلامي والبعد القومي، مستهدفة في تحقيق مصالحها ومصالح الشعوب العربية والإسلامية الشقيقة التي تنظر إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها.

مراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية

مرت سياسة الكويت الخارجية منذ حصولها على الاستقلال عام 1961 بتسع حقب تاريخية وتتميز بتحديات مختلفة وهي (أسيري، 2010، 255-268):

أولاً: الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي (1961-1963)

واجهت الكويت بعد حصولها على الاستقلال مباشرة، تحديات خطيرة جداً تمثلت في مواجهة المطالب العراقية بالكويت والتهديد بضمها، ومن ثم مصاعب بناء الدولة الحديثة، فقد رفضت العراق الاعتراف باستقلال الكويت وطالبت بضمها إلى العراق باعتبارها جزءاً من الأراضي العراقية (العيدروس، 1997، 237) (السرجاني، 1990، 16).

واعتبرت هذه التهديدات العراقية آنذاك أخطر تجربة مرت بها الكويت منذ وجودها، فالمسألة ببساطة كانت تتعلق في أن تكون الكويت أو لا تكون، وقد أثرت هذه الأحداث بشكل بالغ على شكل وخصائص وصفات النظام السياسي في الكويت والنهج الذي اختطه النظام لاحقاً (النجار، 2000، 63).

أما على المستوى الخارجي في هذه المرحلة، فقد اعتمدت الكويت بداية على الدعم العسكري البريطاني والسياسي الدولي، ومن ثم التركيز على الدعم العسكري العربي، إضافة إلى التعاطف الدولي تجاه قضية الوجود الكويتي العادلة. وبرز استخدام الأداة السياسية في هذه المرحلة مع بداية استخدم الأداة الاقتصادية للتأثير الخارجي، وذلك من خلال انتهاج "دبلوماسية الدينار" كأداة لتحقيق أهداف الدولة السياسية (أسيري، 1993، 86-89).

وهيمن التهديد العراقي وطرق معالجته على تحركات الدولة وأسلوب حياتها منذ المرحلة الأولى حتى انقضاء التهديد مع منتصف عام 1963، واعتراف النظام العراقي الجديد بدولة الكويت في أكتوبر 1963 (أسيري، 2010، 257) (النجار، 2000، 64).

ثانياً: مرحلة البرجماتية والمنهاج العملي (1963–1979)

تميزت هذه المرحلة بفعالية سياسة الكويت الخارجية وأنشطتها متعددة الأدوار وأبعادها الديناميكية، وباستخدام العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات المالية والسياسية، حتى وصلت الكويت إلى مستوى "الدولة الغنية الكبرى"، وهيمنت الأداة الاقتصادية في هذه المرحلة بالدرجة الأولى، وقد لعبت الكويت في المجال المالي والاقتصادي دور الدولة المانحة والمستثمرة والوسيط، وكانت الوسيط في الخلافات والأزمات السياسية العربية، وأصبحت المساعدات والاستثمارات والقروض المختلفة أكبر وسيلة فعالة للتأثير في مجريات الأحداث في المحيط الإقليمي العربي. لتصبح الكويت من خلال مؤسساتها التنموية قوة حيوية فعالة للتقدم في المنطقة العربية والعالم الثالث (أسيري، 1993، 103) (Tetreault, 1995, 31).

ثالثا: مرحلة التذبذب وعدم الثبات (1979–1986)

اتسمت هذه المرحلة بزيادة الاستقطاب السياسي الداخلي نتيجة الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية الإيرانية، أعادت هذه الأحداث ترتيب أولويات وتوجهات الكويت الخارجية، وبدأت سياسة الكويت الخارجية المركزية بالتغيير والتبدّل في الأولويات المحلية والإقليمية، خاصة على صعيد مفهوم الأمن الداخلي والخليجي ومستوياته، والميل –أيضاً– نحو الأنظمة العربية المعتدلة والوضع الراهن، وباتت الكويت حليفة العراق بكل معنى الكلمة. وكانت إيران في زمن الشاه عامل حياد ضد الدول المجاورة للكويت، بيد أن الثورة قلبت التوجهات وبوصلة الأحداث لتنقلب إلى عامل تهديد مستمر، فوجدت الكويت نفسها معرضة ومكشوفة لضغوط إقليمية، وخلقت أحداث الثورة الإيرانية "حالة من القلق والشك داخل الكويت وتحولت إيران إلى مصدر للعدوى الدينية والثورية" (أسيري، 2010، 259) (العازمي، 2006، 99–100).

انعكست تلك الأوضاع على الأمن الداخلي الكويتي وعدم الاستقرار ، فشهدت البلاد قفزات في العمليات الإرهابية داخل الأراضي الكويتية وضد المصالح الخارجية لها، وتكفي الإشارة إلى أن عدد العمليات الإرهابية الموجهة ضد الكويت داخلياً وخارجياً، بلغت (147) عملية ما بين 1980–1990م. ونتيجة لذلك تدنى الدور الكويتي على الصعيد العربي في مختلف المجالات، وبرزت سياسة الكويت بشكل واضح تجاه منطقة الخليج بشكل مركزي، وكان هناك شبه تهميش لعلاقات الكويت على المستوى العربي، باستثناء علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، وأدركت الكويت فعالية التعاون والتكامل بين الدول الصغيرة والمتشابهة ولعبت دوراً ريادياً في تكثيف أوجه التعاون الخليجي من منطلق إيمانها بأهمية تحقيق الأمن الجماعي، وأصبح هذا مفهوم –الأمن الجماعي– توجهاً كويتياً ساهم في توعية الدول الصغيرة في الخليج للاهتمام بأمنها قبل أي تنمية تصبو إليها، وأثمرت الجهود الكويتية آنذاك بتشكيل مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، وهيمنت الأداتان العسكرية والسياسية على أهداف المجلس في مرحلة الثمانينات، وازدادت الأنشطة العسكرية الخليجية المشتركة وتم تشكيل قوات "درع الجزيرة" (أسيري، 1993، 190–213) (أسيري، 2010، 260) (العازمي، 2006، 99–100).

رابعاً: مرحلة القلق من التطورات في البيئة الإقليمية (1987–1990)

تعتبر هذه المرحلة مرحلة جر الكويت إلى مستنقع أمني وسياسي إقليمي وأصبحت سياستها تجاه الحرب العراقية الإيرانية دافعاً للتهديدات والاعتداءات الإيرانية، وأصبحت أبعاد الحرب المجاورة مهيمنة على أسلوب تفكير صناع القرار السياسي في الكويت(Karsh, 2002, 89) (أسيري، 1993، 247–248).

وتدنت الخيارات السياسية أمام الكويت باستثناء ورقة "المسؤولية الدولية" تجاه أحداث الخليج، وبالدرجة الأولى حماية الممرات البحرية الدولية وسلامة السفن التجارية، والتي هي في مصلحة الدول الكبرى وخاصة الصناعية منها، وأصبحت حرب الناقلات (Tankers War) تمثل

عنق الزجاجة لتجارة النفط الكويتية، ويشبه حصاراً جائراً على الأمن الاقتصادي في البلاد، وبدأت الكويت في تحفيز التواجد الدولي الفعال في المنطقة عن طريق إعادة تسجيل بواخرها وتأجير بواخر عديدة من دول أخرى حتى تثمر الجهود الدولية في إخماد الحرب العراقية – الإيرانية (البستكي، 2003، 68) (مرهون، 1997، 215–216).

وكانت هذه بداية ظاهرة تدويل الحرب الإقليمية وزيادة التواجد العسكري الأمريكي والسوفيتي، وبعض دول حلف شمال لأطلسي (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، هولندا، وبلجيكا) في منطقة الخليج العربي لمرافقة السفن الكويتية وضمان تنقل نشاط السفن التجارية الأخرى في المنطقة، وجزءاً من تواجد رمزي لكلا الطرفين، وفعلا كان بداية لعسكرة الخليج وردعاً للتهديدات الإيرانية لدول المنطقة. واستخدمت الكويت الأداة السياسية لاستقطاب التهديدات المختلفة لوجودها، بينما استخدمت الدول الكبرى الأداة العسكرية لردع المخاطر الإيرانية أو العراقية. ومع توقف الحرب وبداية إعادة الحياة الطبيعية في الخليج، لم يشكل بذهن صانعي القرار السياسي في الكويت مستقبل المنطقة في ضوء تملك أحد أطراف القوى الرئيسة (العراق) قوات وآليات عسكرية تقليدية وغير تقليدية تفوق بكثير حاجاتها في ضوء توجهات العراق التوسعية والعدوانية (أسيري، 2010، 263–264).

خامساً: مرحلة الغزو العراقي (1990–1991):

اتسمت هذه المرحلة في البداية بالتهديد العراقي للكويت اعتباراً من منتصف يوليو 1990، لتحريك إدعاء تاريخي بالكويت، وإنهاء الجمود السياسي للعلاقات العراقية– الكويتية، والتي كانت تنظر لها بغداد من زاوية استغلال الفرصة للضغط على الكويت بقصد الحصول على مكاسب سياسية وجغرافية، أو مالية على أقل تقدير. وكان رد الفعل الكويتي ساذجاً وبسيطاً، وينطوي على الجهل بالنوايا العراقية الحقيقية واللامبالاة السياسية. وبعكس التهديدات العراقية في الستينيات والتهديدات الإيرانية السابقة في الثمانينيات، اتبعت الكويت أسلوب الحوار

العقلاني والمنطق العربي مع نظام لا يعترف بهذه الأخلاقيات، وأعطت دوراً أكبر للارتباطات والمبادئ العربية وركزت على حل الخلافات المفتعلة، إما عن طريق ثنائي بالوساطات العربية أو الجماعية عن طريق الجامعة العربية (أسيري، 1993، 321-324) (العصيمي، 1991، 74-75).

وقد كان من أهم تداعيات الغزو العراقي للكويت أن توسعت الأزمة في أشهرها الأولى إلى أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون كافة، لا بسبب تضامن دول الخليج مع الكويت فحسب، وإنما بسبب توسع التهديدات العراقية لدول الخليج كافة أيضاً، من السعودية وحتى الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى تحريض العراق لشعوب تلك المنطقة ضد حكامهم، وتطورت الأزمة إلى المحيط العربي، لتقسم الدول العربية إلى دول مؤيدة للكويت ودول الخليج، ودول ضد تحرير الكويت بالاستعانة بقوات أجنبية تأتي إلى المنطقة، وقد أطلق عليها الكويتيون دول الضد (العجمي، 2006، 597).

وعموماً فقد كادت هذه الأزمة أن تطيح بوجود الدولة الكويتية بشكل تام، وقد استغرق الجهاز الرسمي الكويتي فترة لاستيعاب الحدث الجسيم وللنهوض من صدمة الغزو، ونجحت الدبلوماسية الشعبية والمؤسسات شبه الرسمية في مؤازرة الدور الرسمي الحكومي. وساهمت الكويت بفئاتها المختلفة لإحياء قضيتها ولجعلها قضية الرأي العام العالمي على مدى سبعة أشهر كاملة، وكان مما اتضح للجميع أن جهود واستثمارات الكويت السياسية والمالية في العالم العربي والإسلامي، خارج مجلس التعاون الخليجي قد ذهبت دون مردود باستثناء مصر وسوريا ولبنان، وكان من الملاحظ أن معظم الدول التي أيدت الكويت وناصرتها هي الدول التي تشملها مساعدات مالية كويتية كبيرة، بينما الشعوب والأنظمة وما يسمى بحركات التحرير التي ساندتها الكويت وسخرت لها إمكاناتها المالية والسياسية والإعلامية، كانت بوضوح على الخط المعادي للحق الكويتي.

سادساً: مرحلة التردد وعدم وضوح الرؤية (1991- 1995):

أثبت الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية أن قدرات الكويت الدفاعية الذاتية غير كافية، وغير مجدية وغير متكافئة لمواجهة تهديدات فعلية ضد أمن البلاد، فقد فشلت الدولة في بداية تكوينها في صد تهديدات العراق، وفشلت مرة أخرى في الثمانينيات ضد التهديدات الإيرانية، وتحطمت هذه القدرات في التسعينيات أمام الغزو العراقي. وكان نجاح التحالف الدولي في تحرير الكويت يعني ارتباط الكويت مستقبلاً، وعلى المدى المتوسط سيكون مصيرياً مع الدول المتحضرة على الرغم من التوقعات العامة بأنها ستنطوي على نفسها بعد التحرير حتى تعيد ترتيب بيتها السياسي، ولكن هذه التوقعات لم تحدث إذ أن الصورة غير واضحة حتى الآن، وما زالت الكويت في عملية إعادة التوازن وترتيب الأولويات تجاه العالم الخارجي. وبدأ النظام السياسي الكويتي مع بداية عام 1995 تدريجياً بالانفتاح على دول العالم العربي عن طريق تجزئة ما يسمى بـ (دول الضد)، إلى تصنيفات مختلفة تعتمد على درجة تأييدها وتعاطفها مع العراق في السابق، وكذلك مستوى مواقفها تجاه الكويت وقضاياها الأساسية منذ التحرير، حيث يمكن من خلالها إعادة العلاقات مع هذه الدول بسهولة ويسر (أسيري، 2010، 265).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأردن كانت تعتبر من دول الضد في التصنيف الكويتي انطلاقاً من موقفها من الأزمة والغزو العراقي للكويت، والذي ربما فُهم بشكل خاطئ، وحرصت الأردن بعد الأزمة على توضيح موقفها وتوضيح الملابسات الذي أحاطت به من خلال إصدار الكتاب الأبيض، الذي بينت الحكومة الأردنية من خلاله دوافع موقفها من الأزمة، وحقيقة هذا الموقف مع تقديم الأدلة والوثائق التي تؤكد أن الموقف الأردني كان يحرص فقط على إبقاء الأزمة داخل البيت العربي وحلها بطرق سلمية ودون اللجوء إلى القوى الأجنبية (أنظر: الكتاب الأبيض، 1990-1991)(درويش، الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة الخليج، 1992).

سابعاً: التأهيل والتجديد (1995−2000):

أحدث الغزو العراقي للكويت أزمة مؤثرة بدرجات متفاوتة في سلوك الكويت وخصوصاً فيما يتعلق بهويتها وحقيقة انتمائها القومي، إذ ظهرت بعض المطالبات الكويتية والخليجية أيضاً بفصل وفك ارتباط الخليج بالأمة العربية وبنظامها الأمني بسبب ما أحدثه الغزو من تحول تاريخي في المنطقة (العنزي، 1996، 244).

مما جعل الكويت وبعض الدول الخليجية تتمسك بحالة من التشدد تجاه التعامل مع الدول العربية الأخرى وخصوصاً الدول التي ساندت الموقف العراقي خلال العدوان.

ومع منتصف التسعينيات زادت الضغوط العربية وحتى الدولية على الكويت للخروج من حالة التشدد والجمود في الوضع العربي، والذي يعتقد الكثيرون أن الكويت هي احد أسباب ترديه. إضافة إلى ذلك نادى البعض بفك العزلة السياسية التي تعيشها على المدى القصير. ومما زاد الأمور تعقيداً أن التطورات السياسية الإقليمية والدولية حتمت على الكويت مراجعة سياستها وإعادة تقييم خطابها السياسي والذي اعتمد على درجة تشدد هذه الدول في تأييدها للعراق في فترة ما بعد التحرير، واتخذ الخطاب السياسي منحنى جديداً إذ تنازلت الحكومة عن مطلب المصارحة قبل المصالحة، وعن مطلب الاعتذار الرسمي للدعم العراقي، مكتفية بالإدانة والرفض والاعتراف بقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالغزو العراقي للكويت، وإبداء هذه الدول الرغبة في المساهمة بالضغط على النظام العراقي لإيجاد حل سريع لقضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين في سجون العراق (أسيري، 2010، 266).

وأصبحت الرغبة في تطبيع العلاقات مع مجموعة دول الضد مأزقاً كويتياً داخلياً، حيث كان هناك تردد رسمي بين أطراف صنع القرار في الكويت ورفض شعبي للتطبيع مع هذه الدول. وبالرغم من ذلك تغيرت سياسة الكويت من التشدد إلى التراخي. وبدأ الكويت بفتح قنوات

اتصال عديدة وصلت حد التطبيع الكامل مع مجموعة دول الضد باستثناء السلطة الوطنية الفلسطينية والعراق. وإجمالاً اتضح من خلال السلوك الكويتي الجديد أن الكويت بدأت ترغب في انتهاج ديناميكية جديدة مبنية على الواقعية مع فهم المتغيرات الدولية والضغوط الإقليمية. والشروع في التأهل من جديد لبناء سياسة تعاون وتوازن مع الأنظمة العربية حيث أن سياسة مثل هذه تعتبر مقبولة من مختلف الأطراف العربية وأقل خطورة على الأمن الوطني الكويتي، وذلك نظراً لأن العديد من الدول العربية كانت تنظر إلى الكويت باعتبارها "ولاية" أمريكية متميزة واتسامها بدرجة عالية من الكبرياء باتجاه العرب (أسيري، 2010، 266).

ثامناً: مرحلة الحالة (2000–2003)

برزت مع نهاية عام 2000 ضغوط عربية على الكويت بهدف تغيير موقفها من القضايا العالقة بينها وبين العراق إثر عدوانها عام 1990. وتصاعدت الضغوط نتيجة عوامل عدة أهمها اندلاع الانتفاضة في فلسطين المحتلة وعودة إسرائيل لاحتلال ما يعرف بمناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية. وكان أول بوادر هذه الضغوط قد ظهرت إبان انعقاد المؤتمر الإسلامي في الدوحة (نوفمبر 2000)، ومن ثم مؤتمري القمة العربيين في عمان (مارس 2001) وبيروت (مارس 2002). وركزت الدعوات العربية على ضرورة أن تبدي الكويت مرونة في خطابها السياسي تجاه العراق والقبول بحل وسط يقضي بتناسي الاعتذار عن جريمة الغزو والتعديل من موقفها بشكل عام ولو بشكل تدريجي (أسيري، 2010، 266–267).

وعلى الرغم من رفض العراق لدعوات الحل الوسط هذه في قمة عمان، فقد أبدت الكويت موافقتها المشروطة بحل قضايا الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم واستعادة المسروقات من وثائق وممتلكات، وزيادة في تجاوب الكويت مع دعوات الوفاق ولم الشمل العربي تحولت السياسات الإعلامية فيها لتبدي مرونة غير مسبوقة في الخطاب السياسي

والإعلامي. وعكست هذه الليونة الكويتية نية جديدة للكويت في التعامل مع المستجدات على الساحتين العربية والعالمية وبشكل يختلف عن مواقفها السابقة. وهو ما مهد الطريق أمام تهيئة الرأي العام الكويتي لقبول الحلول الوسط مستقبلاً.

تاسعاً: مرحلة ما بعد سقوط النظام العراقي (2003– حتى الآن)

جاء احتلال العراق وسقوط النظام العراقي في أبريل عام 2003 ليشكل زلزالا وصدمة ليس للعراقيين فحسب، بل للخليجين والعرب ودول العالم جميعاً، ففي غضون أسابيع ابتلعت الولايات الأمريكية أقوى دولة عربية على الخليج، مما أوجد فراغاً استراتيجياً واضحاً في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط عموماً (البرصان، 2008، 79).

ولم يتوقف الأمر على ذلك، بل أصبح العراق دولة (فاشلة) بالمعنى الاستراتيجي، فبعد أكثر من سبع سنوات على احتلاله، لا زال العراق يعاني من عدم تحقق المقومات الحقيقية للدولة فهو محتل وفاقد للسيادة ومؤسساته السياسية والهياكل الإدارية والتنظيمية ومختلف جوانب الحياة العامة تتأثر مباشرة بغياب هذه السيادة (حيدر، 2008، 55).

ورغم كل ذلك فقد أدى سقوط النظام العراقي إلى خلق حالة جديدة من الاطمئنان النفسي لدى الكويتيين بعامة ولأجهزة الدفاع والأمن في الكويت بخاص، كما أدى الأمر إلى تطلع الخليج إلى بروز وضع أكثر استقراراً وأقل خطورة، وشاركت الكويت بفعالية في الحرب الأمريكية على العراق، حيث قدمت الحكومة الكويتية المساعدة العسكرية والدعم اللوجستي والأرض والأجواء لقوات الاحتلال الأمريكي– البريطاني أثناء التحضير لاحتلال العراق، وكان هدفها السياسي من ذلك هو التخلص من النظام العراقي السابق بأي شكل، وكانت الدولة العربية الوحيدة التي أعلنت مساندتها للقوات الأمريكية في تلك الحرب، بل وعاتبت سياسياً وحاولت

المعاقبة اقتصادياً للدول العربية الأخرى التي وقفت ضد فكرة الحرب، كما فعلت مـــع ســـوريا وتونس ولبنان وليبيا وغيرها (العازمي، 2006، 19).

وبعد انتهاء الحرب قامت الكويت بتقديم المساعدات الإنسانية والمادية المختلفة للشعب العراقي وخاصة لمدن الجنوب العراقي، كما امتدت المساهمة الكويتية إلى دعم الدولة العراقيـــة الجديدة أمام المحافل الدولية المختلفة من أجل استعادة العراق دورها ومكانتها المجمدة منذ حرب الخليج الثانية. وعلى الرغم من مرور أكثر من سبع سنوات على سقوط النظام العراقـــي، فـــإن عودة العلاقات الطبيعية بين العراق والكويت سيأخذ وقتاً طويلاً ويحتاج جهداً متواصـــلاً مـــن الطرفين، ويعتمد على استتباب الأمن والاستقرار في العراق وقيـــام حكومـــة دائمـــة منتخبـــة ديمقراطياً تمتلك الشرعية الوطنية والدولية للتعامل مع القضايا المختلفة، ولعل من الملفات الهامة التي يحتاج العراق الجديد للتعامل معها جملة القرارات التي صدرت عن الأمم المتحـــدة مثـــل التعويضات والديون، علاوة على أن العراق الجديد مدعو لتبديد المخاوف الإقليميـــة والكويتيـــة بخاصة فيما يتعلق بإدعاءات الحكومات العراقية السابقة (بحقها التاريخي) في الكويت، عـــلاوة على تخليها عن مغامراتها العسكرية ونزعة الهيمنة (أسيري، 2010، 268).

أهم محاور السياسة الخارجية الكويتية

تتخذ السياسة الخارجية الكويتية محورين رئيسيين (وزارة الخارجية الكويتية، 19 ابريل 2006: http://www.mofa.gov.kw/MOFA/index.php/a--28):

المحور الأول: سياسي وأمني

حددت الكويت أربعة أهداف رئيسية لسياستها الخارجية في هذا المجال:

1 – دعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين.

2 – الالتزام بالشرعية الدولية.

3- التعاون الإقليمي والدولي،(هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - جامعة الدول العربية - منظمة المؤتمر الإسلامي - منظمة عدم الانحياز).

4 - المساهمة وبالتعاون مع المجتمع الدولي و المنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي و التنمية البشرية.

وجعلت تحركها هذا ضمن ثلاث دوائر، مرتبة حسب الأولوية:

- الدائرة الأولى: منطقة مجلس التعاون الخليجي:

العمل، وبالتعاون مع دول مجلس التعاون الشقيقة من أجل ترسيخ الأمن و الاستقرار في منطقة الخليج، وتعزيز التكامل الاقتصادي وصولاً إلى الوحدة الخليجية المنشودة.

- الدائرة الثانية: الشرق الأوسط:

المساهمة الفاعلة مع الدول العربية الشقيقة و المجتمع الدولي من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي بما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام، والعمل الحثيث على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

- الدائرة الثالثة: دولياً:

دعم جهود المجتمع الدولي و المنظمات الدولية و المتخصصة من أجل تحقيق الهدف الأسمى للبشرية في العيش بأمان و استقرار.

المحور الثاني: اقتصادي وتنموي

تعمل الكويت ومن خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، باعتباره الذراع الاقتصادي للسياسة الخارجية، على دعم جهود المجتمع الدولي نحو استقرار الدول في طور النمو، من خلال برامج تنموية تسهم في تحقيق تقدمها ورخاءها.

إن هذه الرسالة ذات الطبيعة الإنسانية النبيلة، أضحت مساراً ذا بعدً شمولي غير محـــدد بإطار معين، فغطت قروض الكويت الإنمائية الميسرة ومنحها الاقتصادية شتى بقاع الأرض.

يبدو واضحاً من خلال النشاط الدبلوماسي الفعّال لدولة الكويت منذ استقلالها ، أنها تبنت سياسة المرونة والامتداد في التعامل مع البيئة الخارجية، فهي أدركت أن أهــدافها لا يمكـــن أن تحقق إلا من خلال الاعتماد على سياسة خارجية سلسة تأخذ بعين الاعتبار مشاركة دول العالم النامية في فائضها المالي وذلك من خلال قروض صندوق التنمية الكويتي ، فضلاً عن سياســـة حيادية تحافظ على أمنها وسيادتها من قوى إقليمية تفوقهـــا بالإمكانيـــات والطاقـــات البـــشرية والجغرافية والعسكرية ، والكويت كدولة صغيرة الحجم في الموارد الدفاعية تعتمد في سياســـتها الخارجية على محاولة الحفاظ على الذات ولم تكن تتطلع –قبل حرب الخليج الثانية– للعـــب أي دور يفوق مصالحها أو يعرضها للخطر، لا سيما في فترات النزعات والأزمـــات فـــي منطقـــة الخليج ، لذا اتبعت إبان الحرب العراقية– الإيرانية دور موازن أو سياسة توازن القوى ، فرغم إعلانها الرسمي عن الوقوف الى جانب العراق ، وازنت موقفها تجاه إيران من خلال الإبقـــاء على قنوات اتصال ومساعدتها أحياناً بشكل غير مباشر، خوفاً من ترجيح كفة الميزان العسكري والاستراتيجي لصالح العراق الذي كان طموحه يتصاعد بصورة تدريجية منذ نهاية السبعينات .

إن هذه السياسة المحايدة والتي كانت تسعى للحفاظ على توازن القوى الإقليمي مدعوماً بتوازن قوى دولي بين القطبين خل العقود التي سبقت حرب الخليج الثانية عام 1990/1991م، لم تنطلق من فراغ وإنما من إدراك واقعي للظروف والمتغيرات السياسية والإستراتيجية التـــي مرت بها منطقة الخليج منذ خروج بريطانيا من المنطقة وإعلان استقلال دول الخليج العربيـــة، فهذا أفسح المجال أمام القوى الإقليمية (السعودية والعراق وإيران) كقوى متقاربـــة فـــي الثقـــل

السياسي والوزن العسكري التقليدي والقوة المالية والنفطية ، لمحاولة المبادأة في الإمساك بتلابيب توازن القوى الإقليمي وهو ما عرض منطقة الخليج خلال تلك العقود لسلسة من الأزمات والنزاعات الإقليمية التي فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الدولي وتدويل قضية الأمن وتوزيع الأدوار فيها ، بدءاً من تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان عام 1979م ومروراً بحرب الخليج الثانية والتواجد الأمريكي المباشر في المنطقة بعد عام 1991م ، وانتهاءً بحرب الخليج الثالثة واحتلال العراق عام 2003م (العازمي، 2006، 16).

أهداف السياسة الخارجية الكويتية

تتلخص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في النقاط التالية (الدويهس، 1992، 86-106):

1. حماية أمن وسيادة واستقلال الدولة.
2. حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية وقضايا الأمة الإسلامية بشكل عام.
3. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم دول العالم الفقيرة والنامية.
4. استثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة علاقات دولية تخدم قضايا الكويت الوطنية والإقليمية أولاً ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً، من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية، فضلاً عن القضايا القومية.
5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ورفض أية محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.

6. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية.

7. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار.

8. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعد المختلفة.

9. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية ، واتخاذ جانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.

10. استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العادلة، خاصة القضية الفلسطينية.

وتعنى جملة الأهداف في جملة ما تعنيه، استمرار تماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد واستقرارها الأمني، وبقائها خارج الصراعات العربية- العربية والحفاظ على الذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية.

أبرز ملامح السياسة الخارجية الكويتية

أن سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال عام 1961م، هيمنت عليها ديناميكية جديدة هي الرغبة في لعب دور نشط في العالم الخارجي، وتتسم قدرات الكويت لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية ، هذا على الرغم من أن قدراتها المالية -حصراً- تتخطى قدرات العديد من الدول في الحجم أو حتى أكبر منها.

وتبرز ملامح هذه السياسة أو الديناميكية في الآتي (أسيري، 2010، 269-270) (أسيري، 1993، 373-387) (العازمي، 2006، 20-21):

أولاً: أن السياسة الخارجية الكويتية ليست ذاتية الدفع أو ذاتية التأثير، وإنما هي خارجية التأثّر والتوجه، أي أنها تعتمد على ردود الفعل وانعكاسات الأحداث الخارجية والعوامل والمتغيرات

المحيطة أكثر من كونها فعلية أو تشكل عامل المبادأة في رسم السياسة الخارجية وتحديد المواقف، حتى وان انسجمت في توجهاتها من قناعات صانع القرار الكويتي ، إذ تتأثر سياسة الكويت الخارجية وبصورة كبيرة بالمتغيرات والسياسات التي تفرضها دول الجوار سواء كانت متغيرات كمية أو نوعية، فالبيئة الخارجية مؤثرة بشكل حاد في رسم السياسة الخارجية الكويتية.

ثانياً: أن مركزية السياسة الخارجية الكويتية تبدو بارزة بوضوح في السلطة التنفيذية والممثلة في وزارة الخارجية أو بشخصية الوزير، إذ هي التي تحدد هذه السياسة وتقوم بتنفيذها، فيما يتضح أن دور الأجهزة الأخرى الموازية لها كالسلطة التشريعية –على أهميتها ودورها– ثانوي أو جانبي، وربما لا يزيد هذا الدور عن ممارسة الضغط والمشاورة وإبداء الاحتجاج والرأي في معظم الأحيان، هذا على الرغم من أن دور هذه السلطة في الكويت يفوق دوره في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

ويرى بعض المحللون أن تصرفات السلطة التشريعية ودور أجهزتها محدودة في بلورة ضغط شعبي أو خلق رأي عام ضاغط، فيما تؤثر بعض الجماعات من منطلق تاريخي مثل التجار والقوميين العرب، وكذلك التيار الإسلامي الأصولي في تعبئة الرأي العام والضغط على صانع القرار السياسي.

ثالثاً: أن قدرات الكويت للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبياً، وربما معدومة، فمهما حاولت الكويت امتلاك التقنيات العسكرية تبقى إمكانيات القوة لديها غير متكافئة مع خصومها أو مع إمكانيات دول الجوار على الأقل، خاصة من كانت تخشى قوتهم العسكرية سابقاً، مثل العراق، أو من ما تزال تخشى من امتلاكهم لأسلحة تفوق قدرة دول الخليج العربية مجتمعة، وهنا حصرياً إيران .

رابعاً: من مقومات وركيزة استمرار الكويت ككيان سياسي نجحت فـي الحفـاظ علـى أمنهـا وكينونتها الدولية هو امتلاكها من بين أمور عديدة ثروة نفطية هائلة منحتها ميزة الثراء وإمكانية استثمار ثروتها النفطية والمالية في إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية وعلاقات تحالفيه مع قوى إقليمية ودولية عديدة منذ استقلالها عام 1961م، فضلاً عن قيامها بدور الدول المانحة والوسيط السياسي، ولعب الدور الفكري والإعلامي في منطقة الخليج والمنطقة العربية عمومـاً، الأمـر نجحت من خلاله في تحييد الخصوم والأعداء واستمالة الأصدقاء والحلفاء.

خامساً: تركت التحديات الخارجية التي واجهتها الكويت من جانب إيران والعـراق، بـصماتها البارزة في سياسة الكويت الخارجية، إذ أدت إلى إحداث راديكالية تقليدية فـي سياسـتها علـى الجبهتين الداخلية والخارجية، واعتمدت في سبيل التخلص من هذه التحديات والمخاوف على كل السبل التي تحول دون إعادة هذه المخاوف من جديد، فاستمالة كل الأصدقاء والحلفـاء الـذين يتعاطفون مع قضيتها مع العراق عموماً، خاصة موضوع الأسرى فيما بعد، كما سـلكت كـل طريق مؤدي إلى تغيير سلوك القيادة العراقية تجاهها، وهذا ما يفسر علانية مشاركتها في إسقاط النظام العراقي السابق، لإدراكها السياسي أن تجاوز محنة حرب الخليج الثانية واستقرار المنطقة وإقامة علاقات طبيعية مع العراق، لن تكون إلا مع عراق جديد بنظام آخر غير النظـام الـذي غزا ديارها واستباح حرمتها.

المبحث الثاني

تطور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية 1961-1980

توظف السياسة الخارجية الكويتية كغيرها من دول العالم مجموعة من الأدوات التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية بما يتلاءم مع المصالح الوطنية الإستراتيجية للكويت، وإلى جانب الأداتين الدبلوماسية والإعلامية اللتان تعتبران من أهم أدوات السياسة الخارجية الكويتية، تأتي الأداة الاقتصادية لتشكل الأداة الأهم على الإطلاق في تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية منذ استقلال البلاد عام 1961 وحتى الآن.

وقبل متابعة تطور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية، تجدر الإشارة إلى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي شكل الأساس الذي اعتمدت عليه الكويت في مساعداتها الاقتصادية الخارجية منذ استقلالها عام 1961 وحتى الآن.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وأغراضه

تم الإعلان عن تأسيس الصندوق في شهر ديسمبر 1961م ليكون أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط أنشأتها دولة الكويت عقب استقلالها مباشرة وذلك من أجل تقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية العربية، وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى مبادرة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الذي كان وزيراً للمالية في ذلك الوقت، ولقد كان تأسيس الصندوق الكويتي في ذلك الوقت المبكر إعلاناً عن إدراك حقيقة أزمة التنمية التي يواجهها العالم الثالث، وأن دولة الكويت على الرغم من صغر حجمها مهتمة بأن تضع جزءاً من مواردها في خدمة القضية التنموية، ومساعدة الدول النامية في تنمية اقتصادياتها وبوجه خاص مدها بالقروض والمساعدات الفنية اللازمة لتمويل تنفيذ برامج التنمية فيها على أسس فنية واقتصادية

سليمة تكفل نجاح المشروعات الممولة وتحقق للدول المستفيدة القدر الأكبر من المنافع الاقتصادية والاجتماعية (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إطلالة على مسيرة الصندوق، 2010، 3).

وقد كان رأس مال الصندوق عند تأسيسه يبلغ (50) مليون دينار فقط ، ولكن لم تمضي عدة أشهر على تأسيسه حتى قررت حكومة الكويت رفع رأسماله إلى (100) مليون دينار كويتي، وفي يوليو عام 1974م تقرر توسيع مجال نشاط الصندوق فشمل سائر البلاد النامية، كما زاد رأسماله المقرر من 200 مليون دينار كويتي إلى 1000 مليون دينار كويتي (الشراح والفقير، 1994، 49).

وفي مارس عام 1981م صدر القانون رقم لسنة 1981 الذي ضاعف رأسمال الصندوق المقرر ليبلغ 2000 مليون دينار كويتي ، وهو مدفوع بالكامل ، كما تم في عام 1981 تعديل النظام الأساسي للصندوق بحيث نص صراحة على أن تشمل صلاحيات الصندوق المساهمة في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وكذلك المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لمحة عن عمليات الصندوق، 1962-2010، 2010، 7).

أهداف الصندوق:

يهدف الصندوق إلى مساعدة الدول النامية العربية وغير العربية وخاصة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية ويقوم بالوظائف التالية (الكفري، 2004: (http://www.rezgar.com//debat/show.art.asp?t=0&aid=18364 :

1- تقديم القروض والمساعدات والكفالات لحكومات الدول النامية أو للمشاريع التي تقوم في هذه الدول، ويتم تقديم المنح والقروض للحكومات أو للمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية التابعة

للدولة المضيفة للقرض والتي تساهم في عملية التنمية ولا تقتصر على مجرد تحقيق الربح، أما الكفالات فتتم بقيام الصندوق بكفالة الجهات المذكورة أعلاه تجاه الغير.

2- المساهمة في رأسمال المنشآت والمؤسسات التابعة لإحدى الدول النامية والتي تساهم في عملية التنمية.

3- المساهمة في رأسمال مؤسسات التمويل الإنمائي.

4- تقديم المعونات الفنية للدول النامية.

كما ويقوم الصندوق بتمثيل دولة الكويت في منظمات التنمية الإقليمية والدولية . يساهم الصندوق في مساعدة الدول النامية وفي كافة القطاعات وتركزت عمليات الصندوق خلال الفترة الأخيرة في القطاعات التالية الزراعة والري النقل والتخزين، الطاقة والصناعة. لما تقدم نلاحظ أن الجهات التي تستفيد من نشاط الصندوق الكويتي للتنمية العربية هي:

أ- الحكومات المركزية والسلطات المحلية والمرافق العامة والمؤسسات العامة في كافة الدول النامية.

ب- مؤسسات التمويل الإنمائي سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية.

ج- المشروعات في القطاع الخاص أو القطاع المشترك ذات الطابع الإنمائي والتي لا يقتصر الهدف من قيامها على تحقيق الأرباح، ولكن ضمن الدول النامية.

وعندما يكون المستفيد من قروض الصندوق مؤسسات خاصة أو غير حكومية، يطلب الصندوق عقد اتفاقية تضمن بها الحكومة المضيفة وفاء المقترض بالتزاماته وفقاً لاتفاقية القرض المعقودة. وحدد النظام الأساسي للصندوق بأنه لا يجوز للصندوق تمويل أكثر من 50% من التكاليف الإجمالية لأي مشروع أو برنامج يساهم به ، وكذلك عدم المساهمة في تمويل المشاريع التي يتم تنفيذها بالعملة المحلية للدولة المستفيدة من القرض (الكفري، 2004: http://www.rezgar.com//debat/show.art.asp?t=0&aid=18364).

نشاط الصندوق:

لقد تميز نشاط الصندوق الكويتي منذ تأسيسه وحتى الآن بمرحلتين تكمل إحداهما الأخرى كما ذكرنا ، المرحلة الأولى : وقد امتدت من أوائل عام 1962م وحتى أواسط عــام 1974م حيث اقتصرت فيها عملياته على مساعدة الدول العربية، والمرحلة الثانية: وقد امتدت من أواسط عام 1974م وعقب ارتفاع عائدات النفط ، وحتى الوقت الراهن، وهي المرحلة التي تقرر توسيع مجال نشاط الصندوق لتشمل سائر الدول النامية.

ويتركز دوره أساساً في تحقيق المهام التالية (الصباح، 1977، 34) (موقع الـصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على الإنترنت: http://www.kuwait-fund.org):

– **القــروض:** يقوم الصندوق الكويتي بتقديم مساعداته المالية على شكل قروض مباشرة ، ولقد أسهم الصندوق من خلال تقديمه القروض المباشرة في تمويل العديد من المشروعات الإنمائيـة التي حظيت بالأولوية في الدول المستفيدة ، ولقد كان لهذه المساعدات آثار إيجابية على الاقتصاد القومي للدول المستفيدة بوجه عام، وعلى القطاعات التي تشملها المشروعات الممولـة بوجـه خاص.

– **المساعدات الفنية:** وإضافة إلى القروض المباشرة فقد شمل دور الصندوق الكـويتي تقـديم المعونات الفنية التي تهدف إلى المساهمة في زيادة القدرة الاستيعابية للدول المستفيدة وتـدريب الكوادر الفنية الوطنية وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات مما يكـون لـه الأثر الكبير في الحد من تكاليف المشروعات الممولة وضـمان تنفيـذها علـى أفـضل وجـه وبالسرعة المطلوبة.

– **دعم المؤسسات الإنمائية:** إضافة إلى القروض المباشرة والمساعدات الفنيـة امتـد نـشاط الصندوق كذلك ليشمل المساهمة نيابة عن دولة الكويت في موارد عدد من المؤسسات الإنمائيـة

متعددة الأطراف لتمكينها من متابعة جهودها الإنمائية. وهذه المؤسسات هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والصندوق الإفريقي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية، مؤسسة التنمية الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج الخاص لمساعدة الدول الإفريقية المتأثرة بالجفاف والتصحر.

- **منح مقدمة من دولة الكويت بإشراف الصندوق:** لم يقتصر نشاط الصندوق على التعاون مع الدول النامية والمؤسسات الإنمائية المتمثل في تقديم القروض والمعونات الفنية والمساهمات في موارد المؤسسات الإنمائية، بل امتد ليشمل جوانب أخرى تتعلق بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت حيث يقوم الصندوق بمهام تقييم المشروعات التي تسهم المنح في تمويلها ، كما يقوم بإدارتها ومتابعتها والتأكد من حسن سير تنفيذها.

الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند الموافقة على طلب الاقتراض:

يسترشد الصندوق في تقديمه لطلبات الاقتراض المقدمة إليه من حكومات بالاعتبارات المتعارف عليها في مجال التمويل الإنمائي وعلى الأخص الاعتبارات الآتية (الصباح، 1977، 36) (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، إطلالة على مسيرة الصندوق، 2010، 3-5):

أ- درجة أهمية المشروع المطلوب تمويله وأولويته على غيره من المشروعات من وجهة نظر الدولة الراغبة في الحصول على تمويل .

ب- إتمام التقييم الفني والاقتصادي والمالي للمشروع بحسب ما تقتضيه طبيعته ، وكذلك إجراء التقييم الإداري والمالي للجهات القائمة بتنفيذ المشروع .

ج- إتمام التقديرات الدقيقة لتكاليف المشروع .

د- التأكد من توافر التمويل اللازم لتنفيذ المشروع وإتمامه من مختلف الممولين .

دبلوماسية الدينار والسياسة الخارجية الكويتية

ظهر مصطلح دبلوماسية الدينار في السياسة الخارجية الكويتية منــذ الأشــهر الأولــى لاستقلال الكويت عام 1961، وتم توظيف هذه الدبلوماسية الاقتصادية بكفاءة عالية في تحقيــق استقلال الكويت وضمان هذا الاستقلال في مواجهة المطالب العراقية آنذاك، حيــث اســتطاعت الكويت ضمان الدعم العسكري الغربي والدولي وخصوصاً من بريطانيا، إضافة للدعم العسكري العربي الذي كانت تفضله الكويت، وسعت إلى تعزيز هذا الخيار من خلال انتهاج مع أطلق عليه "دبلوماسية الدينار"، التي نجحت في تأمين الدعم العربي والغربي لقضية الكويت العادلــة فــي الأساس (Assiri, 1990, 26).

وتزايد دور دبلوماسية الدينار في السياسة الخارجية الكويتية في الفترة اللاحقة لعمليــة الاستقلال وخصوصاً خلال عقدي الستينيات والسبعينيات مع تزايد أنشطة الكويــت الخارجيــة وأدوارها السياسية الخارجية، ولجأت الكويت خلال هذه الفترة إلى مجموعة من الاســتراتجيات والتكتيكات المالية والاقتصادية، حيث بات يُنظر إلى الكويت باعتبارها قوة مالية إقليمية كبيــرة جداً. واستثمرت الكويت هذه المكانة المالية والاقتصادية في تقديم المساعدات والقروض للعديــد من دول العالم العربي والعالم الثالث، كما وظفت نفوذها المــالي للعــب دور الوســيط خــلال الأزمات والمشاكل بين الدول العربية، كما استطاعت لعب دور مؤثر فــي مختلــف مجريــات الأحداث الإقليمية والعربية (أسيري، 2010، 257).

وكان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من أهم الأدوات التي وظفتها الكويت في سياستها الخارجية في تلك الفترة، لإعطاء الصورة والوجه الحضاري لدول الكويت لدى دول العالم، وكان الصندوق الكويتي بمثابة "سفارة اقتصادية" كويتية في كل دول العالم ، خاصة تلك التي ليس للكويت فيها تمثيل دبلوماسي أو قنصلي، وبالتالي لعــب دوراً مــسانداً للدبلوماســية

الكويتية في استقطاب وتأكيد قضايا الكويت ومصالحها في المحافل الدولية والإقليميـــة، إضـــافة لتعزيز المكانة والسمعة الكويتية عربياً وإقليمياً ودولياً (Demir, 1976, 57).

وظهر ذلك من خلال ممارسة الكويت لدور فاعل فـــي النزاعـــات الإقليميـــة العربيـــة بالاعتماد على قدراتها وطاقاتها المالية ونفوذها ومصداقيتها، حيث كان لها حضور واضح فـــي النزاع الجمهوري والملكي في اليمن في الستينيات، وأحداث أيلول في الأردن في الـــسبعينيات، والنزاع اليمني العماني في الثمانينيات. كما لعب الكويت دوراً بارزاً في دعم القضية الفلسطينية ودول المواجهة مع إسرائيل مالياً وسياسياً وإعلامياً وتنظيمياً وحتى عسكرياً، وخصوصاً فيمـــا يتعلق باحتضان جالية فلسطينية كبيرة في الكويت، شكلت دعماً متواصلاً للحركـــة الفلـــسطينية المقاومة خلال سنين طويلة (أسيري، 2010، 258).

وكانت الكويت قد أنشأت في السنوات الأولى من الاستقلال أيضاً، حـــشداً هـــائلاً مـــن المؤسسات المالية للقيام بأعباء الاستثمار وتنفيذ برامج الحكومة الاقتصادية. ففي نـــوفمبر عـــام 1961، أُعلن عن قيام الشركة الكويتية للاستثمار (KIC) كمؤسسة تجارية شبه حكومية (50% حكومية، و50% خاصة) برأسمال يقدر بـــ (10.4) مليون دينار كويتي (تضاعف فيما بعد إلى 76 مليون دولار). وفي عام 1964 أنشأت الكويت الـــشركة الكويتيـــة للتجـــارة والمقـــاولات والاستثمارات الخارجية (KFTCIC) بمشاركة رسمية تعادل (80%) وبرأسمال يقدر بـــ (20) مليون دينار كويتي، ارتفع في منتصف السبعينيات إلى (100) مليون دولار، وكـــذلك أنـــشأت الحكومة الشركة الدولية الكويتية للاستثمار وشكل هذا الثلاث ما يسمى بـــ (3K's) (أســـيري، 1993، 88).

أما الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي فقد تأسست عام 1966م لإدارة المـــشروعات المخصصة نحو التطور الاجتماعي والاقتصادي مثل بناء المدارس والمستشفيات والمشروعات

السكنية والمساجد ..الخ ، وأنشأت لتكون قناة تكميلية ثانوية للمساعدات والمكونات الكويتيـة ، رغم أنها موجهة لدول الخليج وجنوب الجزيرة العربية بالدرجة الأولى، مـن دافـع بالـشعور القومي تجاه شعوب ودول الخليج العربي الشقيقة لها ، ولعبت الهيئة دوراً فعالاً تجـاه الـدول الأكثر فقراً في ذلك الوقت، هو ما أوضحه ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء سابقاً جابر الأحمد الصباح (أمير الكويت لاحقاً) ، بقوله "لم نرضَ لأنفسنا أن نستفيد نحن على الخصوص من الهبة التي منحنا الله لنا على أرضنا، فنحن نرى في تعزيز اقتصاد هذه الدول سنداً للأمـة العربيـة جمعاء التي نعتبر جزءاً منها .." (العازمي، 2006، 27).

وكانت تعتبر مساعدات الهيئة خالية من أهداف السياسة الخارجية الكويتية، على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها آنذاك، وعلى الرغم من المشاكل والاعتراضات التـي أثارتهـا الهيئة بين الكويت من جهة وبعض الدول في المنطقة ، فقد تـسببت –علـى سـبيل المثـال لا الحصر– المساعدات الإنسانية الاجتماعية والتعليمية الكويتية من خلال هذه الهيئـة لكـل مـن اليمنيين الشمالي والجنوبي في الستينات وكذلك للبحرين والسودان والإمـارات، فـي مـشاكل سياسية بين الكويت وإيران، وكذلك بين الكويت من جهة وعُمان والسعودية من جهة أخرى، إذ اعترضت آنذاك إيران على المساعدات الكويتية للإمارات العربية المتحدة ، واعتبرتها بمثابـة تغلغل سياسي بهدف نشر أفكار ومعتقدات قومية ودينية من خلال البعثات الدراسية، ما يحد من هيمنة إيران على هذه المناطق ، وكذلك اعترضت كل من السعودية وعُمان على تقديم الكويـت مساعدات "للشيوعي" في اليمن الجنوبي وتقوية جذورها ، حسب إدعاء هذه الأطراف، ولم تكن السعودية راضية عن هذه المساعدات، رغم أن الكويت أوضحت أنها مساعدات إنـسانية بحتـة وبمثابة التزام قومي تجاه الشقيق، بغض النظر عن شكل وطبيعة النظام السياسي القائم في هـذا البلد أو ذاك (أسيري، 1993، 87).

ومع مضاعفة إيرادات النفط في السبعينيات من القرن العشرين، انطلقت الكويت نحـو سياسة استثمار عالية "جسورة" وتتسم بروح "المغامرة" لكي تنوع مـن تركيبتهـا الاقتـصادية وتستغل بشكل فعال مدخولات نفطها. حيث كانت الكويت قد أنشأت فـي الخمـسينيات مكتـب الاستثمار الكويتي (KIO) في لندن لإدارة فوائض البلاد والعائلة الحاكمة بشكل رئيسي. وأصبح مكتب الاستثمار فيما بعد جهاز الدولة الرسمي لتنفيذ غالبية استثمارات الكويت العامة في خارج الكويت (أسيري، 1993، 88).

وعموماً فقد كانت المشاريع والخطط المالية الكويتية ذات دوافع سياسية ضئيلة مقارنـة مع قروض احتياطي الدولة، حيث أنها قد أسست بافتراض فوائد مالية معقولـة وإيجـاد بيئـة استثمارية مكفولة ومضمونة، ولكن مع زيادة حجم الاستثمارات وتشعباتها أصـبحت الفـرص للتأثير السياسي الخارجي أكثر وأعظم من ذي قبل.

وفيما يلي استعراض لتطور المساعدات الاقتصادية الكويتية إقليمياً وعربياً ودولياً خلال الفترة الممتدة منذ الاستقلال وحتى نهاية عقد السبعينيات:

استمر نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي ثـلاث عـشر عامـا (1962-1975) مقتصراً على تمويل مشروعات في المنطقة العربية، وخلال هذه الفترة التزام الصندوق بتقديم قروض بمبلغ حوالي 158 مليون دينار كويتي (ما يعادل 529 مليـون دولار أمريكي) لتمويل 47 مشروعاً في 11 دولة عربية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

قروض صندوق التنمية الكويتي خلال الفترة 1962–1975

السنة المالية	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	عدد القروض	عدد الدول
1963/1962	47	3	2
1964/1963	68	6	3
1965/1964	126	8	5
1966/1965	132	9	5
1967/1966	187	13	7
1968/1967	224	16	7
1969/1968	228	18	8
1970/1969	238	19	9
1971/1970	271	26	11
1972/1971	308	31	11
1973/1972	333	33	11
1974/1973	441	41	11
1975/1974	529	47	11

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي (1962–2010)، 2010، ص5.

وفي أعقاب تعديل قانون الصندوق في يوليو 1974، شهد الصندوق تطوراً سريعاً في عملياته الإنمائية خلال فترة وجيزة نسبياً (1974- 1980) إذ ارتفع عدد الدول المستفيدة من قروض الصندوق من 11 دولة في عام 1975 إلى 50 دولة بنهاية السنة المالية 1980/1979، كما ازداد عدد القروض من 47 قرضاً إلى 160 قرضاً، وارتفعت قيمة القروض المعقودة من حوالي 529 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 2.166 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المذكورة كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

المجموع التراكمي لقروض الصندوق (1975-1980)

السنة المالية	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	عدد القروض	عدد الدول
1975/1974	529	47	11
1976/1975	1.042	80	25
1977/1976	1.425	102	37
1978/1977	1.591	115	41
1979/1978	1.926	140	46
1980/1979	2.166	160	50

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي (1962-2010)، 2010، ص6.

ويلاحظ أنه في فترة السبعينات، أخذ البعد الإسلامي منحاً جديداً في توجهات السياسة الخارجية الكويتية، وذلك عند تبني شريعة الإسلام ومبادئه في الإخاء والتعاضد بين المسلمين، وآخر هذه التوجهات تنامي الشعور الرسمي والشعبي بضرورة مد يد العون والمساعدة لشعوب الخليج والعالم العربي، فضلاً عن دول العالم الثالث أو الدول النامية. وقد ترجم ذلك عملياً ضمن بوتقة أهداف السياسة الخارجية الكويتية من خلال المساعدات المالية والتعليمية والاجتماعية لدول الجنوب والخليج العربي، وإنشاء المؤسسات التمويلية الميسرة، مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، إضافة إلى إنشاء مؤسسات شبه رسمية لتقديم العون للشعوب الفقيرة في آسيا وأفريقيا ، ومن جانب آخر فان ضمان مستقبل آمن يعني استثمار عائدات البترول على أسس علمية واقتصادية بحتة من خلال الاستثمار الخارجي ، وهو ما توجهت إليه الكويت من خلال جذب رؤوس الأموال والشركات العالمية والعربية للاستثمار وبناء قاعدة اقتصادية صناعية تحول الاقتصاد الكويتي من اقتصاد أحادي المورد ويعتمد على النفط فقط، إلى اقتصاد صناعي متقدم ينمو باستمرار ويواكب الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة (الشراح والفقير، 1994، 41)

وقد حصلت الدول الإسلامية غير العربية خلال السبعينيات على 96 قرضاً بقيمة (395) مليون دينار كويتي، وتصدرت باكستان الدول الإسلامية غير العربية بـ (53.4) مليون دينار أو (13.5%) من إجمالي القروض الإسلامية و(2.7%) من إجمالي القروض و(10.64%) من كل قروض الدول الآسيوية. وتلقت الدول الآسيوية الإسلامية (بنغلاديش، باكستان، أندونيسيا، تركيا، ماليزيا، أفغانستان، المالديف) قروضاً فاقت الـ (217) مليون دينار وهو ما يشكل (43.8%) من كل القروض للدول الآسيوية. وكانت الهند أكثر الدول الآسيوية حصولاً على القروض من الكويت. أما في القارة الأفريقية فقد تلقت كل من (السنغال،

الكاميرون، النيجر، أوغندة، بوركينا فاسو وجزر القمر وسيراليون، وجامبيا وغينيا، وغينيا بيساو ومالي) أكثر من (162.7) مليون دينار كويتي، وكانت السنغال أكثر الدول الأفريقية حصولاً على القروض الكويتية (أسيري، 1993، 108).

ويلاحظ أن الأهداف الكويتية من تقديم المساعدات والقروض كانت تختلف جذرياً عن تلك الأهداف التي تسعى وراءها منظمات التمويل الدولي التي نشأت في منتصف القرن العشرين، ففي الوقت الذي تستخدم مساعدات هذه المنظمات مثل الصندوق والبنك الدوليين لنشر وفرض أيديولوجيات وسياسات بعينها على الدول المقترضة، بحيث ترتبط القروض بحزمة من الاشتراطات السياسية والاقتصادية تحت شعارات مثل تحرير الاقتصاد و"الحكومة الجيدة" ، لا ترتبط المساعدات الكويتية بأي اشتراطات من هذا النوع ، وهي فقط مدفوعة بإطارها القيمي الحاكم وبرغبتها في المساهمة الفعالة في مواجهة المشكلات الطارئة التي تتعرض لها الدول وبصفة خاصة تلك الناشئة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول والفيضانات وغيرها.

وكان الهدف الأساس لهذه المساعدات الكويتية على الصعيد السياسي الخارجي أن تكون أداة جيدة لتحسين وتطوير علاقاتها مع دول العالم، خاصة لما يصب في أجندة مصالحها الخارجية، وليس شرطاً أن تقدم تلك القروض والمنح للدول التي تعارضها التوجه والسياسة ، ولكنها تعتمد في تلك الدبلوماسية على كسب ود ومواقف الدول التي قد تقف مع أعدائها أو مع من يشكل تهديداً على مصالحها ومصالح العالمين العربي والإسلامي، بما في ذلك دول من النظامين العربي أو الإسلامي.

الفصل الرابع

اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية

شهدت بداية الثمانينيات من القرن العشرين طفرة نفطية ثانية، بعد الطفرة النفطية لأولى التي شهدتها السبعينيات، والتي تسببت بزيادة المداخيل المالية إلى الدول النفطية بنسب كبيرة جداً (Shojai, 1992, 18)، وكانت الكويت قد استفادت من هذه الارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط من أجل زيادة مساهمتها في المساعدات الاقتصادية الخارجية، وامتداد اتجاهات هذه المساعدات لتشمل مناطق وأقاليم جديدة.

وقد انعكس تأثير هذه الطفرة النفطية الجديدة مباشرة على عمل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، حيث تم تعديل قانون الصندوق في عام 1981 بزيادة رأس ماله ليبلغ 2.000 مليون دينار كويتي (حوالي 6.8 مليار دولار أمريكي) وبالتالي تعزيز القدرة المالية للصندوق وتمكينه من توسيع نشاطه. كما تضمن التعديل في النظام الأساسي للصندوق أن تشمل صلاحياته المساهمة في رؤوس أموال مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية وكذلك المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنساني (وكالة الأنباء الكويتية، 2001، 16).

ومن هنا انطلقت المساعدات الاقتصادية الكويتية لتشمل أرجاء جديدة في العالم، وخصوصاً في دول العالم الثالث وفي مختلف القارات، حيث امتدت لتصل إلى دول وسط آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولكن غلبة الطابع الخيري على هذه المساعدات وغياب التوظيف السياسي لها بالمعنى الحقيقي، كان أحد السمات التي تميزت بها هذه المساعدات، وقد اتضح ذلك جلياً إبان الغزو العراقي للكويت واحتلاله عام 1990، حيث أظهرت هذه الأزمة التي عاشتها الكويت الكثير من الأخطاء في توجيه المساعدات الخارجية لما يخدم المصالح الوطنية الكويتية.

المبحث الأول

تطور المساعدات الاقتصادية الكويتية 1980-2010

شهدت فترة الثمانينيات من القرن العشرين نمواً واسعاً في اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية الخارجية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، حيث ارتفع إجمالي القروض الملتزم بها الصندوق من 2.166 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة المالية (1980/1979) إلى 6.022 مليون دولار مع نهاية السنة المالية (1991/1990)، وارتفع عدد الدول المستفيدة من هذه القروض من 50 دولة إلى 64 دولة، كما يوضح الجدول رقم (3):

ويمكن أن يعزى هذا التوسع في نشاط الصندوق خلال الثمانيات من القرن العشرين، إلى الطفرة الكبيرة في أسعار النفط التي شهدتها هذه الفترة وخصوصاً في بداية الثمانينيات، إضافة إلى تأثيرات الحرب العراقية الإيرانية والتهديدات الإيرانية للكويت خلال هذه الفترة، حيث أرادت الدبلوماسية الكويتية زيادة رقعة العلاقات الكويتية الخارجية، لضمان المزيد من التأييد والدعم للكويت وقضاياها الإقليمية، إضافة لاستغلال الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في دعم الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث.

ويقول روبرت ماكنمارا الرئيس الأسبق للبنك الدولي في تقديمه لكتاب مايكل ماكينون "التعاون من أجل التنمية" في وصفه لانفتاح المساعدات الاقتصادية الكويتية على العالم "انفتح الصندوق على العالم النامي برمته، واستمر في التوسع، وبدأ الاهتمام، ليس بمشاريع البنية الأساسية فقط، بل بمشاريع أكثر شمولية أيضاً، وأدرك الصندوق أن المشاكل الاقتصادية لا يمكن حلها دون مراعاة الجانب الإنساني، كما أدرك ضرورة بذل جهود محددة، تهدف إلى مساعدة الناس على معرفة طاقاتهم الإنتاجية وإدارتها" (وكالة الأنباء الكويتية، 2001، 12).

جدول رقم (3)

المجموع التراكمي لقروض الصندوق الكويتي (1980–1991)

السنة المالية	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	عدد القروض	عدد الدول
1981/1980	2.573	184	51
1982/1981	3.288	217	54
1983/1982	3.849	244	58
1984/1983	4.220	268	61
1985/1984	4.441	287	62
1986/1985	4.714	301	62
1987/1986	4.950	316	62
1988/1987	5.181	337	63
1989/1988	5.437	344	64
1990/1989	5.632	366	64
1991/1990	6.022	377	64

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي (1962–2010)، 2010، ص7.

وقد شهدت السنوات الأولى من عقد الثمانينات طفرة نوعية في حجم المساعدات الكويتية للدول العربية ودول العالم الثالث والمتمثلة بالقروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، ففي السنة المالية 1981/1980، قام الصندوق بتقديم 24 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 122 مليون دينار، وقد كانت من نصيب 17 دولة منها 5 دول عربية (حصلت على ما نسبته 34.6% من إجمالي قيمة القروض) و 8 دول أفريقية (حصلت على ما نسبته 30.1% منها) و4 دول آسيوية (حصلت على ما نسبته 35.3%). كما قدم الصندوق خلال هذه السنة (1980-1981) 10 معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 4.86 ملايين دينار استفادت منها اثنتان من الدول العربية و 4 دول أفريقية (بالإضافة إلى منظمة نهر السنغال التي تضم السنغال ومالي وموريتانيا) (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي التاسع عشر 1981/1980، 1982).

أما في السنة المالية 1982/1981 فقد تم تقديم 24 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت 215 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك القروض 24 دولة منها 9 دول عربية و10 دول أفريقية و5 دول آسيوية وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة القروض ما نسبته (45%) والدول الأفريقية ما نسبته (27.3%) والدول الآسيوية ما نسبته (27.7%). وقد تراوح عنصر المنح في هذه القروض بنسب ما بين 34.3% و 77.9%، وقد قدم الصندوق خلال هذه السنة 5 معونات فنية بقيمة إجمالية قدرها 1.74 مليون دينار استفادت منها 5 دولة واحدة غربية ودولتان عربيتان، ودولتان أسيويتان (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي العشرون 1982/1981، 1983).

وفي السنة المالية 1983/1982 قدم الصندوق 28 قرضاً استفادت منها 22 دولة منها 3 دول عربية و10 دول افريقية و8 دول آسيوية بالإضافة إلى قبرص، وبلغت قيمة هذه القروض 176.1 مليون دينار، كان نصيب الدول العربية منها ما نسبته (14.1%) والدول الأفريقية بنسبة

(25.2%) والدول الآسيوية بنسبة (59.3%) والدول الأخرى بنسبة (1.4%)، كما قدم الصندوق في هذه السنة المالية معونات فنية بلغت قيمتها حوالي 4.65 مليون دينار، وقد كانت من نصيب أربع دول هي جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية، وجزر سليمان وسماوا الغربية بالإضافة إلى المؤسسات والبرامج الإنمائية. كما أشرف الصندوق على عدد من المنح الحكومية المقدمة من دولة الكويت مباشرة والتي بلغ إجمالها حوالي 82.5 مليون دولار حتى يونيو 1983 (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الحادي والعشرون 1982/1981، 1983).

وبانتهاء السنة المالية 1985/1984 للصندوق بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي التزم الصندوق بتقديمها حوالي 1147 مليون دينار كويتي، وكان نصيب الدول العربية منها 42.7% والدول الأفريقية 21.6% والدول الآسيوية 34.3% وبقية الدول 1.4% (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث والعشرون 1985/1984، 1986).

إسقاط الديون

انتبهت الكويت لعمق مشكلة الديون وتأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث، ولذلك اهتمت بالقضية من أكثر من زاوية، منها تقديم القروض والمساعدات لهذه الدول بشروط ميسرة وفوائد متواضعة للغاية، ثم مطالبتها بتخفيف وطأة هذه الديون وأعبائها خاصة عندما استفحلت أزمة هذه الديون. وجاءت الدعوة الكويتية على لسان الأمير الراحل جابر الأحمد الصباح من فوق منبر الأمم المتحدة، عندما اقترح في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 سبتمبر 1988 ما يلي:

أولاً: عقد اجتماع للدول الدائنة لبحث إلغاء الفوائد على ديونها المستحقة لدى الدول المدينة مع إسقاط جزء من أصول الديون المستحقة لدى الدول الأشد فقراً.

ثانياً: دعوة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إعادة النظر في شروطهما "القاسية على الدول التي تطلب المساعدة لتحسين أوضاعها"، بحيث تراعي الفروق بين دولة وأخرى وأن تكون ملائمة لظروف الدول المقترضة وعوناً للتنمية فيها.

ثالثاً: زيادة وتنظيم العون العلمي والتقني الذي يقدمه الشمال إلى الجنوب مع مراعاة العناية بالعامل البشري في التنمية (وكالة الأنباء الكويتية، 2001، 14).

وطرح الأمير الراحل جابر الأحمد الصباح أربعة مقترحات حول نفس القضية أمام القمة التاسعة لدول حركة عدم الانحياز والتي انعقدت في سبتمبر 1989 في بلغراد وجاءت على النحو التالي:

- دعوة أمين عام الأمم المتحدة لعقد اجتماع للدول العشر المتقدمة وبعض الدول الدائنة الأخرى وممثلو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لبحث القضية.
- الاهتمام بعامل الزمن في مواجهة هذه المشكلة لتجنب مضاعفاتها.
- وضع برنامج أولويات بالنسبة للدول المدينة حسب ظروف كل منها.
- دفع جهود التنمية في دول العالم الثالث عن طريق نقل الخبرات العلمية والتقنية إليها من الدول المتقدمة ورفع مستوى الكفاءات البشرية فيها(وكالة الأنباء الكويتية، 2001، 15).

ويدل هذا الموقف على الاهتمام البالغ من قبل القيادة الكويتية بالقضايا والأزمات التي تعاني منها دول العالم الثالث وخصوصاً قضايا المديونية والفقر، حيث جاء التصدي الكويتي لهذه القضايا ترسيخاً لثوابت ومبادئ السياسية الخارجية الكويتية منذ الاستقلال والداعية إلى مساندة الأشقاء والأصدقاء من دول العالم الثالث، ومشاركتهم الثروة الكويتية كما صرح المسؤولون الكويتيون في أكثر من مناسبة. وعندما يأتي هذا الموقف من على منبر أكبر مؤسسة دولية وهي الأمم المتحدة، فهذا يعني التزام كويتي دولي ومن قبل رأس القيادة الكويتية.

المساعدات الاقتصادية الكويتية خلال الاحتلال

تعتبر السنوات 1990 و 1991 أهم وأخطر مرحلة مرت على الكويت وعلى سياساتها الاقتصادية الخارجية منذ استقلال البلاد عام 1961 ومنذ تأسيس الصندوق الكويتي، ورغم ذلك شكلت هذه الفترة العصيبة أحد أهم المؤشرات الدالّة على قوة النية الكويتية باستمرار سياساتها الاقتصادية الداعمة للدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث، كما أثبتت هذه الفترة قوة الصندوق الكويتي وقدْرتِه على تخطّي العقبات، ويؤكد التقرير السنوي للصندوق لهذه الفترة :" أن الصندوق، شأنه شأن باقي أجهزة الدولة الأخرى، قد مرّ بظروف صعبة خلال الفترة 1990–1991، بسبب العدوان العراقيّ الغاشم على دولة الكويت إلاَّ أنّه استمر في عملياته الإنمائيّة، واستطاع استكمال الإجراءات اللازمة لعقد 11 قرضاً... " (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، التقرير السنوي الثلاثون 1991/1990، 1992، 12).

وبالفعل، لم يمضِ أسبوعان على الغزو العراقيّ في 2 أغسطس 1990، حتّى عاد نشاط الصندوق إلى سابق عهْده، عندما سارع إلى فتح مقرّ له في المنفى، في مدينة لندن. فعندما وقع العدوان العراقي على الكويت ومع قيام الحكومة الكويتية بأداء أعمالها من الطائف فإن القيادة السياسية حرصت في ذلك الوقت على أن تقوم جميع الهيئات والمؤسسات والإدارات بأعمالها من خارج الأراضي الكويتية وأن تسير الأمور كما كانت عليه. ومن أوائل هذه المؤسسات التي حرصت الحكومة على أن تستمر في أداء أنشطتها كان الصندوق الكويتي للتنمية العربية . وبعد خروج الإدارة العليا للصندوق من الكويت في أواخر أغسطس 1990 حيث تم تكليفها من قبل الحكومة الكويتية في الطائف بمباشرة أعمال الصندوق تحت أي ظروف مهما كانت من أجل إثبات أن الكويت بمؤسساتها لا تزال قائمة وأن الصندوق لديه التزامات تجاه الدول الأخرى التي

تم معها توقيع اتفاقات قروض قبل حدوث الغزو (بدر الحميضي، مجلة الطليعة ، العدد 1489 ، 11-17 أغسطس 2001 ، 21-23).

ويشير الكتاب الصادر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بعنوان :"التعاون من اجل التنمية" عام 1996 إلى أن الكويت كانت خلال فترة الغزو العراقي حظيت بدعم واسع من قبل العديد من دول العالم النامي، حيث كانت الكويت تجني ثمار المساعدات التي قدّمها الصندوق خلال أكثر من 30 عامًا، إلى أكثر من 70 بلداً . فقامت بلدان متباينة سياسيّاً، ومتباعدة جغرافيّاً، كالسنغال وبنغلاديش وزمبابوي وجامايكا وجُزُر القمر والصين، بتقديم عهد على نفسها بدعم الكويت (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التعاون من اجل التنمية، 1996، 167).

ويشير بدر الحميضي (المدير العام السابق) أن الكثير من الدول المقترضة في ذلك الوقت جاءت إلى الصندوق مبدية استعدادها لتسديد كامل قروضها إذا كانت الكويت في حاجة عاجلة إلى أية أموال وذلك رغبة من هذه الدول في مساعدة الحكومة الكويتية في وقت الشدة رداً لوقوفها معهم في أوقات عصيبة كثيرة مروا بها في الماضي ، وقد أثبتت محنة الغزو بُعد رؤية الكويت وحكمة قيادتها السياسية حين فكرت في تأسيس الصندوق لأن وقوف الكثير من الدول خصوصاً النامية منها إلى جانب الكويت كان بسبب علاقة الصندوق مع هذه الدول، ويذكر هنا أن الكثير من الدول تربطها فقط بالكويت علاقات من خلال الصندوق الكويتي لاسيما في ظل عدم وجود أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية مع الكثير من هذه الدول . أما فيما يتعلق بمصادر تمويل القروض في تلك الفترة فمن المعروف أن الصندوق يحتفظ بحوالي 75 في المائة من أمواله في الخارج ولذلك فإن جميع الأموال الخاصة بالصندوق في البنوك الأجنبية

كانت تحت سيطرة الحكومة الكويتية وإدارة الصندوق(بدر الحميضي، مجلة الطليعة ، العدد 1489 ، 11-17 أغسطس 2001 ، 21-23).

وواصل الصندوق الكويتيّ الوفاء بالتزاماته رغم الاحتلال، وبلغ حجْم المبالغ المسحوبة، وَفْقًا لاتفاقيّات القروض الموقعة، 500 مليون دولار. كما وقّع إحدى عشرة اتفاقيّة قرض جديدة، لتمويل تنفيذ مشاريع جديدة وسط دهشة واسعة النطاق في العالم. فخلال السنة الماليّة، التي تضمّنت الأشهر التسعة من الاحتلال العراقي للكويت، منح الصندوق ستّة قروض لبلدان عربيّة، وثلاثة لبلدان أفريقيّة، وقرضان لبلدَين آسيويَّين. فقد قدّم قرضًا بقيمة 20 مليون دينار كويتيّ لمشروع استصلاح 400 ألف فدّان من الأراضي الصحراويّة في شمال سيناء، في مصر، وقرضًا بقيمة 30 مليون دينار كويتيّ لمشروع الصّرف الصّحي، في دمشق. وكانت هناك قروض أخرى قدّمت لمساعدة المصريّين والسوريين، الذين اضطّروا إلى مغادرة الكويت والعودة إلى أوطانهم، نتيجة العدوان العراقيّ. كما قدّم الصندوق قروضًا إلى بلدان عربية أخرى. فقد قدّم قرضًا إلى سلطنة عُمان، لتمويل مشروع استثمار الغاز الطبيعيّ، وقرضًا إلى المغرب، لتمويل مشروع بناء سدّ. وفي أفريقيا، قدّم الصندوق قروضاً، راوحت قِيمتها بين 2.9 و 5.6 ملايين دينار كويتي إلى غينيا والنيجر وأوغندا. وكان المستفيدان الآسيويّان من الصندوق، هما: الصين وباكستان. فقد قدّم إلى الصين قرضًا بقيمة 8.7 ملايين دينار كويتيّ، لمشروع إنتاج رقائق الألمنيوم، في حين تلقّت باكستان قرضًا بقيمة 6 ملايين دينار كويتي، لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل السكَكِ الحديدية. وخلال السنة الماليّة 1990 / 1991، قدّم الصندوق، أيضًا، أربع منح للمعونة الفنيّة، بلغت قيمتها 1.3 مليون دينار كويتي، وكانت أكبر مِنحة منها لتمويل تكاليف المكتب الفنّيّ الكويتيّ في البحرين. أما المنح الأخرى، فقد قدمت لموزمبيق، والنيجر (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إطلالة على مسيرة الصندوق، 2010، 5-6).

ويلاحظ هنا أن الكويت قد جنت بعضاً من المردود السياسي لمساعداتها الاقتصادية الخارجية من خلال مواقف التأييد والدعم التي تلقتها من جانب العديد من الدول التي لم تكن تربطها بالكويت علاقات دبلوماسية أو سياسية قوية، ولكن سياسة الكويت في مساعدة هذه الدول من خلال القروض والمنح المختلفة قد أجبرت هذه الدول على رد الجميل والوقوف مع الكويت في محنتها القاسية إبان الاحتلال.

ورغم ذلك فقد فوجئت الكويت ببعض المواقف العربية والإسلامية التي تنكرت للدور الكويتي الداعم لها اقتصادياً خلال الفترة السابقة للأزمة واحتلال العراق للكويت، حيث جاءت بعض المواقف داعمة للعراق على حساب الكويت، رغم كل ما قدمته الكويت لهذه الدول من دعم اقتصادي ومالي، مما آثار الكثير من التساؤلات عن مدى قدرة الكويت على توظيف الأداة الاقتصادية في سياستها الخارجية، وأن الكويت كان لا بد أن تُعنى أكثر في عملية الربط بين المساعدات الاقتصادية والمواقف السياسية. ولذلك لم يكن مستغرباً أن تتخذ الكويت موقف شديد تجاه هذه الدول التي تخلت عن الكويت في محنتها بل على العكس ساندت العدوان العراقي وتخلت عن قضية الكويت العادلة.

وعموماً فقد كان للمردود السياسي للمساعدات الكويتية بعضاً من الرضا لدى القيادات السياسية والاقتصادية الكويتية، فرغم أن دور الصندوق الكويتي هو دور تنموي أساساً، إلا أن هذا الدور التنموي قد أدى إلى توثيق علاقات الكويت مع الدول الأخرى، وكان لهذا التعاون الوثيق جانب سياسي فطالما أن الصندوق يساند قضايا التنمية في الدول التي يتعاون معها، فإن مصالحها تقتضي مساندة قضايا الكويت سواء كانت اقتصادية أو سياسية، وهكذا كان لهذا الدور الاقتصادي مردود سياسي إيجابي لدولة الكويت، وتجلى هذا المردود من خلال مساندة العديد من دول العالم لقضايا الكويت العادلة.

المساعدات الاقتصادية الكويتية بعد التحرير

أدرك الكويتيون، بعد التحرير، أنّ دولاً عديدة، وقفت معهم في وقت الضيق، مع أنّه لم تكُن لها، ذات يوم، أيّ علاقة بالكويت أو بالصندوق الكويتيّ. فأدرك القادة الكويتيون أنه الوقت المناسب لمساعدتها . كما حان الوقت لكي يوسّع الصندوق مجال عمليّاته ويتوجَّه إلى تلك البلدان التي وقفت مع الكويت خلال الاحتلال. وفور تحرير الكويت، أرسل الصندوق بعثة إلى أميركا اللاتينيّة، زارت فيها سان كيتس، وسانت لوشيا وباربيدوس وأنتيغوا وجامايكا وجُزُر الباهاما وهندوراس وبليز والأرجنتين. كما وَجَدَ الصندوق ضرورة تمويل المشاريع في بلدان الكتلة الشرقيّة سابقًا، مثل كونفدرالية الدول المستقلة وألبانيا (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التعاون من اجل التنمية، 1996، 147).

وفي السنة المالية 1992 / 1993، قدّم الصندوق 21 مِنحة للمعونة الفنيّة، خصَّص بعضها لدول مثل سوريا ومصر والبحرين وبوركينافاسو وجُزُر المالديف. كما خصّص منحًا أيضًا لمقترضين جدد، لم يسبق للصندوق التعاون معهم، مثل تركمانستان وقرغيزستان وسانت لوشيا وبليز ودومينيكا وسانت فنسنت وجُزُر الغرينادينز. إضافة إلى عقد مفاوضات لاتفاقيات قروض مع كل من الاتحاد الروسي، وجمهورية التشيك، وليتوانيا، واستونيا. وبلغت قيمة القروض المعقودة خلال العام (1993/1992) حوالي 147.6 مليون دينار كويتي شملت قطاعات النقل والموصلات والزراعة والكهرباء والمياه والمجاري ، واستفادت من هذه القروض 3 دول عربية و7 دول أفريقية و4 دول آسيوية و4 دول في أمريكا اللاتينية والكاريبي ودولة أوروبية (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الحادي والثلاثون 1993/1992، 1994، 12).

واستمر الصندوق خلال السنة المالية 1994/1993 في ممارسة نشاطه الـذي غطـى القارات الأربع التي تشملها عملياته، وقد شمل هذا النشاط كالمعتاد تقـديم القـروض الميـسرة والمساعدات الفنية والمساهمات المالية للمشروعات ذات الأولوية التي تقدمت بها الدول النامية ، بعد تقييم تلك المشروعات من النواحي الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية للتأكد من جـدواها وأثرها الإنمائي على اقتصاديات الدول المعنية ، وقد بلغ عدد المشروعات التي تم تمويلها خلال تلك السنة المالية 17 مشروعاً كانت السمة المميزة لها مساهمتها الفعالة في توفير حاجات ملحة للدول المستفيدة لمعاونتها في تحقيق أهداف المشروعات الإنمائية التي سبق له أن أسـهم فـي تمويلها . وخلال ذلك العام (1994/1993) بلغت قيمة القروض التـي تـم توقيـع اتفاقياتهـا 158.250 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الكهرباء والنقل والمواصلات والزراعة والـري والصناعة ، واستفادت من هذه القروض 5 دول عربية ، و5 دول أفريقية ، و5 دول آسيوية ، ودولتان في أمريكا اللاتينية والكاريبي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقريـر السنوي الثاني والثلاثون 1994/1993، الكويت ، 1995 ، 12).

وخلال العام الثالث والثلاثون للصندوق، بلغت قيمة القروض التي تم توقيـع اتفاقياتهـا 155.14 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الكهرباء والنقل والموصلات والـصناعة والميـاه والصرف الصحي ، واستفادت من هذه القروض 7 دول عربيـة ، و7 دول أفريقيـة و3 دول آسيوية و5 دول في أمريكا اللاتينية والكاريبي . فإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال هـذه السنة المالية (1995/1994) منح ومعونات فنية بلغت قيمتها الإجماليـة 4.42 مليـون دينـار كويتي، وقد استفادت دولتان عربيتان و3 دول أفريقية ، ودولتان في منطقة وسط آسيا وأوروبا ومؤسسة واحدة من هذه المنح والمعونات ، والجدير بالذكر أن الصندوق قد قدم خلال هذه السنة المالية منحة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت بلغت قيمتها 50 ألف دينار كويتي. ولم يقتـصر

نشاط الصندوق على التعاون مع الدول النامية والمؤسسات الإنمائية في تقديم القروض والمعونات الفنية والمساهمات في موارد تلك المؤسسات ، بل امتد هذا النشاط ليشمل جوانب أخرى تتعلق بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت ، حيث يقوم الصندوق بمهام تقييم المشروعات التي تسهم تلك المنح في تمويلها ، كما يقوم بإدارتها ومتابعتها للتأكد من حسن سير تنفيذها وتشغيلها ، فقد بلغ عدد المنح التي قدمت خلال السنة المالية منحتان بقيمة إجمالية قدرها حوالي 3.9 مليون دولار أمريكي ، بما يعادل نحو 1.2 مليون دينار كويتي. ومن جانب آخر استمر الصندوق خلال السنة المالية (1995/1994) في متابعة تعاونه مع العديد من المؤسسات الإنمائية في العالم بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات . فقد ارتفع عدد المشروعات التي يسهم الصندوق في تمويلها مع واحدة أو أكثر من الجهات الممولة الأخرى من 234 مشروعاً في نهاية العام 1993/ 1994 إلى 251 مشروعاً في نهاية العام 1994/ 1995 . وقدرت نسبة التمويل المشترك بحوالي 45.2% من إجمالي قيمة تلك القروض البالغة حوالي 2358.1 مليون دينار كويتي حتى 1995/6/30 (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث والثلاثون 1995/1994، 1996، 14-15).

وواصل الصندوق الكويتي نشاطه خلال السنة المالية 1996/1995 والتي شملت بصورة رئيسية تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية والمساهمات المالية للمشروعات ذات الأولوية والتي تقدمت بها الدول النامية ومن أبرز مداخلات في هذا الصدد قيامه بتوسعة نشاطه ليشمل دول البلطيق ودول رابطة الكومنولث المستقلة ، حيث تم تقييم المشروعات التي تقدمت بها هذه الدول. كما استمر الصندوق في متابعة المشروعات قيد التنفيذ للتأكد من استمرارية العمل في تنفيذها وتقديم النصح والمشورة للدول المقترضة في كل ما من شأنه أن يساعد في تحقيق القدر الأكبر من أهداف العمليات الإنمائية التي ساندها الصندوق. وقد تمكن الصندوق

خلال تلك السنة المالية 1996/1995 من استكمال كافة الإجراءات والترتيبات اللازمة التي أدت إلى التوقيع على اتفاقيات قروض لتمويل 24 مشروعاً إنمائياً ، وقد بلغت قيمة هـذه القـروض حوالي 160 مليون دينار كويتي ، استفادت منها 22 دولة منها 6 دول عربية و12 دولة أفريقية و3 دول آسيوية ودولة أوروبية واحدة. وعلاوة على النشاط المتعلق بتقديم القروض والمعونات الفنية ، قام الصندوق أيضاً خلال السنة 1996/1995 بدفع مساهماته المالية في مؤسسات إنمائية إقليمية ودولية لتمكينها من متابعة جهودها الإنمائية في الـدول الناميـة . وقـد بلغـت قيمـة المساهمات المدفوعة خلال ذلك العام نحو 2.77 مليون دينار كويتي ، كانـت مـن نـصيب الصندوق الأفريقي للتنمية نحو (477 ألف دينار كويتي) ومؤسسة التنمية الدولية نحـو (2.29 مليون دينار كويتي) لقد تابع الصندوق الكويتي نشاطه كذلك في جوانب أخرى كقيامه بمتابعـة الإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت ، حيث يقوم الصندوق بمهام تقييم المـشروعات التي تسهم تلك المنح في تمويلها ، كما يقوم كذلك بإدارتها ومتابعة تنفيذها وتشغيلها. على صعيد أخر استمر الصندوق الكويتي خلال السنة بمتابعة جهوده في التعاون مع العديد من المؤسـسات الإنمائية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك معها في تمويل المـشروعات ، فقـد ارتفـع عـدد المشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها مع واحدة أو أكثر من الجهات الممولة الأخرى من (251) مشروعاً في 1995/6/30 إلى (261) مشروعاً في 1996/6/30 . وتقدر نسبة التمويل المشترك بحوالي 44.4% من إجمالي قيمة قروض الصندوق البالغة حوالي 2507 مليون دينار كويتي حتى 1996/6/30 (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الرابع والثلاثون 1996/1995، 1997، 11-13).

وخلال السنة المالية 1997/1996 بلغ عدد القـروض التـي قـدمها الـصندوق (24) مشروعاً ، بلغت قيمتها الإجمالية 140.3 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الكهرباء ، النقـل

والمواصلات ، الصناعة ، الزراعية ، المياه والصرف الصحي ، والقطاعات الأخرى ، وقد استفادت من هذه القروض 4 دول عربية و7 دول أفريقية و8 دول أسيوية وأوروبية و3 دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وقد بلغ نصيب الدول العربية من إجمالي القروض المقدمة (39.6%) ، والدول الإفريقية (18.6%) ، والدول الأسيوية والأوروبية (35.3%) ، ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (6.5%). وقد شملت قائمة الدول التي استفادت من قروض الصندوق لأول مرة خلال السنة المالية المذكورة ثمانية دول في أفريقيا ، وآسيا وأوروبا ، وقد بلغت قيمة القروض التي قدمت لتلك الدول 39.3 مليون دينار كويتي . وتوافقاً مع نظام الصندوق الأساسي فقد قدمت هذه القروض بشروط ميسرة حيث تراوحت مدتها من 16 سنة إلى 30 سنة ، بينما تراوحت فترة الإمهال للبدء في سداد تلك القروض من شهر إلى 10 سنوات ، وتراوح سعر الفائدة بما في ذلك نسبة قدرها .5% كتكاليف لإدارة تلك القروض ما بين 2% و6% ، وتعكس هذه الشروط عنصر منح في قروض الصندوق المقدمة ما بين 24.3% و66.1% من قيمة كل قرض. كما قدم الصندوق الكويتي خلال السنة المالية 1997/1996 منحاً ومعونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية 1.8 مليون دينار كويتي ، استفادت منها 3 دول أفريقية و3 دول أسيوية ودولة واحدة في أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي بالإضافة إلى مؤسستين إقليميتين (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الخامس والثلاثون 1997/1996، 1998، 10).

وتمكن الصندوق خلال السنة المالية 1998/1997 التوقيع على 22 اتفاقية قرض يقدم الصندوق بموجبها 141.27 مليون دينار كويتي، استفادت منها 4 دول عربية ، 7 دول أفريقية و7 دول في آسيا وأوروبا و3 دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي السادس والثلاثون 1998/1997، 1999، 12).

أما خلال السنة المالية (1998–1999) فقد بلغ عدد القروض التي قـدمها الـصندوق (28) قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 171.4 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة، والنقـل والاتصالات، الزراعة، والمياه والصرف الصحي، إضافة إلى الصناعة، واستفادت منها 6 دول عربية، و10 دول أفريقية، و9 دول آسيوية وأوروبية، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمـة تلك القروض 48.1%، ونصيب الدول الأفريقية 24.2%، والدول الآسيوية والأوروبية 27.7% (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي السابع والثلاثون 1999/1998، 2000، 12).

وتمكن الصندوق خلال السنة المالية 2000/1999 من تقديم 27 قرضاً، بلغت قيمتهـا الإجمالية 157.450 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة ، النقل والاتصالات ، الزراعة والمياه والصرف الصحي، واستفادت منها 6 دول عربي، و6 دول أفريقية ، و8 دول أسـيوية وأوروبية، و4 دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتجدر الإشارة في هذا الـصدد بـأن الصندوق الكويتي قدم قروضاً ولأول مرة إلى كل من زامبيا وناميبيا وجورجيـا وكازاخـستان وكوت ديفوار، كما قام الصندوق كذلك بالمساهمة نيابة عن الكويت وفي إطار برنامج منظمـة المؤتمر الإسلامي للتفاوض مع دول الساحل الأفريقي بمبلغ 30 مليون دولار أمريكـي وذلـك لتمويل مشاريع عاجلة في قطاعي المياه والزراعة على شكل قروض ميـسرة. وإلـى جانـب القروض قدم الصندوق خلال السنة المالية 2000/1999 معونات فنية بلغت قيمتهـا الإجماليـة 1.3 مليون دينار كويتي ، استفادت منها دولة عربية واحدة ودولة أفريقية واحدة و5 دول آسيوية وأوروبية ومؤسسة واحدة . وإضافة لذلك قام الصندوق خلال هذه السنة أيضاً بـدفع التزاماتـه المالية تجاه المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية لتمكينها من متابعة جهودها الإنمائية في الدول النامية ، كما بلغت قيمة المساهمات الجديدة خلال العام حوالي 70.8 مليون دولار أمريكي كانت

من نصيب الصندوق الأفريقي للتنمية (10) مليون دولار والبنك الأفريقي للتنمية (44.8) مليون دولار ، ومؤسسة التنمية الدولية (16) مليون دولار (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثامن والثلاثون 1999/2000، 2001، 12).

كما شهدت نهاية التسعينيات تزايداً في نشاط مؤسسة كويتية أخرى فاعلة في مجال الدعم الإنساني وهي جمعية الهلال الأحمر الكويتي التي قدمت خلال العامين الأخيرين من القرن الماضي الكثير من المساعدات الإنسانية للعديد من دول العالم التي تعرضت لكوارث ومجاعات مختلفة، إضافة لتقديم مساعدات إنسانية صحية وتعليمية عديدة. ويظهر الجدولين التاليين بعضاً من أهم نشاطات جمعية الهلال الأحمر الكويتي خلال عامي 1989-1999:

جدول رقم (4)

المساعدات الكويتية الإنسانية خلال عام 1998

الدولة/الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
العراق/ اللاجئون في إيران	مواد غذائية وصحية	الهلال الأحمر الإيراني
أفغانستان/ زلزال	مساعدات مالية وغذائية	الهلال الأحمر الأفغاني
كوسوفا/ نزاعات داخلية	مساعدات مالية	الصليب الأحمر الكوسوفي
كوريا الديمقراطية/ فقر	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
كينيا وتنزانيا/ ضحايا تفجير سفارتي الولايات المتحدة	مواد غذائية وإغاثية	الصليب الأحمر الكيني
بنغلاديش/ فيضانات	مواد غذائية وإغاثية	الهلال الأحمر البنغالي
هندوراس+ نيكاراغوا+ الإكوادور+ السلفادور (إعصار ميتش)	مساعدات مالية	الصليب الأحمر في كل دولة
مصر	معدات ومواد طبية	جمعية أحباء مصر

*** المصدر: جمعية الهلال الأحمر الكويتي**

جدول رقم (5)

المساعدات الكويتية الإنسانية خلال عام 1999

الدولة/الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
كوسوفا/ حرب أهلية	مواد إغاثية وغذائية	الصليب الأحمر الكوسوفي
لبنان/ اعتداءات إسرائيلية	مساعدات مالية	الصليب الأحمر اللبناني
تركيا/ زلزال	مواد إغاثية وغذائية	الهلال الأحمر التركي
السودان/ جفاف ونزاعات داخلية	مواد إغاثية وغذائية	الهلال الأحمر السوداني
فنزويلا/ أعاصير	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
سوازيلاند/ فيضانات	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
جيبوتي/ جفاف	مساعدات مالية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

*** المصدر: جمعية الهلال الأحمر الكويتي**

المساعدات الاقتصادية الكويتية في الألفية الجديدة

مع حلول نهاية التسعينيات بدأ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية يفكر في دخول مجالات جديدة لتحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان المستفيدة، وقد ظهر ذلك بوضوح في السنوات التي أعقبت مطلع الألفية الجديدة، حيث ساهم الصندوق في المشروعات الصحية والتعليمية والمشروعات الصغيرة، واعمار المدن المتضررة من الزلازل.

وتواصل زخم النشاط التمويلي للصندوق الكويتي مع بداية الألفية الجديدة ، فقد قام الصندوق الكويتي خلال فترة التسعة شهور الممتدة من 2000/7/1 لغاية 2001/3/31 وهي الفترة المتبقية من السنة المالية المعدلة، بتقديم 16 قرضاً ، بلغت قيمتها الإجمالية 108.5 مليون دينار كويتي، استفادت منها 16 دولة . منها دولتين عربيتين بنصيب 36.9% من قيمة القروض، و 5 دول آسيوية وأوروبية بنصيب 37.3% ، و 6 دول أفريقية بنصيب 18.8% و

3 دول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي بنصيب 7% وقد شملت قروض الصندوق قطاع النقل والاتصالات بنسبة 55.8% ، وقطاع الطاقة بنسبة 22.5% ، وقطاع الزراعة بنسبة.21.7% ، وقد قدمت هذه القروض كالمعتاد بشروط ميسرة حيث تراوحت آجالها ما بين 18 سنة و 27 سنة ، وتراوحت فترة الإمهال ما بين سنة و 6 سنوات، بينما تراوحت الفائدة ما بين 1.5% و 4 % سنويا% . وقد انعكست هذه الشروط على قيمة عنصر المنح في قروض الصندوق حيث تراوحت ما بين 35.99% و37.98% وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال الفترة المشار إليها معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية 11.75 مليون دينار كويتي، استفادت منها البحرين وفلسطين وكوت ديفوار وبيلاروس وغرينادا (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي التاسع والثلاثون 2001/2000، 2002، 12).

وقام الصندوق الكويتي خلال السنة المالية الممتدة من 2001/4/1 لغاية 2002/3/31 بتقديم 23 قرضاً ، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 173.7 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك القروض 18 دولة، منها دول عربية حصلت على 67.3% من قيمة القروض، و10 دول أفريقية بنسبة 18.1% و3 دول آسيوية بنسبة 13.7% ودولة واحدة من دول أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 0.9 وقد شملت قروض الصندوق قطاع النقل والاتصالات وقطاع المياه والصرف الصحي ، وقطاع الطاقة وقطاع الزراعة. و إلى جانب القروض قدم الصندوق خلال الفترة المشار إليها معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 15.755 مليون دينار كويتي، استفادت منها البحرين اليمن، سوريا، المغرب، لبنان، أفغانستان، بنغلاديش، مالي، تنزانيا، بيلاروس، وسلوفاكيا (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الأربعون 2002/2001، 2003).

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلل السنة الماليـــة 2003/2002 15 قرضــــاً، بلغت قيمتها الإجمالية 126.3 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والمياه والصرف الصحي، إضافة إلى الصناعة وقطاعات أخرى وقد استفادت من تلك المـــساعدات 5 دول عربية، ودولتان في أفريقيا، و 5 دول آسيوية وأوروبية ودولتان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلــك القـــروض 65.6 % ونـــصيب الـــدول الأفريقية 5.5 %، والدول الآسيوية والأوروبية 24.9% ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 4 %. وقد قدمت هذه القروض بشروط ميسرة، حيث تراوحت آجال تلك القروض ما بـــين 18 سنة كحد أدنى و23 سنة كحد أقصى، وتراوحت فترة الإمهال للبدء في سداد القـــروض مـــن 3 سنوات إلى 6 سنوات، بينما تراوحت الفائدة على تلك القروض، بما في ذلك نسبة قدرها 0.5% مصاريف إدارية، ما بين 2% و 4% وقد انعكست هذه الشروط على قيمة عنصر المـــنح فـــي قروض الصندوق حيث تراوحت ما بين 36% و 61.2% و إلى جانب القروض قدم الصندوق خلال السنة المالية 2003/2002 معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 415 ألـــف دينـــار كويتي، استفادت منها جيبوتي وسانت لوشيا ومالوي والنيجـــر (الـــصندوق الكـــويتي للتنميـــة الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الحادي والأربعون 2003/2002، 2004).

وخلال السنة المالية 2004/2003 بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق 21 قرضـــاً، بلغت قيمتها الإجمالية 108 مليون دينار كويتي، وقد استفادت مـــن تلـــك المـــساعدات 5 دول عربية، و7 دول أفريقية و 6 دول آسيوية وأوروبية و 4 دول في أمريكـــا اللاتينيـــة والبحـــر الكاريبي، وقد بلغ نصيب الدول العربية من تلك القروض 40%، ونـــصيب الـــدول الأفريقيـــة 30%، والدول الآسيوية والأوروبية 26% ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 4%. وإلـــى جانب القروض قدم الصندوق خلال هذه السنة معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 4.748

مليون دينار كويتي، استفادت منها 3 دول ومؤسسة واحدة. كما قام الصندوق كذلك بالإشـــراف على المنح المقدمة من دولة الكويت إلى الدول والمنظمات بما في ذلك إدارتها ومتابعتها، إضافة إلى تعاونه مع العديد من مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية بهـدف تنـسيق الجهـود والاشتراك في تمويل المشروعات (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتـصادية العربيـة، التقريـر السنوي الثاني والأربعون 2004/2003، 2005).

أما خلال السنة المالية 2005/2004 فقد بلغ عدد القروض التي قـدمها الـصندوق 24 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 197 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك المساعدات 7 دول عربية، و9 دول افريقية و4 دول آسيوية وأوروبية ودولتان في أمريكا اللاتينية والبحـر الكاريبي، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلـك القـروض 73.2%، ونـصيب الـدول الأفريقية 15.7% والدول الأسيوية والأوروبية 9% ودول أمريكا اللاتينية والبحـر الكـاريبي 2%. وإلى جانب القروض قدم الصندوق معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 3.5 مليون دينار كويتي، استفادت منها 11 دولة ومؤسستان. كما قام الصندوق كذلك بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت إلى الدول والمنظمات بما في ذلك إدارتها ومتابعتها، إضافة إلى تعاونه مع العديد من المؤسسات التنموية الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقريـر الـسنوي الثالـث والأربعون 2005/2004، 2006).

وبلغ عدد المشروعات التي مولها الصندوق خـلال الـسنة الماليـة 2006/2005 21 مشروعاً، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 198 مليون دينار كويتي، وقـد اسـتفادت مـن تلـك المساعدات 8 دول عربية و5 دول أفريقية و8 دول آسيوية وأوروبية. وقد بلغ نـصيب الـدول العربية من قيمة تلك القروض 53.9%، ونصيب الدول الأفريقيـة 20% والـدول الآسـيوية

والأوروبية 26.1%. وإلى جانب القروض، قدم الصندوق معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 3.533 مليون دينار كويتي استفادت منها 9 دول ومؤسسة واحدة (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الرابع والأربعون 2006/2005، 2007).

وخلال السنة المالية 2007/2006 بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق 21 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 138.4 مليون دينار كويتي. وقد استفادت من تلك المساعدات 4 دول عربية و 8 دول أفريقية و 6 دول آسيوية وأوروبية، ودولة في أمريكا اللاتينية، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 44.8 %، ونصيب الدول الأفريقية 24.9 % والدول الآسيوية والأوروبية 28.5 % و دول أمريكا اللاتينية 1.8 %. إلى جانب القروض، قدم الصندوق خلال السنة المالية 2007 / 2006 معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية4.523 مليون دينار كويتي، استفادت منها 7 دول (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الرابع والأربعون 2007/2006، 2008).

وبلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية 2008/2007 23 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية185.3 مليون دينار كويتي. وقد استفادت منها 6 دول عربية و 6 دول أفريقية و 5 دول آسيوية وأوروبية و3 دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 63.3% % ، والدول الأفريقية 17% والدول الآسيوية والأوروبية 14%، ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 5.7%. و إلى جانب القروض، قدم الصندوق خلال السنة المالية 2008 / 2007 معونات فنية ومنح لدول ومؤسسات بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 4.3 مليون دينار كويتي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الرابع والأربعون 2008/2007، 2009).

المبحث الثاني

نظرة شاملة على المساعدات الاقتصادية الكويتية من خلال الصندوق الكويتي في عام 2010

خلال الــ 49 عاماً من عمل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتــصادية التــزم الــصندوق بمجموعة من القروض خلال الفترات الزمنية المتعاقبة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

تطور المجموع التراكمي لقروض الصندوق (كما في 31 مارس 2010)

السنة المالية	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	إجمالي القروض	عدد الدول
1975/74−1963/62	529	47	11
1982/81−1963/62	3.288	217	54
1991/90−1963/62	6.022	377	64
2010/09−1963/62	14.857	777	102

*** المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، 2010، ص9.**

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه القروض فيلاحظ أن الدول العربيــة كانــت أكثــر المستفيدين من المساعدات الاقتصادية الكويتية، حيث حصلت 16 دولة عربية على حــوالي 8 مليار دولار أمريكي من المساعدات الكويتية من خلال قروض بلغ عددها 297 قرض، وجاءت دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية عندما حصلت 19 دولة علــى 149 قرض وصل مجموعها قرابة 2.9 مليار دولار أمريكي، في حين كانت دول أمريكــا اللاتينيــة الأقل استفادة من قروض الصندوق الكويتي للتنمية عندما حصلت 11 دولة علــى 38 قــرض بقيمة 372 مليون دولار أمريكي. والجدول رقم (7) يوضح هذا التوزيع بالتفصيل:

جدول رقم (7)

التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق (كما في 31 مارس 2010)

الدول	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	إجمالي القروض	عدد الدول
الدول العربية	8.101	297	16
دول غرب أفريقيا	1.468	135	19
شرق وجنوب آسيا والمحيط الهندي	2.878	149	19
وسط آسيا وأوروبا	957	55	16
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	1.081	103	21
أمريكا اللاتينية والكاريبي	372	38	11

*** المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، 2010، ص14.**

المساعدات الاقتصادية للدول الإسلامية

ركزت الكويت في مساعداتها الاقتصادية المقدمة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية على دعم الدول العربية والإسلامية بوجه خاص، حيث يلاحظ حالياً أن الدول الإسلامية بما فيها الدول العربية تشكل أحد أبرز المستقبلين لمساعدات الصندوق الكويتي، حيث بلغت هذه المساعدات حالياً قرابة مليار ومائتي مليون دولار أمريكي، وهو ما يؤكد حرص الكويت على دعم محيطها العربي الإسلامي لما يشكله هذا الدعم من تطوير للعلاقات الكويتية العربية والإسلامية، وخصوصاً بعد أن أظهرت الكويت الكثير من حسن النية تجاه العديد من الدول العربية والإسلامية التي تخلت عنها إبان الاحتلال العراقي، وفتحت الكويت صفحة جديدة مع جميع هذه الدول بما فيها العراق بعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003.

جدول رقم (8)

القروض المقدمة للدول الإسلامية حتى 2010/6/30

الدولة	العدد	القيمة بالدولار الأمريكي
تونس	31	424.216.160
الجزائر	4	74.392.232
سوريا	28	1.131.907.865
اليمن	31	322.841.723
لبنان	18	566.843.099
الأردن	24	521.192.969
المغرب	35	1.181.769.974
السودان	21	518.084.572
الصومال	4	102.150.909
العراق	2	21.710.779
جمهورية القمر	4	22.685.493
جيبوتي	12	136.805.526
مصر	33	1.781.220.239
موريتانيا	14	225.518.538
عُمان	22	559.671.610
البحرين	15	445.331.475
البوسنة والهرسك	4	84.319.999

القيمة بالدولار الأمريكي	العدد	الدولة
360.968.292	12	تركيا
33.310.776	2	أذربيجان
73.338.128	6	ألبانيا
88.083.795	5	أوزبكستان
623.179	1	تركمنستان
19.333.450	2	قرغيزستان
13.918.635	1	كازاخستان
29.121.448	1	أفغانستان
200.887.578	9	أندونيسيا
74.126.940	10	المالديف
371.719.248	15	باكستان
421.008.422	20	بنغلاديش
52.638.407	4	ماليزيا
159.321.513	14	بوركينا فاسو
307.291.060	26	السنغال
25.500.000	2	الغابون
58.126.018	5	الكاميرون
68.999.872	9	النيجر
83.664.319	10	بنين

القيمة بالدولار الأمريكي	العدد	الدولة
24.846.127	3	تشاد
53.781.367	5	توغو
46.115.879	5	سيراليون
77.489.064	9	غامبيا
178.634.100	12	غينيا
26.401.525	5	غينيا-بيساو
153.431.325	11	مالي
37.650.227	6	أوغندا
82.053.462	9	موزمبيق
1.129.304.715	**521**	**المجموع**

*** المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إسهامات الصندوق الكويتي في دعم التنمية بالعالم الإسلامي، 2010.**

ويظهر الجدول السابق أن ما مجموعه 45 دولة عربية وإسلامية قد حصلت على 521 قرض من الصندوق الكويتي بما قيمته مليار ومائتي مليون دولار أمريكي، ويلاحظ أن العديد من الدول العربية التي كانت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الكويت قد تضررت بعد حرب الخليج الثانية من ضمن الدول العربية الستة عشر التي يتضمنها الجدول، بما فيها العراق، مما يؤكد حرص الكويت على أن يبقى الصندوق الكويتي داعماً للشعوب العربية والإسلامية بغض النظر عن الخلافات السياسية والمواقف التي وقفتها بعض الدول إبان أزمة الكويت عام 1990.

ويظهر الجدول التالي حجم المنح والمعونات الفنية التي قدمتها الكويت للدول العربيـــة والإسلامية حتى منتصف عام 2010، والتي بلغت قرابة الربع مليار دولار أمريكي.

جدول رقم (9)

المنح والمعونات الفنية المقدمة للدول الإسلامية حتى 30 يونيو 2010

الدولة	عدد المنح	القيمة بالدولار الأمريكي
البحرين	11	107.286.772
جمهورية القمر	4	2.487.537
جيبوتي	2	805.264
مصر	6	4.690.835
الأردن	5	8.535.928
الكويت	9	2.179.832
لبنان	7	11.232.863
موريتانيا	8	4.371.217
المغرب	2	3.910.000
اليمن	17	9.737.402
عُمان	1	481.897
فلسطين	1	25.000.000
الصومال	2	1.798.420
السودان	3	1.131.748

الدولة	عدد المنح	القيمة بالدولار الأمريكي
سوريا	2	2.125.000
أذربيجان	2	619.051
كازاخستان	1	1.002.847
تركمانستان	2	717.749
أوزبكستان	2	1.117.901
البوسنة والهرسك	2	1.159.009
أفغانستان	2	31.181.610
بنغلاديش	1	625.217
المالديف	8	4.758.021
تشاد	1	50.552
الغابون	1	459.000
غامبيا	3	1.419.715
غينيا	2	1.076.486
غينيا- بيساو	1	322.059
مالي	4	2.359.059
النيجر	10	3.954.055
السنغال	2	1.978.982
توغو	2	623.400

الدولة	عدد المنح	القيمة بالدولار الأمريكي
بوركينا فاسو	1	1.020.000
موزمبيق	3	1.958.633
أوغندا	1	659.303
ألبانيا	1	1.700.000
المجموع	132	244.537.364

*** المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إسهامات الصندوق الكويتي في دعم التنمية بالعالم الإسلامي، 2010.**

كما يشرف الصندوق الكويتي للتنمية على عدد من المنح الحكومية الكويتية المقدمة للعديد من دول العالم كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (10)

منح حكومة الكويت المدارة من قبل الصندوق حتى 2010/6/30

الدولة	عدد المنح	القيمة بالدولار الأمريكي
جيبوتي	2	8.801.873
مصر	2	16.077.118
موريتانيا	3	10.478.062
اليمن	2	10.634.141
سوريا	1	86.399.931
فلسطين	2	225.000.000

9.236.616	3	جمهورية القمر
10.000.000	1	الجزائر
405.976.066	7	لبنان
110.000.000	2	العراق
7.369.000	1	بوركينا فاسو
5.133.000	1	السنغال
2.111.418	1	الغابون
4.471.000	1	غينيا بيساو
8.390.691	1	مالي
2.516.000	1	تشاد
3.031.203	1	الرأس الأخضر
10.000.000	1	كازاخستان
250.000	1	موريشيوس
5.500.000	1	سوازيلاند
1.397.511	1	الكونغو الديمقراطية
12.000.000	1	منغوليا الشعبية
954.773.630	**37**	**المجموع**

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إسهامات الصندوق الكويتي في دعم التنميـــة بالعـــالم الإسلامي، 2010.

الدعم الكويتي للمؤسسات التنموية

فضلا عن المساعدات المقدمة من الحكومة والصندوق الكويتي مباشرة فإن دولة الكويت تسهم أيضاً في موارد عدد من مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية بصفتها عضواً فيها، وتضطلع تلك المؤسسات بمساعدة الدول النامية في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقـد قامت الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية خلال السنوات الماضية بالإسهام في رأس مال وتجديد الموارد لعدد من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، وقد بلغت القيمة الإجمالية للمبالغ الملتزم بها من قبل الصندوق حوالي 1.324 مليون دولار أمريكـي فـي 31 مـارس 2010. (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، 2010، 14).

جدول رقم (11)

مساهمات الصندوق الكويتي في موارد مؤسسات التنمية

مؤسسات التنمية	المدفوع (مليون دولار أمريكي)	الالتزامات (مليون دولار أمريكي)
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	560	560
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	48.23	48.23
البنك الأفريقي للتنمية	11.06	110.39
الصندوق الأفريقي للتنمية	200.82	224.89
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	6.60	6.60
مؤسسة التنمية الدولية	116.78	116.78
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	43.49	43.49
البرنامج الخاص بمساعدة الدول الأفريقية	62.01	166.49
برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة	–	47.14
المجموع	**1.049**	**1.324**

المساعدات الإنسانية الكويتية من خلال جمعية الهلال الأحمر الكويتي

ساهمت جمعية الهلال الأحمر الكويتي خلال العقد الأخير (2010/2000) بالارتقاء بسمعة الكويت الخارجية كأحد أهم الدول المانحة للمساعدات الإنسانية في العالم، وخصوصاً في ظل الظروف والكوارث والحروب التي عرفتها البشرية خلال العقد الأخير، والتي خلفت وراءها دول وأفراد هم بأمس الحاجة للإغاثة والدعم الإنساني، ومن هنا كانت جمعية الهلال الأحمر الكويتي من أولى الجمعيات الإنسانية التي قدمت مساعداتها الكثير والمختلفة بغض النظر عن متلقي هذه المساعدة سواء من ناحية الدين أو الجنس أو المعتقد.

وقد تنوعت أهداف هذه المساعدات ما بين مساعدات مالية ومساعدات إغاثية لتلبية احتياجات الدول والمناطق التي تعرضت إلى كوارث طبيعية أو حروب أهلية أو اضطرابات سياسية وأزمات داخلية. وقد امتدت جهود الهلال الأحمر الكويتي لتشمل العديد من دول العالم وفي جميع القارات، كما أنها تعاملت بسخاء في دعم الدول والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية أو السياسية.

وقد ساهمت هذه الجهود الخيرية الكويتية في إظهار مدى الترابط الكويتي مع دول العالم الأخرى وشعوبها، والارتقاء بالعلاقات بين الكويت وهذه الدول، وزيادة السمعة الكويتية في العالم، وأظهر مدى حرص الحكومة الكويتية والشعب الكويتي على تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية في جميع أنحاء العالم.

ويظهر الجدول رقم (12) المساعدات التي قدمتها جمعية الهلال الأحمر الكويتي خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2008:

جدول رقم (12)

المساعدات الإنسانية الكويتية 2008/2000

التاريخ	الدولة/نوع الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
2000/1/28	بنغلاديش/أعاصير وفيضانات	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/3/9	الاتحاد الدولي/ تبرع لمشروع أطفال الشوارع	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/3/10	الشيشان/ حرب أهلية	مساعدات إغاثية	وزارة الطوارئ الروسية
2000/3/11	تركيا/ مشاريع إنمائية لمتضرري الزلزال	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/3/11	الجزائر/ زلزال	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الجزائري
2000/3/14	كمبوديا/ مساعدة المعاقين	مساعدة مالية	منظمة مساعدة المعاقين الدولية
2000/5/1	أثيوبيا/ جفاف ومجاعة	مساعدات إغاثية	لجنة الإغاثة الأثيوبية
2000/3/26	مصر/ بناء مستوصف	مساعدة مالية	قرية المحروسة
2000/4/2	موريتانيا/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الموريتاني
2000/4/14	منغوليا/ مكافحة الفقر	مساعدة مالية	الحكومة المنغولية
2000/4/26	السودان/ تبرعات	مساعدة مالية	اللجنة الدولية
2000/5/7	أفغانستان/ مشروع للرعاية الصحية	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/6/27	أرتيريا/ حرب أهلية	مساعدات إغاثية	مفوضية الإغاثة واللاجئين
2000/7/5	كازاخستان/ فيضانات	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/8	لاجئون عراقيون في إيران	مساعدات إغاثية	لجنة إغاثة اللاجئين العراقيين
2000/9/13	اندونيسيا/ مساعدة عاجلة	مساعدات إغاثية	سفارة الكويت في اندونيسيا
2000/10/11	فلسطين/ دعم الانتفاضة	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2000/10/16	أذربيجان/ مساعدة عاجلة	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الأذربيجاني

التاريخ	الدولة/نوع الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
2000/10	كوسوفا/ حرب أهلية	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الكوسوفي
2000/10/31	قارة أفريقيا/ مكافحة شلل الأطفال	مساعدات إغاثية	الاتحاد الدولي
2000/11/13	طاجكستان/ جفاف	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/11/19	إيران/ جفاف	مساعدة مالية	مؤسسة عمار الخيرية الدولية
2000/12/18	الصومال/ معدات طبية	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2001/2/22	الهند/ زلزال	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الهندي
2001/2/27	فلسطين/ دعم الانتفاضة	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2001/2/28	السلفادور/ زلزال	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2001/4/9	فنزويلا/إعادة إعمار	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2001/5/21	مالاوي/ فيضانات	مساعدات إغاثية	الاتحاد الدولي
2001/6/19	موزمبيق/ فيضانات	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر الموزمبيقي
2001/6/24	الصومال/ دعم الأرامل والأيتام	مساعدة مالية	الجمعية الخيرية الصومالية
2001/8/1	كوسوفا/ دعم النازحين	مساعدة مالية	المفوضية السامية للاجئين
2001/8/12	أثيوبيا/ جفاف	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر الأثيوبي
2001/8/16	إيران/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الإيراني
2001/9/19	الولايات المتحدة / أحداث تفجير برجي التجارة	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الأمريكي
2001/10	غينيا بيساو/ مجاعة	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر الغيني
2001/10/11	أفغانستان/ لاجئين	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2001/11/13	اندونيسيا/ لاجئين	مساعدة مالية	سفارة الكويت
2001/11/19	الجزائر/ سيول	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2001/12	البوسنة والهرسك	مساعدة مالية	الحكومة البوسنية

الجهة المستلمة	نوع المساعدة	الدولة/نوع الكارثة	التاريخ
الهلال الأحمر الفلسطيني	مساعدات إغاثية	فلسطين/ دعم الانتفاضة	2002/1/26
الاتحاد الدولي	مساعدات إغاثية	أفغانستان/ فقر+ حرب أهلية	2002/2/7
المفوضية السامية للاجئين	مساعدة مالية	كوسوفا/ إعادة بناء	2002/2/11
الصليب الأحمر السنغالي	مساعدات إغاثية	السنغال/ فيضانات	2002/3/13
سفارة دولة الكويت	مساعدة مالية	اندونيسيا/ بناء قرى	2002/5/27
الهلال الأحمر السوري	مساعدة مالية	سوريا/ انهيار سد زيزون	2002/6/8
الهلال الأحمر الإيراني	مساعدة مالية	إيران/ زالزال	2002/6/26
سفارة دولة الكويت	مساعدة مالية	الجزائر/ عيادة صحية	2002/7/9
الصليب الأحمر الأوكراني	مساعدة مالية	أوكرانيا/ رعاية كبار السنة	2002/7/10
اللجنة الدولية	مساعدة مالية	أنجولا/ حرب أهلية	2002/8/11
الاتحاد الدولي	مساعدة مالية	أفريقيا الجنوبية/ الأمن الغذائي	2002/8/11
الهلال الأحمر الجيبوتي	مساعدة مالية	جيبوتي/ مجاعة	2002/8/11
الهلال الأحمر القرقيزستاني	مساعدة مالية	قرقيزستان	2002/9/15
اللجنة الدولية	مساعدة مالية	التشيك/ فيضانات	2002/10/13
الهلال الأحمر الأذربيجاني	مساعدة مالية	أذربيجان/ إعادة بناء	2002/10/16
سفارة دولة الكويت	مساعدة مالية	موريتانيا/ مجاعة	2002/11/18
سفارة دولة الكويت/ داكار	مساعدة مالية	جامبيا/ مجاعة	2002/12/2
سفارة دولة الكويت/ أديس أبابا	مساعدة مالية	أثيوبيا/ مجاعة	2002/12/11
الهلال الأحمر المغربي	مساعدة مالية	المغرب/ فيضانات	2002/12/11
اللجنة الدولية	مساعدة مالية وإغاثية	أفغانستان/ خدمات صحية	2003/1/20
الاتحاد الدولي	مساعدة مالية	أرتيريا/ الأمن الغذائي	2003/2/4

التاريخ	الدولة/نوع الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
2003/2/20	زيمبابوي/ مجاعة	مساعدات إغاثية	سفارة دولة الكويت
2003/2/24	تونس/ فيضانات	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2003/3/26	العراق/ احتلال العراق	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر العراقي
2003/5/27	الجزائر/ فيضانات	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2003/5/27	سيرلانكا/ فيضانات	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2003/6/1	قرقيزستان/ إعادة بناء	مساعدة مالية	الهلال الأحمر القرقيزستاني
2003/6/7	فلسطين/ دعم الانتفاضة	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2003/8/11	السودان/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر السوداني
2003/8/25	ليبيريا/ حرب أهلية	مساعدة مالية	اللجنة الدولية
2003/11/8	أذربيجان	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الأذربيجاني
2003/12/28	إيران/ زلزال	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الإيراني
2004/1/1	إيران/ زلزال بام	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الإيراني
2004/1/14	العراق	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر العراقي
2004/2/16	السنغال/ مجاعة	مساعدات إغاثية	سفارة دولة الكويت
2004/2/24	المغرب/ زلزال	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2004/4/20	جيبوتي/ مجاعة	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الجيبوتي
2004/5/30	أفغانستان/ مرافق صحية	مساعدة مالية	الصليب الأحمر النرويجي
2004/7/15	الاتحاد الدولي/ دعم مالي	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2004/7/15	السودان/ أزمة دارفور	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر السوداني
2004/7/20	فلسطين/ مرافق صحية	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2004/8/19	بنجلاديش/ فيضانات	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2004/12/10	انجوشيا/ لاجئين أنجوش وشيشان	مساعدة مالية	الصندوق الخيري الإسلامي

الجهة المستلمة	نوع المساعدة	الدولة/نوع الكارثة	التاريخ
الصليب الأحمر في كل دولة	مساعدات إغاثية	سيرلانكا، اندونيسيا، تايلند، المالديف/ تسونامي	2005/1
الصليب الأحمر السنغالي	محطة تنقية مياه	السنغال	2005/2/6
الصليب الأحمر النرويجي	مساعدات إغاثية	أفغانستان/ مكافحة الايدز	2005/3/19
الهلال الأحمر الفسطيني	مساعدات إغاثية	فلسطين	2005
الهلال الأحمر الكازاخستاني	مساعدة مالية	كازاخستان/ فقر	2005/4/19
الاتحاد الدولي	مساعدة مالية	الصومال	2005/4/25
السفارة الكويتية في عمان	مساعدة مالية	الأردن/ أسر محتاجة	2005/4
سفارة الكويت في زمبابوي	مساعدة مالية	زيمبابوي/ مكافحة الايدز	2005/5/3
جمعية إحياء التراث	مساعدة مالية	سرايفو	2005/5/10
الهلال الأحمر التونسي	مساعدة مالية	تونس	2005/5/10
الهلال الأحمر العراقي	مساعدات إغاثية	العراق	2005/5/16
ميناء جيبوتي	مساعدات إغاثية	جيبوتي/ جفاف	2005/8/9
الصليب الأحمر النيجيري	مساعدات إغاثية	النيجر/ كارثة المجاعة	2005/8/21
الهلال الأحمر العراقي	مساعدات إغاثية	العراق/ اضطرابات	2005/9/5
الصليب الأحمر اللبناني	مساعدة مالية	لبنان/ عدوان إسرائيلي	2005
الهلال الأحمر الباكستاني	مساعدات إغاثية	باكستان/ زلزال	2005/10/8
جمعية إحياء مصر	مساعدات إغاثية	مصر	2005/11
الصليب الأحمر الباكستاني	مساعدة مالية	الولايات المتحدة/ إعصار كاترينا	2005/11/29
حكومة أنغوشيا والشيشان	مساعدة مالية	انغوشيا والشيشان	2005/12
جمعية رعاية المكفوفين	مساعدة مالية	اليمن	2005/12
الهلال الأحمر السوداني	مساعدات إغاثية	السودان	2005/12/20
الهلال الأحمر السوري	سيارة إسعاف	سوريا	2005/12/27

التاريخ	الدولة/نوع الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
2006	سيرلانكا/ تسونامي	مساعدة مالية	الصليب الأحمر السيرلانكي
2006/5/30	اندونيسيا/ زلزال جاوا	مساعدات إغاثية	سفارة الكويت في أندونيسيا
2006/2/28	باكستان/زلزال	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الباكستاني
2006/3/21	السودان/ الكوليرا	مساعدة مالية	الهلال الأحمر السوداني
2006/3/21	كينيا/ جفاف	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر الكيني
2006/4/6	الصومال	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الصومالي
2006/7/10	العراق	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر العراقي
2006/7/14	لبنان/ العدوان الإسرائيلي	مساعدات إغاثية	الهئية العليا للإغاثة
2006/8/5	البوسنة والهرسك	مساعدة مالية	جمعية إحياء التراث
2006/8/15	تيمور الشرقية	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر–تيمور الشرقية
2006/9/6	السودان/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر السوداني
2006	جيبوتي	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الجيبوتي
2006	الولايات المتحدة/ إعصار كاترينا	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الأمريكي
2006	الفلبين/ ضحايا انهيار	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الفلبيني
2006/9/17	سرايفو	مساعدة مالية	جمعية إحياء التراث الإسلامي
2006/10/9	تونس	مساعدة مالية	الهلال الأحمر التونسي
2006/10/9	انغوشيا والشيشان	مساعدة مالية	حكومة أنغوشيا والشيشان
2006/10/9	اليمن	مشروع صحي	جمعية رعاية الكفيفات
2006	أفغانستان	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الأفغاني
2006	فلسطين	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الفلسطيني

التاريخ	الدولة/نوع الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
2007/2/21	جيبوتي	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الجيبوتي
2007/3/5	قرقيزستان	مساعدة مالية	حكومة قرقيزستان
2007/5/24	لبنان /مخيم نهر البارد	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر اللبناني
2007/4/29	فلسطين/ غزة	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2007/6/5	أندونيسيا/ زلزال تسونامي	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الأندونيسي
2007/6/24	الصومال/ آثار الحروب	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الصومالي
2007/7/10	العراق/ نازحين	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر العراقي
2007/8/2	باكستان/ إعصار سدر	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الباكستاني
2007/8/2	موريتانيا/ جفاف ومجاعة	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الموريتاني
2007/8/18	السودان/ فيضانات	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر السوداني
2007/8/26	مصر/ عبارة السلام	مساعدة مالية	الهلال الأحمر المصري
2007/8/27	تيمور الشرقية/ خدمات طبية	مساعدات إغاثية	جمعية الصليب الأحمر
2007/8/29	البوسنة والهرسك	مساعدة مالية	حكومة البوسنة والهرسك
2007/9/25	أنغوشيا والشيشان	مساعدة مالية	حكومة أنغوشيا والشيشان
2007/10/2	أثيوبيا/ فيضانات	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الأثيوبي
2007/10/2	أوغندا/ فيضانات	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الأوغندي
2007/10/2	كوريا الجنوبية/ فيضانات	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الكوري
2007/11/15	العراق	مساعدة مالية	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
2008/1/1	بنغلاديش/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر البنغلاديشي
2008/1/8	أذربيجان	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الأذربيجاني
2008/1/15	العراق	مساعدات إغاثية	اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الجهة المستلمة	نوع المساعدة	الدولة/نوع الكارثة	التاريخ
الهلال الأحمر المصري	مساعدات إغاثية	فلسطين/ لاجئين في رفح	2008/1/25
الهلال الأحمر الأفغاني	مساعدات إغاثية	أفغانستان/ ثلوج	2008/2/12
الهلال الأحمر السوداني	مساعدات إغاثية	السودان/ نازحين دارفور	2008/3/22
رئاسة الجمهورية	مساعدة مالية	ألبانيا/ تفجيرات	2008/4/9
الاتحاد الدولي	مساعدة مالية	مينمار	2008/5/23
الصليب الأحمر الصيتي	مساعدة مالية	الصين	2008/6/3
الصليب الحمر الفلبيني	مساعدة مالية	الفلبين/اعصار فرانك	2008/7/3
الاتحاد الدولي	مساعدة مالية	سارينام	2008/7/3
رئيس جمهورية باكستان	مساعدة مالية	طاجكيستان	2008/7/6
الصليب الأحمر السيرلانكي	مساعدة مالية	سيرلانكا/ تسونامي	2008/7/24
الهلال الأحمر الجيبوتي	مساعدات إغاثية	جيبوتي/ مجاعة	2008/7/29
الهلال الأحمر الفلسطيني	مساعدة مالية	فلسطين/ غزة	2008/8/11
الهلال الأحمر الفلسطيني	مساعدة مالية	فلسطين/ الضفة الغربية	2008/8/11
الهلال الأحمر الفلسطيني	مساعدة مالية	فلسطين/ الضفة الغربية	2008/8/12
الهلال الأحمر الفلسطيني	مساعدة مالية	فلسطين/ الضفة الغربية	2008/9/25
الهلال الأحمر اليمني	مساعدة مالية	اليمن	2008/10/28
جمعية كوادر المسلمين	مساعدة مالية	بروندي	2008/11/5
اللجنة الكويتية للإغاثة	مساعدة مالية	سراييفو	2008/11/5
جمعية البحرين الخيرية	مساعدة مالية	البحرين	2008/11/5
الهلال الأحمر الفلسطيني	مساعدة مالية	فلسطين/غزة	2008/11/24

*** المصدر: جمعية الهلال الأحمر الكويتي**

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يلعب العامل الاقتصادي دوراً من أهم الأدوار في السياسة الخارجية للدول في العقــود الأخيرة، وخصوصاً في ظل ترجع أهمية العامل العسكري كأحد أهم أدوات السياسة الخارجية، إذ أضحت الأداة الاقتصادية هي الأداة الأكثر فاعلية في العلاقات الدولية سواء بجانبها الــسلبي المتمثل بالعقوبات الاقتصادية أو بجانبها الإيجابي المتمثل بالمساعدات والحوافز الاقتصادية التي أضحت تحتل جانباً كبيراً من جوانب العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية للدول وخــصوصاً الدول ذات الثقل الاقتصادي والمالي الكبير.

وقد اهتمت الكويت من استقلالها عام 1961 بالجانب الاقتصادي لعلاقاتهــا الــسياسية الخارجية، انطلاقاً من حقيقة كونها أحد أهم الدول النفطية في العالم، وبالتالي أحد أغنى الــدول في العالم، وترسيخاً للسياسة التي انتهجتها الكويت منذ استقلالها بمــشاركة أشــقاءها العــرب والمسلمين بالثروة التي وهبها لها الله، جاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الــذي مثل الذراع الاقتصادي الخارجي لدولة الكويت والمسؤول عن تنمية الدول العربية والإســلامية ومساعدتها مالياً واقتصادياً قدر الإمكان، ونجح هذا الصندوق خلال قرابة نصف قرن بتحقيــق الأهداف التي أنشئ من أجلها، حيث وصلت مساعداته المالية والاقتصادية إلى مختلــف بقــاع العالم، بجميع شعوبها بغض النظر العرق والدين.

إلا أن هذا النجاح الذي حققته السياسة الاقتصادية الخارجية الكويتية، لم ينعكس تمامــاً على العلاقات السياسية الخارجية للكويت، حيث ظلت هذه العلاقات محكومة بأبعــاد ومــصالح سياسية وإستراتيجية أخرى، بعيدة عن منطق رد الجميل للكويت على ما قدمته خــلال عقــود طويلة من دعم اقتصادي ومالي للعديد من الدول العربية والإسلامية، وظهر ذلــك جليــاً إبــان

العدوان العراقي على الكويت عام 1990، إذ فوجئت الكويت بالعديد من المواقف العربية والإسلامية وحتى الدولية التي لم تراعي ما قدمته الكويت لها من مساعدات في السابق، وتنكرت لها بشكل واضح وجلي، في حين فوجئت الكويت أيضاً ببعض المواقف السياسية لدول لم تكن في يوماً من الأيام تتلقى مساعدات اقتصادية ومالية من الكويت، إلا أنها تعاطفت مع قضية الكويت العادلة، مما أوجب على الكويت رد الجميل لهذه الدول ومكافئتها على مواقفها المشرفة من قضية الكويت العادلة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات تمثل الإشكالية الرئيسية في الدراسة وتتضمن بيان ملامح السياسة الخارجية الكويتية بشكل عام مع إبراز موقع المساعدات الاقتصادية في علاقات الكويت الخارجية. والتعرف على اتجاهات المساعدات الاقتصادية الكويتية مع إبراز أسباب ضعف التوظيف السياسي للمساعدات الاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية، وأخيراً بيان الاحتمالات المستقبلية لنجاح الكويت في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسية الخارجية.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية قوامها إن السياسة الخارجية الكويتية لم تنجح في توظيف المساعدات الاقتصادية كأداة تحقق أهداف وغايات سياسية.

وفي محاولة تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الأسئلة التي تتضمنها إشكالية الدراسة واختبار مدى صدق هذه الفرضية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

أولاً: شكلت المساعدات الاقتصادية أهم أدوات السياسة الخارجية للدول الاقتصادية الكبرى والغنية مثل الولايات المتحدة واليابان والاتحاد السوفييتي، وازدادت أهمية هذه الأداة خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كما أنها تشهد تطوراً في السنوات الأخيرة نتيجة لنزوع الدول الكبرى إلى الابتعاد عن استخدام الأداة العسكرية في السياسة الدولية

والاستعاضة عنها بما يطلق عليه القوة الناعمة والتي تعتبر الأداة الاقتصادية أحد أهم عناصرها، وأكثرها فاعلية وخصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم حالياً، وحالات الفقر والعوز التي تجتاح العديد من دول العالم.

ثانياً: لعبت الثروة النفطية الكبيرة التي تمتلكها الكويت دوراً كبيراً في انتهاج الكويت لسياسة اقتصادية خارجية قائمة على دعم الأشقاء من الدول العربية والإسلامية وكذلك دول العالم الثالث الأخرى، وخصوصاً بعد الفورة النفطية التي شهدها العالم في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات، والتي ساعدت على رفد خزينة الكويت بمبالغ هائلة ساهمت في جهود الكويت الاقتصادية وتحقيق أهدافها في سياساتها تجاه دول العالم الثالث.

ثالثاً: حرصت الكويت منذ حصولها على استقلالها على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي شكل الذراع الاقتصادي الكويتي خلال أكثر من نصف قرن حتى الآن، وأصبح من أهم صناديق العون الاقتصادي العالمية، حيث امتدت نشاطاته إلى جميع أنحاء العالم.

رابعاً: انتهجت الكويت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ما عرف بـ "دبلوماسية الدينار" وهو ما يعني توظيف الثروة الكويتية الهائلة في خدمة أهداف السياسة الخارجية الكويتية، ابتداءً بالأزمة التي واجهت الكويت ما بين عامي 1961–1963 بعد إدعاء العراق بحقوقها التاريخية في الكويت ورفضها إعلان استقلالها. كما انتهجت الكويت هذه الدبلوماسية في التعامل قضايا خارجية أخرى، وخصوصاً فيما يتعلق بالدور الكويتي الوسيط في الأزمات والمشاكل السياسية التي اندلعت بين الدول العربية الشقيقة، ونجحت الكويت في هذه السياسة إلى حد بعيد، حيث استطاعت وضع حد للكثير من الأزمات العربية – العربية.

خامساً: أظهرت أزمة الخليج والعدوان العراقي على الكويت واحتلالــه عــام 1990، بعــض الضعف في التوظيف الخارجي للمساعدات الاقتصادية الكويتية خلال الفترة السابقة لهذه الأزمة وخصوصاً منذ بداية الثمانينيات مع توسيع مجال هذه المساعدات لتشمل الدول الإسلامية ودول العالم الثالث الأخرى، إلا أن هذا التوسع في مساعدات الكويت الخارجية لم يكن يستند إلى أسس وثوابت ترتبط مباشرة بأهداف السياسة الخارجية الكويتية، وهو ما ظهر من خلال مواقف العديد من الدول العربية والإسلامية التي ساندت العدوان العراقي أو اتخذت موقف الحياد تجاهه رغم أنها كانت من أكثر الدول المتلقية للمساعدات الاقتصادية الكويتية قبل الأزمة.

سادســاً: كان للنهج الخيري الذي انتهجته الكويت في سياستها الاقتصادية الخارجية، دوراً فــي إضعاف الدور السياسي لهذه المساعدات، حيث غاب التخطيط الاستراتيجي عن عملية تقديم هذه المساعدات وتوزيعها عبر الأقاليم والقارات المختلفة، حيث رأينا كيف استفادت دول غير فاعلة سياسياً على الساحة الإقليمية والدولية من هذه المساعدات كما هو حال الدول الأفريقية والعديــد من الدور الآسيوية الصغيرة، في حين تم تغييب دول أخرى ذات فعالية ودور واضح في التأثير السياسي والاستراتيجي مثل باكستان والهند والصين وأيضاً مثل مصر التي كانت تعــاني مــن عزلة عربية وكويتية قبل عام 1990 ولكنها وقفت موقف قوي جداً من العدوان العراقي علــى الكويت، في حين رأينا أن اليمن على سبيل المثال والتي كانت من أكثر الــدول اســتفادة مــن المساعدات الاقتصادية الكويتية قبل الاحتلال تقف موقفاً مؤيداً للعدوان العراقي على الكويــت، وكذلك كان حال منظمة التحرير الفلسطينية والعديد من الدول العربية والإسلامية الأخرى.

سابعاً: بالمقارنة مع النماذج الرائدة في التوظيف السياسي للمساعدات الاقتصادية في الــسياسة الخارجية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي واليابان، فإننا نجد أن الكويت أقــرب إلــى النموذج الياباني الذي يعتمد على المبدأ الإنساني في توجيه المساعدات الاقتصادية الخارجيــة،

وكذلك النموذج الأوروبي الذي يمثله الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة منذ سنين عديدة، بينما نجده متناقضاً بشكل نسبي مع النموذج الأمريكي الحالي والسوفييتي السابق الذي كان يربط بين المساعدات الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، رغم وجود ميزة نوعاً ما للولايات المتحدة فيما يتعلق بنشر الديمقراطية والحرية في العالم من خلال المساعدات الاقتصادية الإنسانية وكذلك المساعدات الإنسانية الأمريكية لمناطق عديدة في العالم، والتي ربما يرى فيها البعض أيضاً نوع من السياسة الخارجية ذات الأهداف البعيدة المدى.

ثامناً: بدأت الكويت في مرحلة ما بعد الاحتلال العراقي للكويت، بمحاولة استخدام المساعدات الاقتصادية الكويتية كوسيلة للمكافئة والمعاقبة تجاه بعض الدول العربية والإسلامية وذلك استناداً على مواقفها من قضية الكويت إبان الاحتلال، وهذا ما يتضح من خلال المساعدات المقدمة لمصر وسوريا في التسعينيات وكذلك منع هذه المساعدات أو تخفيضها إلى الحد الأدنى تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والأردن واليمن ودول أخرى. وهو ما يشير إلى نوع من التوجيه السياسي لهذه المساعدات الاقتصادية.

تاسعاً: ساهمت عودة الأجواء الإيجابية في القرن الجديد إلى العلاقات الكويتية مع الدول التي ساندت العراق خلال الأزمة 1990–1991 إلى التقليل من المطالبات الداخلية للحكومة الكويتية بتوظيف فعال للمساعدات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، وهذا ما ينبئ بأن الكويت لن تسعى إلى التعامل مع هذه المساعدات كأداة فاعلة من أدوات السياسة الخارجية– على الأقل في المستقبل القريب.

عاشراً: ربما تدفع ظروف اقتصادية وسياسية معينة الكويت إلى التقليل من حجم مساعداتها الاقتصادية الخارجية، خصوصاً في ظل الأزمة العالمية والتغيرات الكبيرة في أسعار النفط، التي يمكن أن تؤدي إلى اتباع نوع من السياسة الترشيدية الكويتية في المساعدات الاقتصادية.

التوصيات

1) العمل على ربط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بوزارة الخارجية الكويتية بشكل مباشر، وإتباع سياسة التقييم المستمر لسياسات الصندوق من خلال قياس مدى تحقيقها لأهداف السياسة الخارجية الكويتية وذلك من خلال وجود معايير وضوابط لسياسة الاقتراض التي يقدمها الصندوق للدول بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الكويت أولا وأخيراً، مع عدم تنصل الكويت من مسؤولياتها الإنسانية والدولية.

2) العمل على مراجعة سياسة التوظيف في الصندوق، حيث أنه على الدوام يستعين بخبراء ومتخصصين غير كويتيين كما أنه لم يكن يجري أي دراسة جدوى سياسية لأي مشروع يريد أن يقدم له مساعدات.

3) الاهتمام بتوجيه المساعدات الاقتصادية الكويتية إلى دول جنوب شرق آسيا، حيث أن معظم النفط الكويتي يباع في تلك الدول والكويت مستفيدة من هذه الدول وبالتالي لابد أن تظهر الكويت تعاطفها مع هذه الدول حتى تتعاطف بالتالي مع قضايا الكويت.

4) ضرورة أن توجه المساعدات الاقتصادية الكويتية إلى الشعوب مباشرة وليس إلى الحكومات، حتى تدرك الشعوب مدى حرص الكويت على توثيق علاقاتها مع الدول العربية الإسلامية، وذلك لتفادي تكرار ما حدث من تعاطف شعبي ضد الكويت في عام 1990 نتيجة لغياب هذا الإدراك من قبل الشعوب العربية لمساهمات الكويت الإنسانية الأخوية تجاه الشعوب العربية والإسلامية. ويتم ذلك من خلال تعامل الصندوق مباشرة مع المؤسسات الأهلية قبل التعامل مع المؤسسات الحكومية لأن الشعوب تبقى والحكومات زائلة.

5) تبقى المساعدات الاقتصادية الكويتية وسيلة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها في السياسة الخارجية كون الكويت بلد صغير وفي منطقة مشتعلة سياسياً وساخنة بالأحداث لكن يجب مراعاة وجود حالة من التوازن في سياسات الصندوق من حيث قيمة ونوعية المساعدات، والتوجه أكثر فأكثر نحو دعم المشاريع التنموية ومشاريع البنية الأساسية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب

– أبو دية، سعد (1983). **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، منشورات دائـــرة الثقافة والفنون، عمان.

– أسيري، عبد الرضا علي (1993م). **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة : إنجـــازات .. إخفاقات .. وتحديات**، مطابع القبس التجارية، الكويت.

– أسيري، عبد الرضا علي (2010). **النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات**. الكويت: مطابع الوطن.

– بستكي، نصرة (2004). **اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمـــشروع النهـــضوي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

– الحسني، سليم (1987). **مبادئ الرؤساء الأمريكيين** ، ط1 ، المركز الإســـلامي للأبحـــاث السياسية ، لندن.

– درويش، خليل (1995). **سياسة المعونات الخارجية اليابانية**، ترجمة علي الـــصاوي، دار النهضة العربية.

– درويش، سائد (1992). **الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة الخليج**، دانـــة للنـــشر والترجمة.

– زكي، محمد فاضل (1972). **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدوليـــة** ، مطبعـــة شفيق، بغداد.

- الشراح، رمضان علي والفقير، حسين طه (1994). **الكويت والتنمية العربية : السودان**، الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية.

- ظاهر، مسعود (2004). **النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- العجمي، ظافر (2006). **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- العصيمي، محمد دخيل (1991). **الكويت : تاريخ ، أحداث ، تحرير ، وثائق ، أشعار**، الكويت : المؤلف، ط1.

- علي، بشير (2009). **الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية: دراسة حالة للمساعدات الأمريكية منذ عام 1990**،(رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

- العمرو، ثروت (2004). **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985 – 1995**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- العيدروس، محمد حسين (1997). **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**. الكويت: دار الكتاب الجامعي.

- غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري (1989). **المدخل للعلوم السياسية** ، ط7 ، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.

- فضة، محمد (1980). **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث من 49–1969**، مطابع وزارة الأوقاف عمان.

- مرهون، عبد الجليل (1997). **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر، بيروت.

- مكاوي، محمد الحسن (2001). **دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي، في كتاب: المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي: رؤية من منظور عربي وإسلامي**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.

- النجار، غانم (2000). **مدخل للتطور السياسي في الكويت**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

- هايتر، تيريزا، (1989). **إمبريالية المساعدات**، ترجمة مجدي ناصيف، القاهرة، دار ابن رشد.

- الهياجنة، محمد (2000). **مبادئ العلوم السياسية**، عمان: المكتبة الوطنية.

- والترز، روبرت (1974). **المعونات الأمريكية والسوفيتية: تحليل مقارن**، (ترجمة نبيل صبحي)، الكويت: دار القلم.

- وزارة الخارجية الأردنية (1991). **الأردن وأزمة الخليج: الكتاب الأبيض**، حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، 1990 – 1991.

2. منشورات المؤسسات:

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2010). **إسهامات الصندوق الكويتي في دعم التنمية بالعالم الإسلامية**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2010). **إطلالة على مسيرة الصندوق** ، الكويت، 2010 .

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1996). **التعاون من اجل التنمية**، الكويت ، منشورات الصندوق، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1982). **التقرير السنوي التاسع عشر 1981/1980**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1983). **التقرير السنوي العشرون 1982/1981**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1984). **التقرير السنوي الحادي والعشرون 1983/1982**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1985). **التقرير السنوي الثاني والعشرون 1984/1983**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1992). **التقرير السنوي الثلاثون 1991/1990**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1994). **التقرير السنوي الحادي والثلاثون 1993/1992**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1995). **التقرير السنوي الثاني والثلاثون 1994/1993**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1996). **التقرير السنوي الثالث والثلاثون 1995/1994** ، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1997). **التقرير السنوي الرابع والثلاثون 1996/1995**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1998). **التقرير السنوي الخامس والثلاثون 1997/1996**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1999). **التقرير السنوي السادس والثلاثون 1998/1997**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2001)، **التقرير السنوي الثامن والثلاثون 2000/1999**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2002)، **التقرير السنوي التاسع والثلاثون 2001/2000**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2003). **التقرير السنوي الأربعون 2002/2001**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2004). **التقرير السنوي الحادي والأربعون 2003/2002**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2005). **التقرير السنوي الثاني والأربعون 2004/2003**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2006). **التقرير السنوي الثالث والأربعون 2005/2004**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2007). **التقرير السنوي الرابع والأربعون 2006/2005**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2008). **التقرير السنوي الخامس والأربعون 2007/2006**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2009). **التقرير السنوي السادس والأربعون 2008/2007**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2010). **التقرير السنوي السابع والأربعون 2009/2008**، الكويت.

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (2010). **لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي (1962-2010)** الكويت.

- وكالة الأنباء الكويتية (2001). **الكويت: أربعون عاماً من العطاء الإنساني**، مركز المعلومات والأبحاث، الكويت.

3. الدوريات

- البرصان، أحمد (2008). أمن الخليج العربي بين احتلال العراق وخريطة "الشرق الأوسط الجديد"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 50.

- الصباح، بيبي يوسف (1977). نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 9، يناير.

- حيدر، محمد سيف (2008). المأزق الأمريكي في عراق ما بعد "الفوضى البناءة"، مجلة آراء حول الخليج، العدد 44.

- درويش، خليل (1993). اليابان وأزمة الخليج، مجلة مستقبل العالم الإسلامي (قبرص)، العدد 3.

- درويش، خليل (1990). اليابان ودول العالم الثالث: دراسة في دبلوماسية التجارة والمعونات، مجلة السياسة الدولية، العدد 101.

- دعيس، إسماعيل محمد (1989). المساعدات الخارجية، مجلة الدبلوماسي، العدد 12.

- دويدار، حنان (1997). الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127.

- السرجاني ، خالد (1990) . جذور الأزمة بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 102 ، أكتوبر.

- عبد العاطي، بدر (2000). اليابان والبحث عن دور عالمي جديد: الفرص والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد 141.

- عليوة، السيد (1998). المعونة الخارجية طريق في اتجاهين، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، العدد 46.

- العنزي، عبد الله، (1996). أمن الخليج العربي: دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83.

- عوض، عبد الفتاح (1996). مفهوم السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي، مجلة الدبلوماسي السعودية، العدد 18.

- غيلان، بدر (1987). الأبعاد السياسية للمساعدات الخارجية، مجلة النفط والتنمية، العدد 1.

4. الرسائل الجامعية

– الدويهيس ، احمد محمود ، (1992م) . **سياسة الكويت الخارجية 1961 – 1991م** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة الأردنية ، الأردن ،

– شريم، أميمة، (1996). **المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية: 1970-1992**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

– العازمي، استقلال (2006). **السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية : 1990-2004م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

– علي، بشير محمد، (2009). **الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية: دراسة حالة للمساعدات الأمريكية منذ عام 1990**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.

– مهيدات، غازي (2005). **أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط: دراسة حالة (الأردن، مصر والمغرب) 1989-2005**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

5. المراجع الإلكترونية

– الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2006). المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير، مجلة علوم إنسانية، العدد 27: http://www.ulum.nl/b78.htm

– مصطفى العبد الله الكفري (2004). الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الحوار المتمدن، العدد: 840 – 2004 / 5 / 21 ، موقع المجلة على شبكة الإنترنت :

http://www.rezgar.com//debat/show.art.asp?t=0&aid=18364

ثانياً: المراجع الأجنبية

- A C, Mittal., (1988), **Foreign aid and India's economic development**, New Delhi, India : Commonwealth Publishers.

- Assiri, Abdul-Reda., (1990), **Kuwait's foreign policy: city-state in world politics, Boulder**, California : Westview Press.

- Bealinger, Andrew A., (2006), **Foreign aid: control, corrupt, contain**?, New York : Nova Science Publishers.

- Bermeo,Sarah Blodgett., (2008), **Foreign Aid, Foreign Policy, And Strategic Development**, PhD Dissertation, Princeton University, New Jersey , USA.

- Byung-Ok Kil,. (2001) **Security policy dynamics: effects of contextual determinants to South Korea**, Aldershot, Hampshire, England ; Burlington, VT : Ashgate.

- Callaway, Rhonda L and Matthews, Elizabeth G., (2008), Strategic **US foreign assistance: the battle between human rights and national security**, Burlington: Ashgate.

- Carothers, Thomas., (1999), **Aiding democracy abroad: the learning curve**, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, cop.

- Demir, Soliman., (1976), The **Kuwait Fund and the political economy of Arab regional development**, New York: Praeger.

- Economides, Spyros and Wilson, Peter., (2001), **The economic factor in international relations**, London : I.B. Tauris.

- Friedman, Milton., (1995), **Foreign economic aid: means and objectives**, Stanford Hoover Inst. on War, Revolution and Peace.

- Guess, George M., (1987), **The politics of United States foreign aid**, London: Croom Helm.

- Grant, Richard., (2000), **The global crisis in foreign aid, Syracuse**, NY : Syracuse Univ. Press.

- Hoeane, Patricia Masilo., (1981), **Economic aid as an instrument of soviet foreign policy: the case of Ghana 1957-1966**, (Unpublished master thesis), Western Michigan University, Michigan: USA.

- Inoguchi, Takashi; and Jain, Purnendra., (2000), **Japanese foreign policy today: a reader**, New York: Palgrave.

- Karsh, Efraim., (2002), **The Iran-Iraq war 1980-1988**, Oxford : Osprey.

- Lancaster, Carol., (2007), **Foreign aid: diplomacy, development, domestic politics**, Chicago : University of Chicago Press.

- Lincoln, Edward J., (1993), **Japan's new global role**, Washington, DC Brookings Inst.

- Mintz, Alex and DeRouen, Karl R., (2010), **Understanding foreign policy decision making**, Cambridge ; New York : Cambridge University Press.

- Offner, Arnold A., (2002), **Another such victory: President Truman and the Cold War, 1945-1953**, Stanford, Calif.: Stanford University Press,

- Organisation for Economic Co-operation and Development OECD., (2006), **The development effectiveness of food aid: does tying matter**, Paris: OECD.

- Picard , Louis A., and Groelsema , Robert,. and Buss , Terry F., (2007), **Foreign aid and foreign policy: lessons for the next half-century**, Armonk: M E Sharpe.

- Rix, Alan., (1993), **Japan's foreign aid challenge: policy reform and aid leadership**, London: Routledge.

- Shojai, Siamack., (1992), **The Oil Market in the 1980s: a decade of decline**, New York : Praeger.

- Sorel, Eliot., (2008), **The Marshall Plan: lessons learned for the 21st century**, Paris : OECD.

- Tetreault, Mary A., (1995), **The Kuwait petroleum corporation and the economics of the new world order**, Westport, Conn. u.a. Quorum Books

- Wedel, Janine R., (2005), **U.S. Foreign Aid and Foreign Policy: Building Strong Relationships by Doing It Right**, International Studies Perspectives, Vol. 6 Issue1. 35-50.